محمد يحيى عزان



الصحابة عند الزيدية

الطبعة الثالثة - الإصدار الالكتروني

أفكار للدراسات والبحوث

هذا الكتاب

اضطر المؤلف إلى توضيح موقف الزَّيدية من مسألة كان فيها مؤسس الزَّيدية واضحا كل الوضوح: لأن أفكاراً أخرى من "المدرسة الإمامية" تسللت عبر شخص يقال له: "أبو الجارود" وتماهت في أفكار الزَّيدية. حتى اقتباست منها "الهادوية" بعض الأفكار السياسية . ولم يكلف بعض الباحثين أنفسهم دراسة التناقض بين آراء أبي الجارود وآراء الإمام زيد، وآراء الهادي نفسه، فوقعوا في فخه، كما لم يتنبهوا إلى أن اقتباس آراء من هنا وآراء من هناك لا تمنحه حق الانتماء إلى الزَّيدية على وجه الخصوص، ولا يعطيه وضع المتطرفين له من الهادوية بين صفوفهم حق الانتماء أيضاً، فالترحيب به جاء نتيجة موقف سياسي، وليس وليد موقف فكري. وهذا يعني أن هنالك تلبس واضح بملامح ليست أصلاً في الفكر الزَّيدي السياسي، ويعني أيضاً أن أوراقاً ليست منه قد دخلت عليه، وأن صفحات غريبة قد أضيفت إلى كتابه، وأن الموضوع بحاجة إلى تنقيح وتصحيح.

وهناك عامل آخر، وهو أن المؤلف أراد أن يصقل حقاً تَعَتَّم، بغض النظر عن انتماء هذا الحق إلى هذا المذهب أوذاك؛ وإنما كان همه هو إعادة ترتيب الوقائع الفكرية على نحو ما كانت عليه، لا لأنه زيدي يدافع عن مذهبه، بل لأنه يفتش عن الصواب، وطلب الحقيقة عنده - كشأن المنصفين - يسبق الانتماء، وهو لهذا السبب سعى بكل جهد في هذا الاتجاه، فنزح ما علق بالنبع الصافي من غثاء السيل ورماه بعيداً.

من مضمون تقديم السيد زيد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الثالثة منقحة ومزيدة

1434هـ/2013م

المحتويات

تقديم 7

مقدمة الطبعة الثالثة 15

مقدمة البحث 17

الفصل الأول الكلام عن الصَّحابة أسبابه ودوافعه 27

المبحث الأول: النشأة.. والتطورات 27

الإمام علي يتصدى للمتطاولين على الخلفاء 28

حملة الأمويين على الإمام علي وخروجهم عليه 29

مجاهرة الأمويين بسب الإمام عليه والنيل منه 33

تكوين ظاهرتي «النواصب» و«الروافض» 39

ردود الأفعال .. بين التطفيف والإنصاف 45

المبحث الثاني: الاختلاف في تقييم الصَّحابة. 50

السبب الأول: الاختلاف في تعريف (الصحابي) 50

السبب الثاني: فرضية تلازم الصحبة والعدالة 54

السبب الثالث: الخلل في مناهج البحث 69

مناظرة العلوي والجويني في شأن الصحابة 73

الفصل الثاني مقامات الصَّحابة.. وأسباب اختلافهم 79

المبحث الأول: الصحابة الأخيار الأبرار 79

فضائل عموم الصَّحابة في كتب الزَّيدية 83

المبحث الثاني: المختلفون في شأن الخلافة 92

الإمام علي ومتقدموه 93

الإمام علي ومعارضوه 97

المبحث الثالث: أصحاب ضيعوا شرف الصحبة................................109
الفصل الثالث الخلفاء الراشدون عند الزيدية 117
المبحث الأول: فضائل الخلفاء ومكانتهم 118
المبحث الثاني : الراشدون في نظر أهل البيت 122
الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب...123
الإمامين السبطين الحسن و الحسين 138
الإمام زين العابدين علي بن الحسين (94هـ)......................................140
الإمام الباقر محمد بن علي بن الحسين...142
الإمام الشهيد زيد بن علي بن الحسين..147
الفصل الرابع أقوال أئمة وعلماء الزيدية في الصحابة عبر القرون 159
الفصل الخامس دفاع الزيدية عن الصَّحابة الكرام..........................240
المبحث الأول: مؤلفات ومواقف وأحكام..240
إجماع الزيدية على النهي عن سب الخلفاء...243
حكم علماء الزيدية فيمن يسب الخلفاء الراشدين...................................249
ترجيح الترضية على التوقف 252
المبحث الثاني الجارودية إنتماء زيدي بأفكار إمامية. 258
موقف الجارودية من الصَّحابة...264
مخالفة الجارودية للزيدية في شأن الصَّحابة..270
المبحث الثالث: شبهات حول الخلفاء...273
الشبهة الأولى: الحيلولة دون كتابة الوصية 273
الشبهة الثانية: التخلف عن جيش أسامة..280
الشبهة الثالثة: التقدم على الإمام علي 283
الشبهة الرابعة: الاستيلاء على فدك..289



بقلم: رئيس مركز التراث والبحوث اليمني
الأستاذ/ زيد بن علي الوزير

من خصائص عالِمنا الأستاذ: «محمد يحي عزان» أنه يملك ما يمكن تسميته بـ «الدراسة المتوازنة» أي الجمع بين الرأي والواقعية، وبين الدراية والرواية، وقلة هم الذين ملكوا ناصية الجمع بينهما وساقوهما بقلم واحد. من هنا تأتي آراؤه متوازنة مع الواقع التاريخي بحيث لا ترى فيها هضماً لأي من الجانبين، أو تسمع نشازاً في أي منحى منهما، وإنما هو اطراد موزون فيما يتناوله من أبحاث، وبهذه الروح العلمية المطمئنة تناول عالمنا الجليل مواضيعه، فحلق بها بجناحين قويين.

وهذا الكتاب «الصَّحابة عند الزَّيدية» هو من ذاك الطراز الذي حلق فيه عاليا فوق أودية متشابكة، ودروب متشعبة، ثم آب من رحلته العلمية وملء يديه بحث ثري، قوَّم فيه المعوج، وأزال عن الحقيقة ما علق بها من أتربة وغبار.

وقد يتساءل البعض: لماذا اضطر عالمنا الجليل إلى توضيح موقف الزَّيدية من مسألة كان فيها مؤسس الزَّيدية عليه السلام واضحاً كل الوضوح؟ بل كان موقفه منها أحد الأسباب التي تسببت في خسارته المواجهة المسلحة!

والحق أنه لم يكن الأمر بحاجة إلى هذا البحث، لولا أن أفكار مؤسس مذهب آخر هو «أبو الجارود بن المنذر» قد تسللت وتماهت في أفكار الزَّيدية، وتقمصتها وظهرت بمظهرها، وتكلمت بلغتها إلى درجة أن

فصلها عنها وإفرازها منها يحتاج إلى جهد كبير.

وضاعف من تعقيد هذه القضية أن كثيراً من المؤرخين قد وقعوا في واحدة من الأغلاط الكبيرة عندما اعتبروا الجارودية من مذاهب الزَّيدية، ثم زادوها شططاً، عندما وقعوا في تناقض لا تخطئه العين، فهم في الوقت الذي أثبتوا فيه زيدية الجارودية، أثبتوا اختلافها جوهرياً عنها، ومع ذلك أصروا على إلحاقها بالزيدية؛ وإقسارها عليها، بالرغم من الفوارق الجوهرية، فـ «النوبختي» الجعفري تحدث عن الجارودية بفروعها وقال : «سموا كلهم في الجملة زيدية إلا أنهم مختلفون فيما بينهم في القرآن والسنن والشرائع والفرائض والأحكام»[1].

ويثبت «الشهرستاني» أن الجارودية من الزَّيدية، ثم يقول عن أبي الجارود: إنه في موضوع خلافة الراشدين - وهو موضوع مركزي - «خالف أبو الجارود في هذه المقالة إمامة زيد بن علي، فإنه لم يعتقد هذا الاعتقاد»[2].

وينسب د. العمرجي إلى «فخر الدين الرازي» و«قاضي القضاة» و«ابن شاكر الكتبي» و«البغدادي» أن الجاروديين «يطعنون في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ويفسقونهما، وقال بعضهم: بتكفيرهما ويكفرون أكثر الصَّحابة»[3] فأين هذا من رأي زيد فيهم؟ ولم يفلت الدكتور المعاصر

---

(1) النوبختي: فرق الشيعة ص 55

(1) الشهرستاني: الملل والنحل، تحقيق أمير علي مهنا و علي حسن فاعور، بيروت: دار المعرفة، الطبعة السابعة، 1419/1998، ج1، ص/184.

(3) د. أحمد شوقي العمرجي، الحياة السياسية والفكرية للزيدية، مطبعة مدبولي1420/2000، صفحة، 229. د/فخر الدين الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تحقيق علي سامي =

إبراهيم العمرجي من إسار هذا الإطار، فهو ينسب الجارودية إلى الزَّيدية ثم يقول: «وقد خالف أبو الجارود إمامه زيد بن علي في كثير مخالفة تجعله بعيدا عن مذهب الزَّيدية»[1] والحق أن أبا الجارود لم يكن أصلاً من الزَّيدية حتى يخالفها، ولكن تَقبُل رواية زيديته بدون فحص قد أبقى على هذا التناقض الحاد.

وهكذا ظهرت آراء «أبي الجارود» وكأنها شريحة من أفكار الهادوية الزَّيدية - على وجه التحديد- وانعكاس - في بعض الأوجه - لآراء الزَّيدية نفسها، مع أنها بالتأكيد ليست منها، لكنها - لسبب سياسي - قد التصقت بها، واندست فيها، وأظهر البعض من متأخري الهادوية تبني رأيها السياسي، وتباهوا بالانتماء إليها، فعمق هذا الادعاء ذلك التماهي.

فما هي الأفكار التي تربت إلى الهادوية الزَّيدية؟ في موضوعنا هذا يبدو أن القول بالنص عن طريق الوصف، وحق الخلافة في البطنين، قد تسللتا إلى الهادوية الزَّيدية، ووجدتا لديها ترحيباً، وبناء على ذلك اتخذ المتعصبون منهم موقف الجارودية موضوع السب والشتم.

وهذا يعني أن هناك تلبس واضح بملامح ليست أصلاً في الفكر الزَّيدي السياسي، ويعني أيضاً أن أوراقاً ليست منه قد دخلت عليه، وأن

النشار، القاهرة: طبعة دار النهضة المصرية 1356/ 1937، ص، 52. ابن شاكر الكتبي فوات الوفيات ج2/ ص، 36 . عبد الجبار الهمذاني المعني د20، ق2، ص، 185. البغدادي الفرق بين الفرق ص/ 308 .

(1) د. أحمد شوقي العمرجي، الحياة السياسية والفكرية للزيدية، مطبعة مدبولي1420/2000، ص85.

صفحات غريبة قد أضيفت إلى كتابه، وأن الموضوع بحاجة إلى تنقيح وتصحيح.

لهذا السبب اضطر عالمنا الجليل أن يكتب حول هذه النقطة المتشابكة، وأن يفرز الصواب من الخطأ، وأن يجلو الصدأ المتراكم عن حقيقة الأمر، في أسلوب يعبق بروح الإنصاف، وليس الإنصاف منه بغريب، فقد سبق له في منظومته عدة بحوث: **(حديث الافتراق تحت المجهر)** و(*قرشية الخلافة*) و (*عرض الحديث على القرآن*) و**(*قراءة في نظرية الإمامة عند الزَّيدية*)** أن صدع بالحق، وأن قام بعملية ترميم الجسر المصدوع.

وبتلك العدة والعتاد وبالروح المنصفة و الأسلوب المتوازن، تمكن عالمنا الجليل من فرز المتماهي، وإبراز النظرة الأصيلة والمستقلة والمتميزة، فكان كتابه تجسيداً لذلك كله، وقد أوضح في مقدمته هذه المعاني.

إن الوسطية والاتزان الذي عبر عنهما عالمنا الجليل، هي مؤهلات الزَّيدية الفذة لتكون جسر اللقاء بين المذاهب الإسلامية كلها والتي أعلنتها ثورة الإمام زيد بوضوح، فالتف حول رايته أهل المذاهب، وأهل الحديث، وأصحاب الإرجاء قبل أن يتحولوا إلى مرجئة[1] وحتى الخوارج النافرين من كل مذهب، فكان ذلك الالتفاف هو التعبير العملي عن تجسيد «الجسرية» التي التقت عندها الآراء المتنوعة، في واحدة من اللقاءات التي لم يعرف التاريخ الإسلامي لقاءً ولا التفافا مثله، لكن ظهور ملامح

---

(1) انظر الإرجاء والمرجئة في العدد الثالث من المسار ـ السنة الأولى.

الجارودية وما تحمله من فكر متشدد صدع الجسر العظيم بما حُمِّل من أثقال، وما أضيف إليه من ألوان حتى لم يعد يظهر منه إلا الشيء اليسير من خلف ستار كثيف.

من هنا أدرك عالمنا الجليل أن إعادة بناء الجسر المصدوع، كما كان في الأصل، ضرورة لا غنى عنها، من أجل إعادة روح التجربة الزَّيدية الأولى ضمن "اتحاد فدرالي" - إن صح هذا التعبير - يجمع الأفكار المستقلة في إطار واحد، ومن أجل هذه الغاية النبيلة لابد من رفع تلك الأثقال عنه، وإزالة الملصقات الغريبة منه لتُعرف على حقيقتها.

ويبدو لي أن دوافع عالمنا الجليل تلك - وقد خبرتُ طريقته ومنهجه - لم تكن وحدها وراء عمله، بل إن هناك عاملاً آخر لا يقل أهمية، وهو أنه أراد أن يصقل حقاً تَعَتّم، بغض النظر عن انتماء هذا الحق إلى هذا المذهب أو ذاك؛ وإنما كان همه هو إعادة تركيب الوقائع الفكرية على نحو ما كانت عليه، فكان إلى جانب كونه فقيهاً كان مؤرخاً حصيفاً. وبهاتين العدتين بحث هذا الموضوع ودرسه وتوصل إلى ما توصل إليه، لا لأنه زيدي يدافع عن مذهبه، بل لأنه عالم مجتهد يفتش عن الصواب، ثم لأنه مؤرخ متخصص في الفكر والفقه الزَّيدي فهو يصفي آثار حقيقة مشوهة، ومن ثم فطلب الحقيقة عنده - كشأن المنصفين - يسبق الانتماء، وهو لهذا السبب سعى بكل جهد في هذا الاتجاه، فنزح ما علق بالنبع الصافي من غثاء السيل. وأنا اعتقد أن من أوليات إزالة الغثاء هو النظر في حقيقة انتماء الجارودية إلى الزَّيدية، حيث شكل هذا الانتماء المزعوم في نظري معضلة تاريخية بحاجة إلى تنظيف، فتسلل الجارودية إلى الزَّيدية قد أوقع بها أضراراً

ولا شك، ويكفيها ضررا أنها ليست من الزَّيدية في شيء، ومع ذلك فهي محسوبة عليها ظلماً، وقد أمكن للجارودية أن تعمق نسبتها إلى الزَّيدية، وليس إلى الإمامية؛ لأنها خرجت من الإمامية، وادعت التحاقها بالزيدية، ثم تسللت أفكارها السياسية بالفعل إلى الهادوية الزَّيدية فازداد الاعتقاد بالانتماء عند من اكتفى بالنظرة السطحية، ولم يكلف نفسه عناء البحث. ومؤرخو الفرق كثيراً ما يلتقطون بعض الملامح فيسلكونها في هذا المذهب أو ذلك كما بينا ذلك في غير هذا الحديث[1] .

من هنا ينبغي النظر إلى فكر الزَّيدية خارج ملصقات الجارودية، والطريق إلى ذلك يتم من خلال دراسة سيرة وأفكار أبي الجارود «زياد بن المنذر الكوفي الهمداني» توفى «ما بين 160/150ــ 776/767». وفي حالة التعرف عليه تظهر سيرته التاريخية أنه كان كثير التنقل بين المذاهب فكان من أتباع الإمام محمد الباقر، ثم ابنه جعفر، ثم تركهما و"لحق" بالزيدية[2] .

وللمؤرخين فيه آراء متفاوتة بين التهجم القوي والخفيف، وما قيل عنه قد ينطبق عليه أو يدخل ضمن التقويمات المذهبية المشكوك فيها، وليس هذا مقام التفصيل، ولي إليه رجعة مفصلة. لكنا من النص السابق نمسك أول خيط في معرفة تسلل الجارودية إلى الزَّيدية، فهذا النص يدل على أنه

---

(1) انظر: حوار عن المطرفية "مجلة المسار، العدد الثاني السنة الأولى. وقد ناقشنا فيه موضوع انتماء ابي الجارود، ووصلنا إلى نتيجة أنه لم يكن زيديا ولا هادويا ولكنه مستقل بمذهب خاص به، يوافق الهادي في بعض القضايا ويوافق غيره في بعض. وأثبتنا أن كل ملامح التشابه لا تؤهله للدخول في أي مذهب، فليرجع إليه من يريد التوسع.

(2) العمرجي، الحياة السياسية، ص، 84.

ألحق نفسه بها، ولم ينضم - أو يُضم - إليها، ولأنه هو قد أعلن أنه التحق بالزيدية فقد أخذ المؤرخون ما أعلنه حقيقة، وجاء اقتباس الهادوية لبعض أفكاره السياسية تعميقاً لذلك التبني، ولم يكلف بعض الباحثين أنفسهم دراسة التناقض بين آراءه وآراء الإمام زيد وآراء الهادي نفسه فوقعوا في فخه، كما لم يتنبهوا إلى أن اقتباس آراء من هنا وآراء من هناك لا تمنحه حق الانتماء إلى الزَّيدية على وجه الخصوص، ولا يعطيه وضع المتطرفين له من الهادوية بين صفوفهم حق الانتماء أيضاً، فالترحيب به جاء نتيجة موقف سياسي، وليس وليد موقف فكري، وما دون الثلاثة الأفكار التي ذكرنا فليس هناك بين الجارودية والزيدية لقاء آخر.

وخلاصة الأمر، أن: هذا الالتباس يتجلى من خلال ثلاث حقائق:

الأولى: أن أبا الجارود لم يكن زيدياً ولا إماميا، بل له مذهب خاص به.

الثانية: أن موضوع تكفير وتفسيق المشايخ مرفوض عند الزَّيدية.

الثالثة: أن أبا الجارود هو الذي ألحق نفسه بالزيدية أولا ثم ألحقه بعض الهادوية عندما اقتبست منه موضوع النص على أمير المؤمنين، وإثبات الإمامة في البطنين بالدعوة مع العلم والفضل كما يقول الإمام المهدي[1].

---

(1) قال المؤرخ يحي بن الحسين المستطاب ج1، ص، 23 خ: «قال الإمام المهدي: وهذا أبو الجارود هو الذي أثبت النص على علي عليه السلام بالوصف الذي لا يوجد إلا فيه دون التسمية على معنى أنه لم يكن النص على امامته صريحاً باسمه بل بأوصاف واضحة لم يوجد إلا فيه ولما اختصت به جعلوها كالنص عليه باسمه وأثبت هو ومن اتبعه الإمامة في البطنين بالدعوة مع العلم والفضل».

لكن هذا الإلحاق القسري، وهذا الاقتباس لا يؤهلان الجارودية لتكون زيدية أو هادوية، وإنما هو لقاء في بعض الأفكار بين مذهبين مختلفين، كثيراً ما يحصل بين المذاهب، وقد أمكن للجارودية أن تعمق نسبتها إلى الزَّيدية، وليس إلى الإمامية؛ لأنها خرجت منها وادعت التحاقها بالزيدية، ثم تسللت بالفعل إلــيها.

وهكذا يظهر أن إعادة ترتيب الأوراق المختلطة، وإرجاع صفحات كل كتاب إلى أصله، أمر يحتمه البحث العلمي الصحيح، وبدونه لا يمكن قراءة أي فكر قراءة نقية صافية.

وما قام به عالمنا الجليل؛ يدور في هذا الأفق العلمي، ويرتكز على حقائق العلم والموضوعية، ولم يكن فيه أسير عاطفة، ولا سجين هوى، وإنما عالماً باحثاً مدققاً.

وبهذه المواصفات الرفيعة يسعد (*مركز التراث والبحوث اليمني*) أن يقدم كتاب المسار الرابع عن (الصحابة عند الزيدية) ليقرأه الناس بمختلف مذاهبهم وتوجهاتهم الفكرية في ضوء جديد، من أجل أن يتمكنوا من إقامة جسور اللقاء على بنيان رشيد.

زيد بن علي الوزير

البوتوماك - ماريلاند:

28 ربيع الثاني1425هـ/17 يونيو 2004

مقدمة الطبعة الثالثة

منذ أن نُشر أصل هذا البحث على شكل مقال في «العدد 11-12 من مجلة المسار»[1] الصادر منتصف العام 2003م كنت أتتبع ردود الفعل تجاهه، وأرصد الملاحظات مهما كانت، كونها تُعبِّر عن خلفيات ثقافية وفكرية مختلفـة، يتعين النظر فيها ومراعاتها.

وفي ضوء ذلك راجعت صياغة البحث وضمنته كثيراً من الإضافات المهمة، ودققت في التوثيق وتوسعت في النقل والاستشهاد، وقوَّمت بعض الألفاظ، واستدركت بعض النواقص.

ثم وقع الاختيار عليه ليكون «كتاب المسار الرابع»، وتفضل الأستاذ المفكر: «زيد بن علي الوزير»، رئيس «مركز التراث والبحوث اليمني»، بتقديمه للقراء الكرام، بما يرشد القراء إلى قواعد الإبحار في لجة هذه المسألة رواية ودراية، ويفتح نوافذ النظر في آفاق التأمل والتحليل.

وحينما نُشر الكتاب في النصف الثاني من العام 2004م كان له أثر ملموس في تقويم موقف بعض طلاب العلم من الزيدية تجاه الصحابة، إلى جانب تصحيح نظرة أتباع المذاهب الأخرى تجاه الزيدية. وخلال سنوات تناولته ألسنة القراء وأقلام النُّقاد، دراسة وتحليلاً واقتباساً واستشهاداً، واعتراضاً وتصويباً، ولخصه بعض الدارسين في الجامعات، وأنشأ بعض

---

(1) المسار مجلة فصلية، تصدر عن مركز التراث والبحوث اليمني، وتعنى بالجوانب الفكرية والثقافية والتراثية، وتتضمن مقالات وبحوثاً باللغتين العربية والإنجليزية.

الباحثين في ضوئه بحوثاً، واستفاد منه المتحاورون وكُتَّاب الصحف، والمتحدثون في القنوات التلفزيونية، والمشاركون في المواقع الإلكترونية، وبذلك صار بمثابة مرجع مهم في بابه.

وبعد أن نفدت الطبعة الأولى وكثر التساؤل عن الكتاب، رأيت أن أعيد تبويبه حسب المنهج الأكاديمي، ليسهل الوصول إلى أقسامه، وجرتني المراجعة إلى إضافات وزيادات كثيرة لها صلة وثيقة بالموضوع، إلى جانب التوسع في توثيق النصوص المنقولة وتدقيقها، والرجوع إلى المزيد من المراجع، خصوصاً ما لايزال مخطوطا منها؛ رغبة مني في أن يصبح مرجعاً متكاملاً في بابه، يعتمد عليه الكتَّاب والباحثون.

وحرصت جهدي على تجنب الألفاظ التي تمثل محض ردود فعل طائفية وعاطفية، إذ الهدف محاولة كشف حقائق قد تساعد على التقريب بين الفرقاء، وتهدي إلى حمل الماضي على السلامة، وتقريب وجهات نظر الحاضر، في مسألة شائكة أوجدت ردود فعل متباينة، وتشكلت في ضوئها تكتلات وجماعات متخاصمة.

وتمت طباعة الكتاب أواخر العام 2007م، ولكن الكمية كانت محدودة نفدت بسرعة ولم يطلع عليها كثير من المهتمين.

واليوم أقدمه للطباعة للمرة الثالثة مع مراجعة ثالثة وإضافات وتعديلات مهمة، وكلي أمل ورجاء - في الإخوة الباحثين من أي توجه كانوا – أن يتحفوني بملاحظاتهم ونقدهم وتصويبهم واستدراكاتهم كي يتم مراعاتها في الطبعات القادمة إن شاء الله.

صنعاء : الجمعة /15/الحجة/1432هـ. الموافق: 2011/11/11 م

مقدمــة البحث

اتفقت الدراسات التاريخية على أن النبي الأكرم محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم بذل ما بوسعه لبنـاء مجتمع مثالي، تسوده الأخلاق النَّـبيلة، وتحكمُـه القِـيَم الرَّفيعـة، واتفقت أنه استطاع - رغم الصُّعـوبات - أن يصنع من أعراب البوادي الممزَّقة أمَّـة واحدة، أقام فيها حضـارة ذات أسس فكرية متينـة، ومناهج أخلاقيـة ورُوحيَّـة متقـدّمة.

وعلى امتداد عصر الرسالة المباركة قَـوَّم صلى الله عليه وآله وسلم اعوجاج الجيل الذي بُعث فيه أحسن تقويم، وأعد أصحابه لحمل ألوية الهداية، وغرس في قلوبهم العقيـدة الراسخـة، والإيمان الصَّـادق، وعلَّمهم مكارم الأخلاق، وعوَّدهم فعل الخيرات، حتى ارتقـوا منازل الشرف الرفيع، ونالوا وسـام الانتظام في معيَّـته المباركة، حتى قال عنهم الباري عز وجل: ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ**﴾ [الفتح 29]. فوصفهم في هذا المقام بما وصف به نبيه عليه الصلاة والسلام، وأخبر عن استقامة سلوكهم، وكشف عن سلامة أهدافهم ومقاصدهم، حتى تلألأ سيماء الرضا والتقى في وجوههم.

ونفسُـهُ ذلك المشهد نقله الإمام علي بن أبي طالب لجماهير أرض الرافدين، حين قال في خطبة له: «لقد رأيتُ أصحابَ مُحمَّـدٍ صلى الله عليه وآله وسلم فمَا أرَى أحداً يُشبِهُهُم مِنكم، لقد كَانوا يُصبحونَ شُعثاً غُبْراً، وقد باتُوا سُجَّداً وقِياماً، يُراوِحُونَ بَينَ جِباهِهِمْ وَخُدودهِم، وَيَقِفُونَ عَلَى مثلِ الْجَمرِ من ذِكرِ

مَعَادِهِم، كَأَنَّ بَينَ أَعيُنهم رُكَبَ الْمِعْزَى من طُولِ سُجودِهِم، إِذَا ذُكرَ اللَّهُ هَملَت أعيُنُهم، حَتَّى تَبُلَّ جُيُوبَهُم، ومَادُوا كَمَا يَمِيدُ الشَّجَرُ يَومَ الرِّيحِ الْعَاصِفِ، خَوْفاً مِنَ الْعِقَابِ وَرَجَاءً لِلثَّوَابِ »[1].

وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصبح الصَّحابة رضوان الله عليهم المصدر الوحيد لنقل تعاليم هذا الدين الحنيف، وصاروا الأمناء على حمل الرسالة إلى أصقاع الأرض، وتلك مهمة جمعت بين جسامة المسؤولية، وشرف المَـقـام، الذي لا يناله إلا ذو حظ عظيم.

وباقتدار أدى تلاميذ المصطفى ما تعين عليهم من نشر الدين الحنيف في مشارق الأرض ومغاربها، وأضحت أجيال المستقبل مدينة لهم بما ينعمون به من نور الهداية وبركات الإسلام، وهذا مما جعل سائر المسلمين ينظرون إليهم بإجلال واحترام، بل ويعتقد بعضهم أن في التطاول عليهم غمزاً لمعلمهم النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، ونكراناً لجميلهم في حمل راية الإسلام والتضحية من أجله.

بيد أنَّما وقع بينهم عقب وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اختلاف في اختيار خلفائه، فتح أبواب الجدل والخلاف - بين الأجيال - على مصراعيه، فقد جاء في الروايات أن بعض الصحابة بادروا إلى بيعة أبي بكر

---

(1) نهج البلاغة خطبة رقم (97). ورواه أبو نعيم في الحلية 76/1 وابن أبي الدنيا في التهجد وقيام الليل/272، والخطيب في الموضح 330/2 وابن عساكر 492/42 عن أبي راكة، قال : «صليت خلف علي صلاة الفجر فلما سلم انفتل عن يمينه، ثم مكث، كأن عليه الكآبة، حتى إذا كانت الشمس على حائط المسجد قيد رمح، قال: لقد رأيت أصحاب محمد صلى الله عليه ... إلخ».

الصديق في اجتماع مفاجئ رأوا فيه ضرورة الحسم الفوري في مسألة الخلافـة، تلافياً لأي اضطراب يمكن أن يحدث في مجتمع لا يزال الانتماء القبلي والعصبية الأسرية حاضراً فيه. في حين رأى آخرون من الصحابة أن ذلك لم يكن مبرراً لإبرام البيعة دون تشاور مع الآخرين المنشغلين بتجهيز النبي صلى الله عليه وآله وسلم لتشييعه إلى مثواه الأخير.

وفي هذه المسألة تفاصيل كثيرة ومتشعِّبة لخصتها في كتابي: (قرشية الخلافة تشريع ديني أم رؤية سياسية)، خلصت فيه إلى أن كبار الصحابة - رغم ما روي من اختلاف - عالجوا خلافاتهم بحكمة ورويَّـة في حدود بشريتهم، رغم ما تَبِـع ذلك من هَرَج ومَرَج، وتأويلات وتحليلات غرستها الأهواء السياسية، وغذتها النزعات المذهبية بانتظـام، مما حوَّلها إلى بؤرة للفُـرقة والتَّـنازع، وحُشر فيها ما ليس منها، وحُمل كثير منها على غير وجهها، فصارت من أخطر عوامل التفرق والخصومة بين المسلمين.

وزاد الأمر سواء واتسعت دائرة النزاع بعد خروج جماعة من الصحابة يتزعمهم «طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعائشة بنت أبي بكـر» على علي بن أبي طالب، وهو أحد الخلفاء الراشدين. ثم خروج جماعة أخرى بزعامة «معاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص»، وتذرع كلا الفريقين بذرائع؛ رأى بعض اللاحقين أنهم كانوا بها متأولين، مما يجعلهم مخطئين غير هالكين، في حين رأى آخرون أن ذلك التأول لا ينفعهم مالم يتوبوا، لأن الواجب عليهم العمل بظاهر الشريعة التي تمنع الخروج على وحدة الأمة، وتنهى عن التمرد على الخليفة الشرعي دون مُوجب، فخطؤهم محقق ومعصيتهم باقية مالم يخرجوا منها بتوبة.

وفي ضوء تلك الأحداث وما ترتب عليها تَكَوَّن تياران، أحدهما: ينتقد تصرفات بعض الصحابة؛ فيما يَرَى أنه التفاف على دور أهل البيت، وتضييع حقوقهم، وخروج عن قيم الدين ومبادئ الإسلام. والآخر: يتبنى الدِّفاع عن أولئك الصحابة، ويرى أن سلوكهم كان استجابة لما رأوه صواباً وهم أعلم بما يجب عليهم فعله، لاسيما وأنهم أهل دين وخُلق وورع .

وخاض الفريقان كثيراً من المعارك الكلامية، وكتبوا مئات الكتب والبحوث المتوافقة والمتضاربة، حيث انطلق أحد الفريقين في جمع فضائل الصحابة عموماً وخصوصاً وإجلال أفعالهم وتبريرها، وتأويل ما يحتمل فيه خطأ منها إلى درجة الغلو أحياناً. وبالغ بعضهم في تجريم من يخوض في شأن أخطاء الصحابة أو يتعرض لنقد بعضهم، ولو كان نقداً مبنياً على حقائق ثابتة، ناتجة عن تصرفاتهم كبشر، ولم يتضمن طعناً في إيمانهم.

وعلى الضفة الأخرى أرهق فريق المعترضين أنفسهم بتتبع أخطاء وهفوات بعض الصحابة، وأحصى عثراتهم ليسجل إدانة لهذا ومخالفة لذاك، كي يبرروا الخصومة واستجرار خلافات الماضي، وكأن الله قد برأهم من كل عيب ولم يبق أمامهم إلا التفرغ لمحاسبة السبقين بالإيمان، ومحاكمة خير أمة أخرجت للناس، مع أن بعضهم قد يكون جاهلاً بكثير من أدوات العلم ووسائل الفهم.

وذلك ما عبر عنه العلامة يحي بن الحسين بن القاسم بقوله: «وهذه المسألة في الصحابة قد أبتلي بها كثير من الناس، فمن رأى بالبديهة حكاية ما شجر بين الصحابة وما جاء في الفضائل، وكان مُقَلِّداً مبتدياً للنظر وغير عارف بالحقائق، وأخذ بظواهر المطلقات والعمومات، ولم يبلغ فهمه إلى

التخصيصات والتقييدات، لعدم كمال المعرفة والتحقيقات، وقع في الخطر؛ ولذلك لا ترى مَن يَتَحامَل على الصحابة إلا من لم تكمل معرفته، ولا ترى عالماً متبحراً مطلقاً منصفاً إلا وهو على خلاف ذلك، على أن الواجب - على من لم تكمل معرفته - التوقف، حتى يتضح له الحق، ولا يوقع نفسه في الهلاك، وليرجع إلى قوله تعالى: ﴿**ربّنا اغفِرْ لنا ولإخوَانِنَا الذين سبقونا بالإيمان ولا تَجْعلْ في قُلوبنا غِلاً للذينَ آمنوا ربّنا إنّكَ رؤوفٌ رَحيم**﴾[الحشر/10]، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»[1].

ورغم دعوات التعقل والإنصاف من عقلاء الطرفين، أصر المتعصبون من الفريقين على أن رؤية كل منهم تمثل علامة من علامة الهداية، وأساس الولاء، وأن ما عداها بدع وضلالات لا يُلتفت إليها.

والاعتدال في هذا الأمر أن ندرك أن الصحابة رضي الله عنهم من أهل الفضل الذين نالوا من شرف الصحبة ما لم ينله غيرهم، ومع ذلك ليسوا معصومين من تأثير الأهواء ووساوس النفس والشيطان التي طالت حتى الأنبياء، ولو لم يكن من شأن المؤمنين أن يذنبوا لما دعاهم الله إلى المداومة على الاستغفار وتجديد التوبة في كل حين. فإذا كان الناقد لبعضهم مجتهداً متأولاً، فهو معذور وأمره إلى الله ، وهذا ما أشار إليه الشيخ ابن تيمية، فقال: «إن من مسَائِل الْخلاف مَا يتَضَمَّن أَن اعتقاد أَحدهمَا (يعني: المختلفين) يُوجب عَلَيْهِ بُغض الآخر ولعنه أَو تفسيقه أَو تكفيره أَو قِتَاله، فَإِذا فعل ذَلِك مُجْتَهدا مخطئا كان خَطؤُهُ مغفوراً له، وكان ذَلِك في حق الآخر محنة وفتنة وبلاء

---

(1) المستطاب ـ مخطوط – ليحي بن الحسين بن القاسم بن محمد (1035-1100هـ) من علماء الزيدية. ترجمة (محمد بن يحي القاسمي).

ابتلاه بِهِ»[1].

وفي ظل التجاذبات توسع كل فريق في إطلاق الألقاب على الفريق الآخر، فـوُصف كثير ممن يميل إلى جانب الإمام علي ويفضّله على سائر الصحابة، بأنه: (رافضي)، يجب التصدِّي له ومنابذته، في حين وُصف مَنْ يميل إلى جانب أبي بـكر وعمر وعثمان ويفضّلهم على علي؛ بأنه: (ناصبي)، يجب البراءة منه ومقاطعته، الأمر الذي حيَّر ذوي العقول؛ حتى نُسب إلى الإمام الشافعي أنه قال:

إذا نحن فَضَّلنـا عليـاً فإننـا رواقض بالتَّفضيل عند ذوي الجهـل
وفضل أبي بـكر إذا ما ذكرتُـه رُمِيت بِنَصْبٍ عند ذكريَ للفضـل
فما زلتُ ذا رفـض ونَصْبٍ كليهما أدان بـه حتَّـى أوسَّـد في الرمل

وقال آخر:

إذا ما ذكرنا من علي فضيلةً رُمينا ببهتان وبُغض أبي بـكر
وهل يِشْتِمُ الصِّـدّيق من كان مؤمناً ضجيعُ رسول الله في الغار والقَبر

ونتيجة تعصب الفرقاء عمَّ البلاء واتسعت الشُّـقَّـة، وانعكس جدل المختلفين على السلوك العام، وأدى إلى الرغبة في التمايز في كل شيء، حتى إنك تجـد كل فريق يسعى إلى تمييز: أئمته، وعلمائه، ومنظِّريه، ويزعم أن له تراثاً ومرجعيات خاصة، هي مصدر الهداية، وما عداها فكتب ضـلالة وغوايـة.

وكانت الزَّيـديـة ولا تزال، واحدةً من تلك الفرق التي خاضت غِـمَار

---

(1) كتاب الاستقامة 1/ 31.

الصّراع السياسي والجدل الفكري، رغم أنها تميزت في بعض المسائل الحساسة بآراء تقريبيَّـة، ومواقف وسطيَّـة، نابعة من تحليل عميق للنصوص، يمكن أن تشكل جسـراً للتواصل بين الفرقاء. فالزيديـة لا يختلفون عن سائر المسلمين في مجمل مكونات الفكر الإسلامي، وأساسيات العقيدة: «التوحيد، والتنزيه، والنبوة، والمعاد، والتأكيد على مرجعية الكتاب والسنة». وفي بعض التفاصيل يتفقون مع عموم أهل السُّنة، كالنظر إلى مقام أئمة العلم وفضلاء أهل البيت، وطريقة العمل بقواعد وآليات الأدلة الشرعية. وفي تفاصيل أخرى يُعتبرون جزءاً من الشِّيعـة كَوْنُهم يُقدِّمون الإمام علي بن أبي طالب في الفضل على سائر الصحابة[1]، ويعتبرون أهل البيت طريقاً مُثلى للوصول إلى مصادر التشريع، بلا غلو في التفضيل، ولا مبالغة في التَوْصيف، فهم يجلون أهل البيت ويحترمون الصحابة في حدود أن الجميع بشر يجوز عليهم ما يجوز على سائر الناس من الخطأ والصواب، ويجري عليهم ما يجري على المؤمنين من أحكام الشريعة، وإن تميز هؤلاء بشرف القرابة، وتميز أولئك بشرف الصحابة.

ولكـن تلك الوسطية، وذلك الاعتدال تعرضا لضغوط الفرقاء ومحاولاتهم المستمرة للدفع بمن بقي عليهما نحو الانحياز الكامل إلى أحد الطرفين، وساعد على ذلك أن كثيراً من الدارسين في المذهب الزيدي لم يَتَسَنَّ لهم الاطلاع بشكل كامل ومُفَصَّل على خلفيات آراء كبار أئمة الزَّيدية في مختلف المسائل الحساسة؛ لأن كثيراً من كتب الزيدية لا يزال محصوراً في اليمن، ولم تتح الفرصة لنشره على نطاق واسع، إلى جانب تعدد أنظار واجتهادات أئمة الزيدية

(1) وهذا مذهب كثير من سلف الأمة، ولا يعد شيء منه غلو في التشيع.

في مختلف المسائل. وهذا ما يفسر تناقض واختلاف ما ينسبه بعض الباحثين إلى الزيدية، وهو مما دفعني لكتابة هذا البحث أمور كثيرة، كان منها:

* تقديم دراسة شاملة في الموضوع، على أمل أن تسهم في تقريب وجهات النظر، وتخفف غلواء الجدل بين المسلمين في مسألة أصبحت عاملاً من عوامل تَفَرُّق الأمة وشتاتها، وظلت ولا تزال مثاراً للعداوة وسوء الظن بين المسلمين.

* تنزيه المذهب الزَّيدي وأئمة أهل البيت عن سب فضلاء الصَّحابة والتجني عليهم، بسبب الاختلاف في تقييم بعض المواقف، وتفصيل كثير من الملابسات، التي جعلت الرواية عنهم مختلفة وشبه متناقضة، خصوصاً مع ظهور بعض التيارات في متأخري الزَّيدية يميلون إلى التشدد والمبالغة في الخصومة، ويبررون السباب ويبالغون في القطيعة.

* التقرب إلى الله تعالى بالدفاع عن الصَّحابة الكرام، وإبراز فضلهم ومكانتهم، دون إفراط ولا تفريط . وكذلك الدفاع عن أهل البيت مما ينسب إليهم خطأً أو كذباً، خصوصاً وأنهم قد أكثروا الشكوى ممن يفتري عليهم وينسب إليهم ما لم يقولوا، راجياً أن أكون كسبت بهذا حب الصحابة ولم افرط في حب القرابة، فأكون كما قيل:

قلبِي محبٌ للنَّبي وآلـه   وأذب عنهم باللسان وباليد

وأذبُّ عن أصحابه وصُهوره   لا يُبغض الأصحاب إلا معتد

* الكشف عن أهم مواضع الاشتباك وعوامل الاختلاف في المسألة، كالتعميمات المغرضة، والاستنتاجات الجائرة، وخلط الأمور لتلبيس الحق بالباطل، والعبث بالمصطلحات والمفاهيم، فضلاً عن التدقيق في الروايات

الموضوعة التي أثارت كثيراً من الجدل.. لعلنا بذلك نتمكن من فرض وسط بين الإفراط والتفريط.

وأنا أدرك تماماً أن هذا البحث - رغم حرصي الشديد فيه على الإنصاف والتوسط والتوفيق - لن يرضي كثيراً من المتعصبين، فلا الشيعي المتعصب يرضى بتحسين القول في الخلفاء الراشدين وحملهم على سلامة المقصد وحسن النية؛ مهما حَسُن الكلام ووضحت الحجة، ولن يقبل بما دون البراءة ممن يصفهم بأعداء آل محمد المغتصبين حقهم المضيعين فضلهم، فقد اقترن مفهوم (النصب) في ذهنه بمن يحسن القول في أبي بكر وعمر وعثمان ويذكر فضائلهم!!

ولا السُّني المتعصب يتقبل فرضية وقوع خطأ أو تقصير من هذا الصحابي أو ذاك، ولا يستوعب أن نقده جائز وخطؤه وارد، بصرف النظر عن حجم الخطأ وآثاره، فقد اقترن مفهوم (الرفض) في ذهنه بمن يتعرض لمواقف بعض الصحابة بمراجعة أو نقد، ولو في حدود الأدب المشروع.

وأود أن أنبه هنا أنني حرصت على ذكر أكبر قدر ممكن من نصوص علماء وأئمة الزَّيدية في مختلف جوانب المسألة، نقلاً عن كتبهم المعروفة المتداولة المشهورة؛ ليكون ذلك أبلغ في الحجة على من يَتَقَوّل عليهم وينقل عن مصادر مجهولة وأشخاص غير معروفين، ويردد أقوالاً غير ثابتة، ولكي لا يقول من لا يروق له الكلام منهم: إنما تتبعت هفوات العلماء وسقطات الأئمة.

وإلى جانب ذلك أوردت جملة من النصوص التي رواها بعض الحفاظ كالدار قطني وابن عساكر والآجرّي والحاكم النيسابوري عن الأئمة القدماء، كشواهد لاستيفاء بعض المباحث، لاسيما وأنها مروية بأسانيد معظم رواتها

من المعدودين في الشيعة، فضـلاً عن أن الزَّيدية لا يمنعون من قبول رواية كل راو من أي فرق الإسلام كان.

فلكل باحث أن يراجع الأصول التي نقلنا عنها ويقيم الروايات بنفسه وفق (معايير القبول والرد) المتعارف عليها، لاسيما وأن كثيراً من النصوص وردت في أجواء الخصومة والنزاع، ودواعي التعصب متوفرة في إثباتها ونفيها.

ومن الله أستمد العون والهداية، إنه سميع مجيب.

الفصل الأول

الكلام عن الصَّحابة أسبابه ودوافعه

يرتبط البحث في مسألة تقييم الصَّحابة بأحداث تاريخية متشعبة، كانت فيها حرب التفضيل بين الطوائف على أشدها، حتى انعكست في تراث الأمة فصارت كتب الحديث والتاريخ تعج بآلاف الروايات في مدح أو ذم شخص أو بلد أو قبيلة، وكأن الإسلام ما جاء إلا لتقديم المجاملات، وإضفاء الشرعية على العصبيات.

ونحن نؤكد أن التركيز على تجريح بعض الصحابة جاء على خلفية اجتماعية وسياسية، ثم تحول إلى خيار طائفي، وهذا ما يمكن توضيح جذوره في مبحثين:

المبحث الأول: النشأة.. والتطورات

كان الصَّحابة - رغم ما نالوه من فضيلة السبق إلى دين الله والجهاد مع رسول الله - ينظرون إلى أنفسهم نظرة طبيعية، بعيدة عن التمجيد والتقديس؛ الذي جَلَبَته رُدود الأفعال وتعصب الأتباع، وترعرع في أجواء الخصومة السياسية والتمذهب الحاد، حيث كانوا ينطلقون من قاعدة: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُون**﴾ [الجاثية/15]، فيمتدحون من بادر إلى فضيلة أو جَوَّد عملاً، وينتقدون من قَصَّر في أداء واجب أو اعوجّ في سلوك، بما يصل - أحياناً - إلى درجة الذَّم والتقريع، وشواهد ذلك كثيرة، وذلك أمر طبيعي، لا يطعن في الدِّين، ولا يؤثر على عقيدة المسلمين، فالصَّحابة - رغم

جلالة قدرهم - بشر، والبشر خطاؤون ، مع أن وليس كل تجاوزٍ خطأ مقصوداً، وليس كل خطئ - وإن كان مقصوداً - يُسقط الإيمان، ويوجب العداوة، ويحول دون التوبة، ويمنع الغفران، ويبيح الهتك والتجريح.

غير أن النظر إلى تلك الخلافات تغير عند الأتباع؛ فبينما كان الكلام يجري في نقد مواقف هذا الطرف أو ذاك على أساس اختلاف في وجهات النظر، وتقييم الواقع وتصور ما يلائمه من تفسير للأحداث، تحول إلى اتهام لدوافع المختلفين ومحاكمة نواياهم، وبالتالي تَنَقُّص من تدينهم، وتشكيك في صلاحهم، وطعن في تاريخهم. حتى جاء عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها استنكار ذلك فقالت: «أمروا بالاستغفار لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فسبوهم» [1].

الإمام علي يتصدى للمتطاولين على الخلفاء

كان بعض أنصار الإمام علي لا يكتمون ما يشعرون به من الضيق جراء تقدم الخلفاء الثلاثة عليه، ويدخلون في جدل مع أنصارهم حول الأولوية والتفضيل، فيجمع كل طرف ما يراه من نقاط ضد الآخر ويحتج بها.

وحينما بلغ الأمر مستوى التجريح وقف الإمام علي لمواجهة ذلك وتصدى له، فقد جاء عن سويد بن غفلة، قال دخلت على علي، فقلت: يا أمير المؤمنين إني مررت بنفر من أصحابك ينتقصون أبا بكر وعمر، فلولا أنهم يرون أنك تضمر على مثل ما تكلموا به ما اجترأوا على ذلك، فغضب علي ، وقال: «أعوذ بالله أن أضمر لهما إلا الحَسَن الجميل، أخوا رسول الله صلى الله عليه وآله

(1) مصنف بن أبي شيبة رقم (23418) صحيح مسلم كتاب التفسير رقم (3022).

وسلم وصاحباه ووزيراه رحمة الله عليهما».

ثم نادى لجمع الناس ونهض دامع العين وهو قابض على لحيته، فتشهد بخطبة موجزة بليغة، ثم قال: «ألا ما بال أقوام يذكرون سيدي قريش وأبوي المسلمين بما أنا عنه متنزه، ومما يقولون بريء، وعلى ما قالوا معاقب، لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، لا يحبهما إلا مؤمن تقي، ولا يبغضهما إلا فاجر ردي، صحبا رسول الله على الصدق والوفاء، يأمران وينهيان، فما يغادران فيما يصنعان رأي رسول الله، لا يرى كرأيهما رأيا، ولا يحب كحبهما حبا، فقبض رسول وهو عنهما راض، والمسلمون راضون». ثم أطال في مدحهما وهدد من يعود إلى الوقوع فيهما[1].

وهذه الرواية - مع ما يأتي من شرح موقف الإمام علي من المتقدمين عليه في الخلافة - تدل على أن البلبلة والتململ والجدل حول مواقف بعض الصحابة، ظهر في وقت مبكر، وكان الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه من أول من تصدى له، فحري بكل مقتد بالإمام علي ومحب له أن يقتفي أثره.

حملة الأمويين على الإمام علي وخروجهم عليه

منذ أن بويع الإمام علي بالخلافة أبدى الأمويون امتعاضهم من ذلك وأخذوا يطعنون في بيعته ويحرضون عليه وينتقصون منه، واستغلوا لذلك أشياء كثيرة من أبرزها ملابسات مقتل عثمان رضي الله عنه، الذي اتخذوه

---

(1) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق 366/44، ترجمة عمر بن الخطاب. والآجري في الشريعة (1176)، وأبو نعيم في فضائل الصَّحابة (239). استشهد به كل من: الإمام يحي بن حمزة في (الشامل) ـ مخطوط ـ والإمام المهدي في (الدرر) ـ مخطوط ـ وفي ألفاظه زيادات واختلاف.

ذريعة لقيادة التمرد والخروج عليه، مما أدى إلى تمزيق وحدة الأمة، وجر المسلمين إلى أول حروب الفتن في الإسلام. ولبَّسوا ذلك بالتظاهر بالتمسك بالشرعية الدينية والتاريخية؛ حينما قدموا أنفسهم على أنهم امتداد لخط الخلفاء (أبي بـكر، وعمر، وعثمان) ، وأوهموا الناس أن علياً كان في خصومة معهم، مستغلين بعض الخلافات المعتادة التي جرت بينهم خصوصاً عند انتقال الخلافة من خليفة لآخر[1].

وذلك ما كشفته إحدى رسائل معاوية التي بعثها إلى الإمام علي، وفيها قال: «أما بعد فإن الله اصطفى محمداً بعلمه، وجعله الأمين على وحيه، والرسول إلى خلقه، واجتبى له من المسلمين أعوانا أيده الله بهم، فكانوا في منازلهم عنده على قدر فضائلهم في الإسلام. فكان أفضلهم في إسلامه، وأنصحهم لله ولرسوله الخليفة من بعده، وخليفة خليفته، والثالث الخليفة المظلوم عثمان، فكلهم حسدت، وعلى كلهم بغيت. عرفنا ذلك في نظرك الشَّزر، وفى قولك الهُجر، وفي تنفِّسك الصُّعَدَاء، وفي إبطائك عن الخلفاء، تقاد إلى كل منهم كما يقاد الفحل المخشوش «=البعير المخزوم بأنفه» حتى تبايع وأنت كاره.

ثم لم تكن لأحد منهم بأعظم حسداً منك لابن عمك عثمان، وكان أحقهم ألا تفعل به ذلك في قرابته وصهره، فقطعت رحمه، وقبحت محاسنه، وألبت الناس عليه، وبطنت وظهرت، حتى ضُربت إليه آباط الإبل، وقِيدت إليه الخيل العِراب، وحُمل عليه السلاح في حرم رسول الله، فقُتل معك في المحلة، وأنت تسمع في داره الهائعة «=الصوت الشديد»، لا تردع الظَّن والتهمة

(1) انظر بعض التفاصيل في كتابنا (قرشية الخلافة تشريع ديني أم رأي سياسي).

عن نفسك فيه بقول ولا فعل»[1].

فكانت هذه التصريحات من أول بذور التفرقة بين الخلفاء، وتأليب فريق من الناس على الإمام علي واتهامه بعداوة إخوانه من الخلفاء الراشدين.

وقد رد الإمام علي على معاوية برسالة مطولة دفع بها التهمة عن نفسه، ووضع الخلفاء في مقامهم، وبين أن الخلاف معهم في شأن الخلافة غير منكر، وليس فيه عداوة ولا بغي، فقال: «ذكرت أن الله اجتبى لرسوله من المسلمين أعوانا أيده الله بهم، فكانوا في منازلهم عنده على قدر فضائلهم في الإسلام، فكان أفضلهم - زعمت - في الإسلام، وأنصحهم لله ورسوله الخليفة، وخليفة الخليفة. ولعمري إن مكانهما من الإسلام لعظيم، وإن المصاب بهما لجرح في الإسلام شديد. رحمهما الله وجزاهما بأحسن الجزاء. وذكرت أن عثمان كان في الفضل ثالثاً، فإن يكن عثمان محسناً فسيجزيه الله بإحسانه، وإن يك مسيئا فسيلقى ربا غفوراً لا يتعاظمه ذنب أن يغفره.

ولعمر الله أنى لأرجو - إذا أعطى الله الناس على قدر فضائلهم في الإسلام ونصيحتهم لله ورسوله - أن يكون نصيبنا في ذلك الأوفر.

وأضاف رضي الله عنه: وذكرت حسدي الخلفاء، وإبطائي عنهم، وبغيي عليهم. فأما البغي؛ فمعاذ الله أن يكون، وأما الإبطاء عنهم والكراهة لأمرهم؛ فلست أعتذر منه إلى الناس، لأن الله جل ذكره لما قبض نبيه صلى الله عليه وسلم قالت قريش: منا أمير، وقالت الأنصار: منا أمير. فقالت قريش: منا محمد رسول الله صلى الله عليه وآله سلم، فنحن أحق بذلك الأمر. فَعَرَفت

---

(1) وقعة صفين 1/87-91 لنصر بن مزاحم المنقري.

ذلك الأنصارُ، فسلمت لهم الولاية والسلطان.

فإذا استحقوها بمحمد صلى الله عليه وآله دون الأنصار، فإن أولى الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم أحق بها منهم، وإلا فإن الأنصار أعظم العرب فيها نصيباً، فلا أدرى: أصحابي سلموا من أن يكونوا حقي أخذوا، أو الأنصار ظلموا؟! [فـ] عرفت أن حقي هو المأخوذ، وقد تركته لهم تجاوز الله عنهم. وأما ما ذكرت من أمر عثمان وقطيعتي رحمه وتأليبي عليه، فإن عثمان عمل ما بلغك، فصنع الناس، ما قد رأيت وقد علمت، وإني كنت في عزلة عنه، إلا أن تَتَجَنَّى، فتَجَن ما بدا لك».

ثم ذكَّر معاوية بن أبي سفيان بشي من أحداث الماضي فقال: «وقد كان أبوك أتاني حين ولىّ الناس أبا بكر، فقال: أنت أحق بعد محمد صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الأمر، وأنا زعيم لك بذلك على من خالف عليك. أبسط يدك أبايعك!! فلم أفعل، وأنت تعلم أن أباك قد كان قال ذلك وأراده، حتى كنت أنا الذى أبيت، لقرب عهد الناس بالكفر، مخافة الفُرقة بين أهل الإسلام. فأبوك كان أعرف بحقي منك، فإن تعرف من حقي ما كان يعرف أبوك تصب رشدك، وإن لم تفعل فسيغنى الله عنك»[1].

وهذا يؤكد أن الوقيعة بين علي والخلفاء كان فكرة معاوية، وقد ظهرت ثمرته عند الرافضة، الذين تبنوا نظرية معاوية في الوقيعة بين علي والخلفاء قبله، فهم في ذلك شيعة معاوية لا شيعة علي.

---

(1) وقعة صفين 1/87-91 لنصر بن مزاحم المنقري.

مجاهرة الأمويين بسب الإمام عليه والنيل منه

بعد مقتل الإمام علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، وما جرى من مفاوضة بين الحسن بن علي ومعاوية، استولى الأمويين على زعامة المجتمع المسلم. وعند إذن - تذكر الروايات أنهم - أسقطوا الإمام علي بن أبي طالب من قائمة الخلفاء الراشدين، وبدلاً من الترضية عنه؛ تناولوه بالتجريح والسِّباب، وعكفوا على الحَطّ من قدره والإساءة إليه، فكان ذلك من التصرفات التي أسَّست للنيل من كبار الصَّحابة وشَرَّع للتطاول عليهم.

فقد روى: الأئمة: أحمد، ومسلم، والترمذي، والنسائي، والحاكم[1]عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: أمَّر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك **أن تسب** أبا التراب؟! فقال: أما ما ذكرت ثلاثا قالهن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له؛ وقد خلَّفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان؟ فقال: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه لا نبوة بعدي» وسمعته يقول يوم خيبر: «لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله» قال فتطاولنا لها فقال: «ادعوا لي عليا» فأتي به أرمد، فبصق في عينه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه، ولما نزلت هذه الآية: ﴿**فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم**﴾ دعا رسول الله عليا وفاطمة وحسنا وحسينا فقال: «اللَّهُمَّ هؤلاء أهلي».

---

(1) أنظر مسند أحمد (1608) وصحيح مسلم (4299) وسنن الترمذي (3724) وسنن النسائي الكبرى (8342) ومستدرك الحاكم 117/3.

وفي رواية لابن ماجة: قَدِمَ معاوية في بعض حجاته فدخل عليه سعـد، فـذكروا علياً فنال منه، فغضب سعـد، وقال: تقول هذا لرجل سمعتُ رسـول الله يقول فيه: «من كنت مولاه فعلي مولاه»؟! وسمعته يقول: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلاَّ أنه لا نبي بعدي»! وسمعته يقول: «لأعطين الراية اليوم رجلاً يحب الله ورسوله»[1]!

وروى الطبراني عن أبي عبد الله الجدلي أن أم سلمة قالت له: أيُسَبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكم على المنابر؟! قلت: سبحان الله! وأنى يُسَبُّ رسول الله ؟! قالت: أليس **يُسَبُّ** علي بن أبي طالب ومن يحبُّه؟! أشهد أن رسول الله كان يحبه[2].

وذكر ابن عساكر والذهبي: أن الإمام الحسن بن علي رضي الله عنه اشترط على معاوية في الصلح الذي عقد بينهما: أن لا يَسُب علياً وهو يَسْمَع[3]. وهذا يدل على: أن معاوية كان يسب علياً، أو لا يمانع منه.

وروى الذهبي في (سير أعلام النبلاء) أن معاوية بن أبي سفيان كان جالساً وعنده وجوه الناس وفيهم الأحنف بن قيس إذ دخل رجل من أهل الشام فقام خطيباً، فكان آخر كلامه أن سب علياً رضي الله عنه، فأطرق الناس، وتكلم الأحنف، فقال: يا أمير المؤمنين، إن هذا القائل آنفاً لو يعلم أن رضاك في لعن المرسلين لفعل؛ فاتق الله ودع عنك علياً، فقد لقي ربه وأفرد في قبره وخلا

---

(1) سنن ابن ماجة حديث رقم (121).

(2) المعجم الكبير 33 (737) والأوسط 74/6 (5832) والصغير 83/2 (822). وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد 176/9. وقال: رجاله رجال الصحيح، غير أبي عبد الله وهو ثقة.

(3) تهذيب تاريخ دمشق 222/4 و سير أعلام النبلاء 264/3، ترجمة الإمام الحسن بن علي.

بعمله، وكان والله المبرز سيفه، الطاهر ثوبه، الميمون نقيبته، العظيم مصيبته. فقال معاوية: يا أحنف لقد أغضيت العين عن القذى، وقلت فيما ترى، وايم الله لتصعدن المنبر ولتلعننه طوعاً أو كرهاً. فقال له الأحنف: يا أمير المؤمنين، إن تعفني فهو خير لك، وإن تجبرني فو الله لا تجري به شفتاي أبداً. قال معاوية: قم فاصعد، قال الأحنف: أما والله مع ذلك لأنصفنك في القول والفعل. قال: وما أنت قائل يا أحنف إن أنصفتني. قال: أصعد المنبر فأحمد الله تعالى بما هو أهله، وأصلي على نبيه صلى الله عليه وسلم، ثم أقول: أيها الناس، أن أمير المؤمنين معاوية أمرني أن ألعن علياً، ألا وإن علياً ومعاوية اقتتلا واختلفا، فادعى كل منهما أنه مبغي عليه وعلى فئته، فإذا دعوت فأمنوا رحمكم الله، ثم أقول: اللّهُمَّ العن أنت وملائكتك وأنبياؤك وجميع خلقك الباغي منهما على صاحبه، والعن الفئة الباغية لعناً كثيراً، أمنوا رحمكم الله. يا معاوية لا أزيد على هذا حرفاً، ولا أنقص منه حرفاً، ولو كان فيه ذهاب نفسي. فقال معاوية: إذن نعفيك أبا بحر[1].

ومثل هذا روى الذهبي أن معاوية قال لعقيل بن أبي طالب: إن علياً قد قَطَعَك وَوَصَلتُك، ولا يرضيني منك إلا أن تلعنه على المنبر!! قال: أفعل، قال: فاصعد المنبر، فصعد، ثم قال بعد أن حمد الله وأثنى عليه: أيها الناس أمرني أن ألعن علي بن أبي طالب أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان فالعنوه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ثم نزل. فقال له معاوية: إنك لم تُبَيِّن، قال: والله لا زدت حرفاً ولا نقصت آخر.. والكلام على نية المتكلم[2].

---

(1) سير أعلام النبلاء 505/2 ترجمة الأحنف بن قيس.

(2) المصدر السابق.

وانتشر ذلك الوباء في أوساط ولاة بني أمية، فكانوا يأمرون بسب علي ويعاقبون من لم يفعل، فقد روى مسلم أن رجلاً من آل مروان ولي المدينة، فدعا سهل بن سعد رضي الله عنه، فأمره أن يشتم عليا قال: فأبى سهل فقال له: أما إذ أبيت فقل: لعن الله أبا التراب. فقال سهل: ما كان لعلي اسم أحب إليه من أبي التراب، وإن كان ليفرح إذا دعي بها[1].

وفي رواية لابن حبان: أن رجلاً جاء سهل بن سعد فقال: هذا أمير المدينة، يدعوك لتسب علياً على المنبر[2]!!

وروى ابن سعد أن الحجاج كتب إلى محمد بن القاسم: أن مر عطية بن سعيد العوفي بلعن علياً، فإن لم يفعل فاضربه أربعمائة سوطا، واحلق لحيته!! فاستدعاه وطلب منه ذلك؛ فأبى أن يسب، فأمضى حكم الحجاج فيه، فضربه أربع مائة سوط وحلق لحيته[3].

وقال السيوطي: أخرج ابن سعد عن عمير بن إسحاق قال: كان مروان أميراً علينا، فكان يسب علياً كل جمعة على المنبر[4]. وفي رواية الذهبي: كان مروان أميراً علينا بالمدينة ست سنين، فكان يسب علياً في الجُمَع[5].

وروى الحاكم: أن المغيرة بن شعبة سب علي بن أبي طالب، فنهاه زيد بن أرقم![6].

---

(1) صحيح مسلم حديث رقم (2409).

(2) صحيح ابن حبان حديث رقم (6925).

(3) الطبقات الكبرى 304/6 ترجمة عطية بن سعيد العوفي.

(4) تاريخ الخلفاء ص 146 ترجمة الحسن بن علي.

(5) تاريخ الإسلام 4/ 228، و 231/5.

(6) مستدرك الحاكم 541/1. وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وروى أحمد، وأبو داوود، وابن ماجة، وأبو نعيم: أن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل دخل على المغيرة في المسجد وعنده رجل يسب، فقال سعيد: من يسب هذا الرجل؟ قال المغيرة: يسب علياً. قال سعيد: أرى أصحاب رسول الله يُسَبُّون عندك، ثم لا تنكر ولا تغيِّر؟! وفي رواية أن المغيرة خطب فنال من علي، فقال سعيد بن زيد: ألا تعجب من هذا يسب عليا رضي الله عنه[1].

وبلغ من تعسف الأمويين أن عبد الملك بن مروان أمر عامله بالمدينة: أن أَقِم آل علي يشتمون عليَ بن أبي طالب، وأَقِم آل عبد الله بن الزبير يشتمون عبد الله بن الزبير. وعندما بلغهم أمر الخليفة رفضوه، وكتبوا وصاياهم استعداداً للمـوت، فأشير على الوالي بأن يأمر آل علي يشتمون آل الزبير، ويأمر آل الزبير يشتمون آل علي، فاستحسن ذلك وعدل إليه.

فكان أول من أقيم لذلك الحسن بن الحسن بن علي وكان رجلاً رقيق البشـرة، فقال له والي المدينة: تكلم بسب آل الزبير. فقال: إن لآل الزبير رحماً أَبُلّها ببلالها وأَرُبُّها بربابها. فأمر الوالي بضربه، حتى شرخ جلده، وسال دمه تحت قدمه!![2].

فأي طغيان أسوأ من أن يجبر المسلم على سب آبائه وأرحامه، فإن أبى جلد بالسياط حتى يدمى؟!

وذكر الذهبي أن عبد الرحمن بن أبي ليلى، المكنى: أبا عيسى الأنصاري الكوفي، الفقيه المقرئ، وأحد كبار المحدثين تعرض للضرب حينما امتنع عن

---

(1) أنظر مسند أحمد: (187) ، وسنن أبي داود: (4650)، وسنن ابن ماجدة: (123) وأبو نعيم الحلية 95/1.

(2) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق الكبير 68/13.

سب علي رضي الله عنه[1].

وقال ابن حجر - في ترجمة مصدع أبو يحي الأعرج المعرقب - : «إنما قيل له المعرقب لأن الحجاج أو بشر بن مروان عرض عليه سب علي فأبى فقطع عرقوبه»[2].

وذكر ابن الجوزي في (المنتظم) أنها وردت على الأمراء أوامر بلعن علي رضي الله عنه، فرقى كثيرُ الخزاعي - الشاعر – المنبر، وأخذ بأستار الكعبة وقال[3]:

لعن الله من يسب علياً وبنيه من سوقة وإمام

أيُسَبّ المطهرون أصولاً والكرام الأخوال والأعمام

يأمن الطير والحمام ولا يأمن آل الرسول عند المقام

فأنزلوه عن المنبر وأثخنوه ضربا بالنعال وغيرها، فقال:

إن امرأ كانت مساوئه حب النبي بغير ذي عتب

وبني أبي حسن ووالدهم من طاب في الأرحام والصلب

أترون ذنبا أن أحبهم بل حبهم كفارة الذنب

وما زالوا يضغطون على الفضلاء لتبني مواقفهم في البراءة من علي، حتى روى الذهبي عن عيسى بن يونس أن الإمام الأوزاعي قال: «ما أخذنا العطاء حتى شهدنا على علي بالنفاق، وتبرأنا منه، وأُخذ علينا بذلك الطلاق والعتاق وأيمان البيعة. فلما عقلت أمري لم تقر عيني، حتى فارقت نسائي، وأعتقت

(1) تاريخ الإسلام 128/6، ترجمة ابن أبي ليلى.

(2) تهيب التهذيب 10/ 157.

(3) المنتظم في تاريخ الملوك والامم 103/7-104.

رقيقي، وخرجت من مالي، وكفرت أيماني»[1].

في ظل ذلك السلوك المنحرف تهيئ جو من العداوة والتراشق بالتهم، أسقط ما كان لكبار الصَّحابة من هيبة ومكانة، وأصبح عامة الناس يتحدثون عنهم بوقاحة، حتى روى الطبراني: أن سعد بن أبي وقاص مر برجل وهو يشتم علياً وطلحة والزبير، فقال له سعد: إنك تشتم قوماً قد سبق لهم من الله ما سبق، فو الله لتكفَّن عن شتمهم أو لأدعوَنَّ الله عز وجل عليك. فقال: تخوفني كأنك نبي. فدعا عليه[2].

واستمرت تلك السُّنَّة الأموية المشؤومة إلى أن تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة سنة (99هـ). فقد روى ابن عساكر وابن سعد والذهبي[3] من طُرق أن ولاة بني أمية كانوا يشتمون علياً رضي الله عنه، فلما ولي عمر بن عبد العزيز أمسك عن ذلك، فقال كثير عزة الخزاعي:

وَلِيْت فلم تشتُم علياً ولم تُخِفْ بريّاً ولم تَتْبَـع سجيَّـة مُجرم

وقلت فصدّقت الذي قلت بالذي فَعَلت فأضحى راضياً كل مسلم

تشكل ظاهرتي «النواصب» و«الروافض»

تشير الروايات السابقة أن الصـراع السياسي كان وراء ظهور التجني على كبار الصَّحابة، وتؤكد أن التيار الأموي كان من أصحاب تلك المبادرة، وأنهم

(1) سير أعلام النبلاء للذهبي 130/7.

(2) معجم الطبراني الكبير رقم (307)، وقال الهيثمي "مجمع الزوائد 154/9": رجاله رجال الصحيح.

(3) تاريخ مدينة دمشق ج 50 /96. طبقات بن سعد 394/5. سير أعلام النبلاء 147/5.

حملة ألوية (النَّصب) المتفق على قبحه، فقد ذكر الشيخ ابن تيمية وغيره أن النواصب هم: «الذين يتبرؤون، من علي ولا يتولونه، ولا يحبونه» [1]. والروايات السابقة تقضي بأن الأمويين كانوا كذلك.

وكان من تداعيات تبني الحكـم الأموي لذلك المنهج، أنها نشأت في ظله مدارس فكرية تأثرت بذلك السلوك ، فظهر جِيْل من النواصب يعتبرون النيل من الإمام علي بن أبي طالب وأهل بيته قُربة دينية، حتى وجدنا بعض نقلة العلم ورواة الحديث غارقون في النصب، فقد جاء في كتب تراجم الرواة أن بعضهم كانوا يسبون علياً بلا حرج ولا حياء، فضلاً عن الغمز والتجريح المبَطَّن، وطبعوا ذلك بطابع الدين. ومن أمثلة ذلك:

(1) حريز بن عثمان (المتوفى سنة 163هـ)، فقد أكد المحدثون أنه كان يسب الإمام علياً ويشتمه، ولا يخرج من المسجد بعد الصلاة حتى يلعنه سبعين مرة!! ذكر ذلك كل من: البغدادي، والمزي وابن حجر[2].

ومع ذلك قال ابن عدي: حريز من الأثبات، ووثقه القطان وابن معين، وقال الذهبي: كان متقناً ثبتاً. وحكى عن معاذ بن معاذ، أنه قال: لا أعلم أني رأيت شامياً أفضل منه! وعن أبي داود: سألت أحمد عنه، فقال: ثقة ثقة ثقة، وعن أبي حاتم: لا أعلم بالشام أثبت منه!![3] واعتمد روايته أصحاب الصحاح الست عدا مسلم، أما البخاري فروى له في صحيحه حديثين [4].

---

(1) أنظر منهاج السنة 44/5.

(2) تاريخ بغداد267/8. تهذيب الكمال576/5. تهذيب التهذيب 209/2.

(3) انظر : تهذيب التهذيب 209/2. ميزان الاعتدال في نقد الرجال 475/1.

(4) صحيح البخاري 1292/3 باب نسبة اليمن إلى إسماعيل، و1302/3 صفته صلى الله عليه .

(2) عبد الله بن شقيق العقيلي (المتوفى سنة 108 هـ)، قال أحمد: كان يحمل على علي. وقال ابن خراش: كان يبغض علياً. وقال الذهبي وابن حجر: ناصبي[1].

ومع ذلك قال فيه يحي بن معين: من خِيَار المسلمين. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: بصري ثقة[2]، وله في صحيح مسلم اثنان وعشرون حديثاً!!

(3) نعيم بن أبي هند الأشجعي (المتوفى سنة 110 هـ)، جاء في (الميزان) قيل للثوري: لِمَ لَمْ تسمع من نعيم بن أبي هند؟ قال: كان يتناول علياً رضي الله عنه[3]. ومع ذلك قال أبو حاتم: صدوق! وقال النسائي: ثقة! واعتمد روايته: مسلم والنسائي والترمذي وابن ماجة، وله في صحيح مسلم أربعة أحاديث[4] واستشهد بروايته البخاري[5]. فهلا تركوه واقتدوا بسفيان الثوري رحمه الله.

(4) أزهر بن عبد الله الحرازي، من صغار التابعين، قال ابن حجر: قال ابن الجارود: كان يسب علياً. وقال الذهبي: ناصبي ينال من علي رضي الله عنه. ولكن ذلك لم يمنعه من أن يصفه بأنه صدوق حسن الحديث[6]. واعتمد روايته: كل من أبي داوود والترمذي والنسائي في سننهم!!

(5) لمازة بن زبار أبو لبيد الجهضمي، من التابعين، قال الذهبي في

---

(1) المغني في الضعفاء 342/1. تقريب التهذيب 1/ 307.

(2) الجرح والتعديل 81/5.

(3) ميزان الاعتدال 45/7.

(4) انظر صحيح مسلم الأحاديث رقم: (144 و 1560 و 2797 و 2935).

(5) انظر صحيح البخاري حديث رقم (1935).

(6) تهذيب التهذيب 1 / 179. ميزان الاعتدال 322/1. المغني في الضعفاء 65.

(الميزان): كان يشتم علياً. وقال: حضر وقعة الجمل وكان ناصبياً ينال من علي رضي الله عنه، ويمدح يزيداً. ومع ذلك قال عنه: ثقة[1]. واعتمد روايته أبو داوود والترمذي وابن ماجة، وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال ابن حجر: صدوق ناصبي[2].

(6) عمران بن حطان السدوسي البصري، من كبار الخوارج ورؤسائهم (توفي سنة 84هـ)، قال ابن حجر: «كان من المعروفين في مذهب الخوارج، ذكر عن ابن سيرين قال: تزوج عمران امرأة من الخوارج ليردها عن مذهبها فذهبت به»[3]. وجاء عنه أنه ابتهج لمقتل الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومدح قاتله عبد الرحمن بن ملجم، فقال[4]:

يا ضربة من تقي ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا

إني لأذكره حيناً فأحسبه أوفى البَرِّية عند الله ميزانا

ومع ذلك أثنى عليه كثير من المحدثين، وروى له البخاري والنسائي وأبو داود وأحمد، وله في (صحيح البخاري) حديثان[5].

فأي جرأة على الدين والقيم أسوأ من وصف قاتل علي رضي الله عنه بأنه تقي، وأنه ما فعل فعلته إلا طلباً لرضاء الله، وأنه من أوفى البرية ميزاناً عند الله؟! أفلا يستحق أمثال من يتفوه بهذا أن يترك حديثه ويشطب اسمه من بين

---

(1) ميزان الاعتدال 417/7 و 507/5.

(2) الثقات 345/5. تقريب التهذيب 464/1.

(3) تهذيب التهذيب 128/8.

(4) سير أعلام النبلاء 214/4.

(5) حديث رقم (5387) وحديث رقم (5496) ترقيم العالمية.

حملة السنة النبوية الشريفة! وقد أنصف الدارقطنى حين انتقد البخاري على رواية حديثه في الصحيح وقال: متروك لسوء اعتقاده و خبث رأيه[1].

(7) إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى، من أتباع حريز بن عثمان وصفه المحدثون بالنصب، وقال ابن حبان: كان حريزي المذهب. ورووا أنه اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فأخرجت جارية له فرُّوجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها، فقال: سبحان الله !! فروجة لا يوجد من يذبحها، و(علي) يذبح في ضحوة نيفا وعشرين ألف (مسلم)!! وجاهر بعداوته لعلي، وبالغ في النيل من كل من عرف بولائه ومحبته لعلي وإن كان من كبار علماء التابعين[2]. مع ذلك أثنى عليه بعض المحدثين وقالوا كان من الحفاظ الثقات، وأحد أئمة الجرح والتعديل.

وفي مقابل (النواصب) ظهرت أجيال من (الروافض) يتدينون بالنيل من أبي بكر وعمر وعثمان، ومن والاهم من الصَّحابة، وزادوا على ذلك فنسبوا إلى فضلاء أهل البيت، ما لم يقولوا، واشتهر من الروافض:

(1) المغيرة بن سعيد البجلي أبو عبد الله الكوفي، قال الأعمش: أول من سمعت يسب أبا بكر وعمر رضي الله عنهما المغيرة بن سعيد[3]. واتفقت الروايات أنه كان يكذب على أهل البيت، وينسب إليهم ما لم يقولوا، ويدس ذلك في الكتب والروايات[4].

---

(1) الإلزامات والتتبع 259 تحقيق الشيخ مقبل الوادعي.

(2) تهذيب التهذيب 79/1، لسان الميزان (المقدمة 6/1).

(3) لسان الميزان 75/6 ترجمة (المغيرة بن سعيد).

(4) أنظر المزيد في ترجمته في لسان الميزان 75/6، ومعجم الرجال للخوئي ترجمة رقم (12587).

(2) أبو الخطاب، كان من السبابين للصحابة، قال ابن قتيبة: ولا أدري ممن هو، غير أنه كان يأمر أصحابه أن يشهدوا على من خالفهم بالزور في الأموال والدماء والفروج، وقال: إن دماءهم ونساءهم لكم حلال[1].

وذكر السيد الخوئي، أن الإمام الصَّـادق سئل عن قول الله عز وجل : ﴿**هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِين**﴾ [الشعراء/**221**]، قال: «هم سبعة : المغيرة بن سعيد، وبنان بن سمعان، وصائد النهدي، والحارث الشامي، وعبد الله بن الحارث، وحمزة بن عمار الزبيري، وأبو الخطاب»[2]. وهؤلاء وغيرهم من مشاهير السبابين للصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم.

(3) محمد بن علي بن النعمان الأحول، المعروف بشيطان الطاق. كان من الغلاة السبابين، زعم أن الإمام زين العابدين أمره بالبراءة من أبي بـكر وعمر، فقال له الإمام زيد بن علي: «لا تكذب على أبي، إن أبي كان يجنبني عن كل شر، حتى اللقمة الحارة، أفتراه يخبرك بأن دينك وإسلامك لا يتم إلا بالتبريء منهما - يعني أبا بـكر وعمر- ويهملني عن التعريف بذلك؟!»[3]. أثنى عليه الإمامية واعتبروه من أصحاب الأئمة، وتفاخروا بحوارات جرت بينه وبين بعض معاصريه، ويلقبونه: مؤمن الطاق[4].

(4) عمرو بن ثابت أبي المقدام بن هرمز الكوفي، قال ابن المبارك: لا

---

(1) المعارف، لابن قتيبة ص 623: باب (أسماء الغالية من الشيعة) .

(2) معجم الرجال للخوئي 257/15.

(3) روى القصة: الكشّي، كما في التحقيق. وأورد الخوئي نحوها في معجم الرجال ، ترجمة (11387).

(4) أنظر معجم الرجال للخوئي، ترجمة رقم (11387).

تحدثوا عنه فإنه يسب السلف. وقال ابن معين رجل سوء، وكان يشتم عثمان. وقال أبو داوود رافضي خبيث رجل سوء، وروى عنه أنه قال: لما مات النبي صلى الله عليه وسلم، كفر الناس إلا خمسة[1]. وذكره علماء الإمامية وأثنوا عليه [2]. عدى ابن الغضائري، الذي قال عنه: ضعيف جداً[3].

(5) عبد الرحمن بن يوسف بن خراش أحد الحفاظ، قال أبو زرعة: كان رافضياً، خرَّج مثالب الشيخين في جزأين، وأهداهما إلى بندار، فأجازه بألفي درهم، بنى له بها حجرة، فمات إذ فرغ منها[4]!!

ونظراً لكثرة الأخذ والرد في المثالب والمساوئ أقدم بعض المحدثين على جمع ما روي في مساوئ الصَّحابة، حتى جاء عن الإمام أحمد بن حنبل: كان أبو عوانة وضع كتاباً فيه معايب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه بلايا، فجاءه سلام بن أبي مطيع، فقال: يا أبا عوانة، أعطني ذاك الكتاب فأعطاه، فأخذه سلام فأحرقه. وروي عن عبد الرحمن بن مهدي قال: نظرت في كتاب أبي عوانة وأنا أستغفر الله [5].

ردود الأفعال .. بين التطفيف والإنصاف

ومن اللافت للنظر في هذه المسألة ما نجد من تطفيف بعض المنتمين إلى هذا الاتجاه أو ذاك؛ فبعض المنتمين إلى أهل السنة يتغاضون عمن كان ينال من

---

(1) تهذيب التهذيب 9/8-10 ، ترجمة: (عمرو بن ثابت).

(2) أنظر معجم الرجال للخوئي ترجمة رقم (8863).

(3) الرجال لابن الغضائري ترجمة رقم (22).

(4) الكامل في الضعفاء 6 / 545 . الكامل في الضعفاء 5 / 519 .

(5) ميزان الاعتدال في نقد الرجال 1/ 27.

علي، ويعتبرونه متأولاً، ويعتمدون رواياتهم في الصحاح كما تقدم، أما إذا تعلق الأمر بمن ينال من أبي بكر أو عمر أو عثمان، فإنهم لا يتركون الرواية عنه فحسب، بل يحكمون عليه بالكفر أو الردّة، ويجعلون حَدَّه القتل والتَّنكيل[1]. وبالغ بعضهم، فجعل الموقف من معاوية مقياساً للموقف من جميع الصحابة، فروى ابن عساكر أن عبد الله بن المبارك كان يقول: معاوية عندنا مِحْنة؛ فمن رأيناه ينظر إلى معاوية شزراً اتهمناه على القوم[2]!!

وفي المقابل نجد بعض الشيعة لا يترددون في تكفير وتفسيق من ينال من علي أو يتطاول على أحد من أئمتهم، ويبيحون دمه وماله وعرضه، أما النيل من أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة وأمثالهم، فالكلام فيهم عفو، بل قُربة عند بعضهم، والعياذ بالله.

فأي اختلال في الموازين أسوأ من هذا؟! ولماذا يعتبر الراوي - عند هذا الفريق - مرتداً مباح الدم مهدر الكرامة إن نال من صحابي معين، أما إذا نال من صحابي آخر فهو ثقة ثقة ؟! ولماذا يكون الشخص «رافضياً» إن أعاد النظر

---

(1) ذكر ابن حجر في (التهذيب 132/6) أن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى سئل عن رجل يسب أبا بكر. فقال: يقتل. فقيل: سب عمر. قال: يقتل. وذكر ابن بطة في (شرح الإبانة 162). وعن عبد الرحمن الأوزاعي أنه قال: من شتم أبا بكر الصديق، فقد ارتد عن دينه وأباح دمه! وسئل أحمد عن حسين الاشقر، فقال: لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث. فقيل له: صنف بابا فيه معايب أبى بكر وعمر. فقال: ما هذا بأهل أن يحدث عنه. (ضعفاء العقيلي ترجمة (297). وقال أبو حاتم: إبراهيم بن الحكم الكوفي: روى في مثالب معاوية، فمزقنا ما كتبنا عنه. (التهذيب274/1). وذكر ابن حجر في (الدرر الكامنة113/4): أن القاضي المالكي حكم بضرب عنق شخص اعترف بسب أبي بكر وعمر، فقتل وأحرق العوام جسده، وطافوا برأسه. وذلك في جمادى الأولى سنة (755هـ).

(2) تاريخ مدينة دمشق 209/59، لابن عساكر.

في حديث روي في شأن أبي بـكر أو عمر رضي الله عنهما ؟! أما إذا وقف لفضائل علي رضي الله عنه بالمرصاد وتكلف رد ما هو مشهور منها عند السلف والخلف؛ فهو شيخ الإسلام وعَلَم الأعلام ودرة الدهر وحافظ العصر!!.

وهكذا أخذت ردود الأفعال تعمل عملها، ووجد غلاة «الروافض» وعتاة «النواصب» آذاناً صاغية لإشاعاتهم ، وتناول بعضهم كبار الصَّحابة بكلام سيئ ووصفوهم بأوصاف تجاوزت الحد المسموح به في النَّقد والتقييم.

وبعد زمن من تناول هذه المسألة على أنها ذات بُعد اجتماعي وسياسي شُرْعِنت، وأخذت طابعاً دينياً وفكرياً، بحيث صار تحديد الموقف فيها جزءا من العقيدة وموجباً للولاء أو البراء، وتعمق الخلاف فيها لأسباب مختلفة، حتى أننا نجد بعض المختلفين في هذه المسألة لا يقبلون حتى مجرد الدعوة إلى التقارب فيما بينهم، في الوقت الذي لا يمانعون فيه من الحوار والتقارب مع أصحاب الديانات الأخرى.

ورغم ذلك لا يزال صوت العقل والإنصاف يهدر في كل زمان ومكان رغم ضغوط المتمذهبين، فالمنصفون من أهل السنة بمختلف مذاهبهم برأوا ساحتهم من تهمة «النصب»، حينما انتقدوا مَنْ أساء إلى الإمام علي أو نال منه، ووصفوهم بـ«النواصب»، ولم يوافقوا من ظهر في كلامه شيء من ذلك، حتى أن ابن حجر وصف محاربي الأمام علي بأنهم «نواصب»، وقال عند شرح حديث مقتل عمار: «وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة، وفضيلة ظاهرة لعلي ولعمار، ورد على النواصب الزاعمين أن علياً لم يكن مصيباً في حروبه»[1].

(1) فتح الباري 543/1 (المعرفة)، عند شرح حديث: يا عمار تقتلك الفئة الباغية.

وانتقد بعضهم حِدَّة ابن تيمية في تناوله فضائل الإمام علي، حتى أن ابن حجر العسقلاني، ذكر: أن ابن تيمية رد كثيراً من الأحاديث الجياد، وقال: «وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضـي تؤدي أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه»[1].

مع أن ابن تيمية - رغم موقفه السلبي من الأحاديث الواردة في فضائل علي - كان واضحاً في براءته من «النصب»، حين جزم بتفضيل علي بن أبي طالب على جميع الصحابة، عدى من سبقه من الخلفاء الراشدين، وحكى ذلك عن أهل السنة؛ فقال: «إنه ليس من أهل السنة من يجعل بغض علي طاعة ولا حَسَنة، ولا يأمر بذلك. - وأضاف: - وهم ينكرون على من سبَّه، وكارهون لذلك، وما جرى من التَّساب والتلاعن بين العسكرين، من جنس ما جرى من القتال، وأهل السنة من أشد الناس بغضا وكراهة لأن يتعرض له بقتال أو سب». وأضاف: «عليٌّ أفضل جمهور الذين بايعوا تحت الشجرة، بل هو أفضل منهم كلهم إلا الثلاثة، فليس في أهل السُّنة من يقدِّم عليه أحداً غير الثلاثة، بل يفضلونه على جمهور أهل بدر وأهل بيعة الرضوان، وعلى السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار»[2].

وقال أيضاً: «علي آخر الخلفاء الراشدين الذين ولايتهم خلافة نبوة ورحمة، وكل من الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم يشهد له بأنه من أفضل أولياء الله المتقين، بل هؤلاء الأربعة أفضل خلق الله بعد النبيين»[3]

---

(1) أنظر: لسان الميزان 320/6 (ترجمة يوسف الحلي).

(2) منهاج السنة النبوية 397/4.

(3) منهاج السنة النبوية 453/7.

وجزم في كتاب (الاستقامة) بأن علياً أوتي في القضاء مالم يؤت أحد من الصحابة، فقال: «نعلم أَن عليا رضي الله عَنهُ كَانَ أقضى من غَيره بِمَا أفهم من ذَلِك مَعَ أَن سَماع النُّصُوص مُشْتَرك بَينه وَبَين غَيره»[1].

لذلك انخفضت ظاهرة «النصب» إلى أدنى مستوياتها، بسبب تصدي كثير من علماء أهل السنة للنواصب، وردهم عليهم وبراءتهم منهم.

وفي المقابل انخفضت نسبت الرفض بين أتباع المذهب الزيدي نتيجة مواقف المحققين من علماء الزَّيدية الذين برأوا أنفسهم من تهمة «الرفض»، وردوا على الروافض وتبرأوا منهم، حتى إن الإمام الهادي (298هـ) وهو كبير أئمة الزيدية في اليمن؛ اعتبر سباب الخلفاء جناية تستوجب العقوبة، وأمر بجلد من سب أبا بـكر وعمر، كما سيأتي .

ولم يفرق الإمام المهدي أحمد بن يحي المرتضى بين من سب علي بن أبي طالب، أو سب أبا بـكر وعمر رضي الله عنهم، فحكم بـ«فسق الخوارج الذين يسبّون علياً، والروافض الذين يسبّون الشيخين، لجُرأتهم على ما عُلِمَ تحريمه قطعًا»[2].

وذكر الإمام يحيى بن حمزة روايات عن الإمام زيد بن علي، وأخيه محمد الباقر، وولده جعفر الصادق، في الثناء على أبي بـكر وعمر، ثم قال: «وهذا هو المعتمد عليه عند أكابر أهل البيت.. فأين هذا عن هذيان الروافض والجارودية ؟! فالله حسبهم فيما قالوه، ومكافئهم على ما نقلوه وكذبوه!»[3]. إلى

(1) كتاب الاستقامة 8/1.
(2) البحر الزخار 5/ 25.
(3) الديباج الوضي، شرح جواب (152).

غير ذلك من النصوص التي سنأتي على ذكرها.

ولكن معدل الرفض احتفظ بمستويات عالية، عند الشيعة الإمامية، نتيجة سكوت كثير من علمائهم عن الغلاة ومجاملتهم، وتداول كثير من روايات القدح والذم في كتبهم، وإن عَفّ بعضهم عن الكلام القبيح، وآثر عدم التصريح بالقدح والتجريح، احتراماً لمشاعر أهل السنة ورغبة في الحفاظ على ما أمكن من وحدة المسلمين.

ويكفي الباحث إلقاء نظر سريعة في أمهات كتبهم المعتمدة ، مثل كتب الشيخ المفيد، خاصة: (الاختصاص) و(الإرشاد)، وما تضمنه كتاب (بحار الأنوار) ، دع عنك ما خصص لموضوع التنقص من الخلفاء مثل كتاب (الاستغاثة من بدع الثلاثة) لـ "علي بن أحمد بن موسى الكوفي الإمامي (المتوفى سنة 352 هـ)" .

على أن لبعضهم قديما وحديثاً مواقف معتدلة، لا يمكن إنكارها، يجب الاشادة بها.

المبحث الثاني: الاختلاف في تقييم الصَّحابة.

أدى التجاذب المستمر في مسألة الصَّحابة إلى جعلها مسألة فكرية ذات حساسية عالية، اختلفت فيها المواقف، والتأويلات إلى حد كبير، ويعود ذلك إلى عدة أسباب:

السبب الأول: الاختلاف في تعريف (الصحابي)

التعريف: عبارة عن تخصيص جملة من الأوصاف لتحديد معالم حقيقة ما، بحيث يتعَرَّف السامع على تلك الحقيقة بمجرد ذكر تعريفها. وللتعريف طريقتان: إما أن يوضع توصيف يشمل جملة من الحقائق التي تندرج تحته. وإما

أن ينظر إلى جملة من المفردات ثم تُجمع أوصافها ويستخلص منها توصيف جامع. فالأول: يبدأ من الفكرة وينتهي بالخارج، ويلاحظ قلة الاختلاف فيه، كون الفكرة ثابتة والخارج متغير. والثاني: يبدأ من الخارج وينتهي بالفكرة، ويلاحظ كثرة الاختلاف فيه، كونه ينطلق من خارج متغير.

ونتيجة للاختلاف في طريقة تعريف الصحابي، وتحديد أوصافه؛ أُختلف في تعريفه على أقوال، أشهرها:

القــول الأول: إن الصحابي: كل من لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام. وهذا هو المشهور عن جمهور المحدثين، كأحمد بن حنبل، وابن المديني، والبخاري، وغيرهم، واعتبره ابن حجر العسقلاني أصحّ ما وقف عليه، وذكر أنه: «يدخل فيمن لقيه: من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى»[1].

وانتهى الأمر ببعضهم إلى توسيع مفهوم الصحبة وتمطيطه، إلى حد إدراج الصبيان ومن ولد يوم وفاة النبي ومن جاء من الوافدين على الدين ليسلم فوجده قد مات ونظر إليه وهو مسجى[2]. وزاد بعضهم على ذلك؛ فاعتبر: أن كل من عاصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صحابياً، سواء رآه أم لا[3].

القــول الثاني: أن الصحابي هو: من لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآمن به، وصحبه فترة يتمكن فيها من معرفة شرعه، والتَّخلُّق بأخلاقه، ثم

---

(1) الإصابة في معرفة الصَّحابة 10/1 .

(2) محمد حمزة : الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث 86.

(3) ذكر ه محمد أمير باد شاه في تيسير التحرير 67/3 عن يحيى بن عثمان المصري.

مضى على نهجه، ومات على ذلك، وهذا ما رجحه أكثر علماء الزَّيدية، واختاره علماء من غيرهم.

والفرق بين التعريفين: أن الثاني يلاحظ - على خلاف الأول - الجانب الواقعي أكثر من الجانب اللغوي، ويجعل للمعنى الاصطلاحي لكلمة (صحابي) خصوصية زائدة عن المعنى اللغوي. وهو ما أشار إليه الإمام عبد الله بن حمزة حينما رأى أن: «الصحابي من اختص بملازمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والأخذ عنه - وقال: - وهو الذي نختـاره، لا من لقيه مرة أو مـرتين، كما ذهب إليه كثير من أصحاب الحـديث»[1].

وذكر العـلاَّمة صـارم الدين الوزير أن الصحـابي عند الزَّيدية: «من طالت مجالسته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم متَّبعاً له»[2].

ولم يختلف قول بعض الأصوليين من أهل السنة عن ما ذهب إليه علماء الزَّيدية، فقد حكى الإمام ابن همام الدين في (التحرير) عن جمهور الأصوليين أن الصحابي: «من طَالَتْ صحبته متتبعاً مُدَّة يثبت مَعهَا إِطْلَاق صَاحب عَلَيْهِ عرفا بِلَا تَحْدِيد لمقدارها». قال الشارح: محمد أمير الحسيني: «لِأَن لصحبة النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم شرفا عَظِيما، فَلَا تنَال إِلَّا باجتماع طَوِيل يظْهر فِيهِ الْخلق المطبوع عَلَيْهِ الشَّخْص»[3]. وأطال الاحتجاج لذلك، ورد على القائلين يكفي الرؤية لثبوت الصحبة.

---

(1) صفوة الاختيار 214.

(2) الفصول اللؤلؤية فصل (219).

(3) تيسير التحرير للشيخ محمد أمير باد شاه الحسيني 3 /66- 67 .

ويجيب الإمام الغـزالي عن تساؤل بشأن الصَّحابة الذين أثنى عليهم القرآن، هل هم: من عاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو من لقيه مرة، أو من صحبه ساعة، أو من طالت صحبته، وما حد طولها؟ بأن: «الاسم لا يطلق إلا على من صحبه، ثم يكفي للاسم من حيث الوضع الصحبة ولو ساعة، ولكن العُرْف يخصص الاسم بمَن كَثُرَت صُحبته»(1).

وصرح ابن حزم بأنه: «كان في المدينة في عصره عليه السلام منافقون بنص القرآن، وكان بها أيضاً من لا ترضى حاله، كهِيت المخنث الذي أمر عليه السلام بنفيه، والحَكَم الطريد، وغيرهما.. ثم قال: فليس هؤلاء ممن يقع عليهم اسم الصَّحابة»(2).

ولم يستسغ العلامة الأمير - رغم تأييده لمدرسة أهل الحديث - إطلاق الصحبة الشرعية على كل من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال: «إن تفسير الصحابي بمن لقيه صلى الله عليه وسلم أو بمن رآه وتنزيل تلك المادح عليه؛ فيه بعد، يأباه الإنصاف»(3).

وكذلك يرى الشيعة الإمامية - على خلاف في التفاصيل -: «أن مدرسة أهل البيت ترى أن تعريف الصحابي: هو ما ورد في قواميس اللغة ، كالآتي: الصاحب وجمعه: صحب وأصحاب وصحاب وصحابة والصاحب: المعاشر والملازم ولا يقال إلا لمن كثرت ملازمته وإن المصاحبة تقتضي طول لبثه»(4).

---

(1) المستصفى 261/2.

(2) الإحكام في أصول الأَحكام 83/2 (الباب الثامن والعشرين).

(3) ثمرات النظر في علم الأثر 106 - 111.

(4) مرتضى العسكري، معالم المدرستين 88/1 .

وبهذا يتضح أن الخلاف وقع عند الجميع فيمن يصدق عليه وصف الصحابي، فالبعض يصفون شخصاً معينا كـ(معاوية) بأنه صحابي، كونه جالس النبي وروى عنه، وينظرون إليه في هذا المشهد، بينما لا يرى آخرون أنه صحابي، كونه ارتكب مخالفات أفقدته شرف الصحبة، وسلبته التوفيق.

السبب الثاني: فرضية تلازم الصحبة والعدالة

بعد اختلاف الأقوال في تحديد مفهوم «الصحابي»، ظهر اختلاف آخر يتعلق بما توجبه الصحبة من تَمَيُّز ومكانة، وخَلُصَ إلى: طرفين، ووسط:

الطرف الأول: يرى أن مجرد الصحبة فضيلة موجبة للعدالة المطلقة، ورافعة لمقام الصاحب بحيث تجعل القليلَ منه كثيراً، وتمنحه حصانة تحول دون انتقاد لفعله، بل توجب التغاضي عن أي تجاوز يصدر عنه، لأن الله يعفو عنه بفضل صحبته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وعلى ذلك لا يجوز لوم أحد من الصَّحابة بأية حال؛ لأن الله قد اختارهم لصحبة نبيه، وحرسهم من الفسق والرذيلة، وإن صدر عن أحد منهم قبيح فهو معفو عنه بفضل الصحبة.

وفي ضوء ذلك ادعى القاضي عياض أن: «معظم العلماء ذهبوا إلى أن من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ورءاه مرة من عمره، وحصلت له مزية الصحبة، أفضل من كل من يأتي بعده، فإن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل»[1].

ولعله أراد بـ«معظم العلماء»: علماء أهل السنة، كما فصَّله الحافظ ابن حجر

---

(1) شرح صحيح مسلم للنووي 139/3.

بقوله: «اتفق أهل السنّة على أنّ الجميع عدول، ولَم يخالف في ذلك إلاَّ شذوذ من المبتدعة»[1]. وجزم ابن حزم بأن: «كلهم عدل إمام فاضل رضا، فرض علينا توقيرهم وتعظيمهم، وأن نستغفر لهم ونحبهم، وتمرة يتصدق بها أحدهم أفضل من صدقة أحدنا بما يملك، وجلسة من الواحد منهم مع النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من عبادة أحدنا دهره كله.. إلى أن قال: وكلهم عدول أفاضل من أهل الجنَّـة»[2].

وهذا الكلام يعبر عن رأي جمهور أهل السنة، غير أن بعض المتحمسين قدَّمه على أنه إجماع الأمة متجاهلاً رأي مخالفيه، أو واصفاً إياهم بالشواذ والمبتدعة كما تقدم في كلام ابن حجر، وكما جاء في قول القرطبي: «ذهبت شِرذمةٌ لا مبالاة بهم إلى أنَّ حالَ الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن عدالتهم»[3]!! وقال النووي أن «الصحابة كلهم عدول من لابس الفتن، وغيرهم بإجماع من يعتد به»[4].

وفي هذا ما لا يخفى من مبالغة ومصادرة لرأي المخالف، بل دعوى قائمة على التعصب المذهبي، تستطيع كل جماعة أن تطلق مثلها.

واحتج أصحاب هذا الاختيار بما ورد في القرآن الكريم من عمومات الثناء على الصَّحابة، مثل قوله تعالى: ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى**

---

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري 7/7.

(2) الإِحكام في أصول الأَحكام 90/5. وهذا إن لم يكن مناقضا لما تقدم عن ابن حزم نفسه ـ من المنع من إطلاق اسم الصحابي على من عُلم فساده ممن أدرك النبي ـ فهو مقيد به .

(3) تفسيره القرطبي 299/16.

(4) تدريب الراوي شرح تقريب النووي 674/2 "دار طيبة" .

الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح 29]. قالوا فوصفهم تعالى في هذه الآية بأوصاف مِنْ لازمها العدالة.

الطرف الثاني: يرى أن الصحبة لا ترفع من قدر الصاحب، وليست سبباً لتميزه، وأن حال الصَّحابة كحال غيرهم، وأن الفسق والانحراف واقع من بعضهم، وأنه لا يُغفر لمن وقع منهم في كبيرة إلا بالتوبة الظاهرة كسائر الناس.

وهذا قول أكثر الشيعة، والمعتزلة، ويروى عن بعض أهل السنة.. أما الشيعة الإمامية؛ فقولهم في ذلك معلوم. وأما الزيدية، فالمشهور عندهم: أن الصحابة عدول إلا من ظهر فسقه[1]. وأما المعتزلة، فذكر الأشعري أن المعتزلة لا يعدِّلون من حارب علياً، ولا يقبلون روايته[2]. وحكى ابن الحاجب عنهم أن: «الصَّحابة عدول إلا من حارب عليّاً»[3].

وقال ابن أبي الحديد: «وقد برئ كثير من أصحابنا من قوم من الصَّحابة أحبطوا ثوابهم كالمغيرة بن شعبة»[4].

وأما بعض أهل السنة، فحكى السيد صارم الدين الوزير عن الباقلاني: أن الصَّحابة كغيرهم. وعقَّب الجلال عليه بقوله: وهو الحق، وما ورد فيهم من أحاديث الفضائل فخاصة للنوع، وقد علمت أنه لا يجب انعكاسها[5].

---

(1) انظر: الفصول اللؤلؤية، فصل رقم 219. حكاية عن أئمة الزيدية.

(2) مقالات الإسلاميين 145/2.

(3) حكاه عن ابن الحاجب ابنُ الوزير في «الروض الباسم ص 96» .

(4) شرح نهج البلاغة 10/1 .

(5) نظام الفصول ـ مخطوط.

واحتـج هؤلاء بأنه لم يَرِد ما يُخرج الصَّحابة من عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [يونس/27]. ونحوها، وقالوا: إنما ورد في عموم الثناء عليهم، فهو مخصص بنحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيد﴾ [فصلت/ 46].

بل خَلُصَ الإمام عز الدين بن الحسن - وهو من المدافعين عن الصَّحابة - إلى أن من نال شرف الصحبة وارتفع بذلك مقامه، ثم صدر عنه أمر سيء فإنه يسقط سقوطاً مدوياً ويعاقب أكثر من غيره، لأن «صحبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرف ورفعة، ولكن لم يثبت أنها تبيح المحرمات، ولا تكفر الذنوب والموبقات، بل العقل والنقل يقضيان بعكس ذلك.

أما العقل: فلا شك أن المناسب عنده وفي حكمه أن جرأة الصحابي الذي صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دهراً طويلاً، وشاهد أنوار النبوة وانفجار أنهار الحكمة، وأخذ دينه عنه من غير واسطة؛ أعظم موقعاً من جرأة غيره، وأدل على الشقاوة وشدة التمرد، وعظيم العتو؛ إن لم يشهد ذلك بالنفاق وجمع مساوي الأخلاق.

وأما النقل: فقول الله عز وجل في نساء النبي: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرًا﴾ [الأحزاب/30].

فأكد ما ذكرناه، ودَلّ على أن صحبتهن - وهي أبلغ صحبة وأخصها وأعظمها - لم تكن سبباً في التجاوز عنهن، بل في التغليظ عليهن»[1].

---

(1) الإمام عز الدين بن الحسن، المعراج شرح المنهاج، مخطوط، عند ذكر الإمام الحسن ومعاوية.

والوسط الذي نختاره: أن صحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضيلة في ذاتها وشرف كبير ومنَّة إلهية، ومجالسته عبادة، لا تخلو من ألطاف خفيَّة ترشد مَنْ صحبه إلى الهداية ، وأن من جاء في القرآن الكريم أن الله راض عنه، فهو كذلك، ولا يبدل القول لديه، ولا قيمة لقول من يقول العبرة بانكشاف الحال في المستقبل؛ لأن الأمور عند الله مكشوفة مسبقاً، فلا يمكن أن يشهد لشخص بالصّلاح ويرضى عنه ويعده بالجنة، ثم ينكشف أنه فاجر كافر فاسق. ومن شهد له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة فهو كذلك؛ لأنه لا يُنبئ بمستقبل أحد تخميناً وتكهناً، ولا ينطق عن الهوى، ولا يحكم بعواطفه، ولا يحابي ولا يجامل أحداً.

غير أن مجرد الصحبة لا تعني العصمة عن الخطأ، ولا تخرج الصاحب عن صفته البشرية؛ وعليه فلا يستبعد وقوع الخطأ منهم، وارتكاب الذنوب التي لا ترتفع إلا بمكفِّر، ولا يمتنع لوم أحد منهم على خطأ ارتكبه، شريطة أن يكون ذلك قائماً على الموضوعية، مستنداً لحقائق ثابتة، ويُقصد به هدفٌ شريف، وليس مجرد التشهير ونبش الخلافات وتغذية الأحقاد. بل لا حرج من ترك الرواية عمن ارتكب ما يوجب سقوط عدالته، والحكم عليه بما حكم الشرع الشريف، وترك تقرير مصيره في الآخرة إلى الله.

أما من لم يثبت عندنا في شأنه ما يخدش عدالته؛ فتكليفنا أن نحسن الظن به، ونقول: ﴿**رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾ [الحشر/ 10].

وهذا ما ذهب إليه كثير من علماء المسلمين خصوصاً أولئك المتخففين من حِدَّة الخصومة؛ على مختلف مذاهبهم، وهو ما يمكن أن يُقيَّد به إطلاقات

«الطرفين» ويُجْمَع به بين الأقوال، حتى إن الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله ذكر في (العواصم والقواصم): «أن بعض المحدثين قد يُطلِق القول بعدالة الصَّحابة عموماً، لعموم الثناء عليهم في القرآن والسنة، ثم يخصون هذا العموم عند ذكر المجاريح المصرحين من الصَّحابة، مثل الوليد بن عقبة وبسر بن أرطاة»، واستطرد في الاستدلال وذكر الأمثلة على ذلك، ثم قال: «وهذا يفيد أن القوم - يعني المحدثين - يعتقدون زوال عدالة الصحابي عند ورود ما يدل على الجرح»[1].

وقال في (التنقيح): «وقد ذكر شراح الحديث من أهل السنة - في تأويل هذا الحديث (يعني حديث الحوض) - أن جماعة ممن تطلق عليهم الصحبة ارتدوا عن الإسلام، والردة أكبر المعاصي، ومن جازت عليه الردة جازت عليه سائر الكبائر، وإنما ذكرت هذا لأن بعض المتعصبين على أهل الحديث زعموا أنهم يقولون بعصمة الصحابة كلهم، ويعدون كبائرهم صغائر، وليس كذلك ولكن القوم لا يولعون بالسب لأحد من الصحابة وإن صح فسقه ولا يلهجون بذكر ذلك»[2].

وقال أيضا: «ومن مهمات هذا الباب القول بعدالة الصحابة كلهم في الظاهر إلا من قام الدليل على أنه فاسق تصريحا ولا بد من هذا الاستثناء على جميع المذاهب وأهل الحديث وإن أطلقوا القول بعدالة الصحابة كلهم فإنهم يستثنون من هذه صفته وإنما لم يذكروه لندوره فإنهم قد بينوا ذلك في كتب

---

(1) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم 224/3.

(2) توضيح الأفكار شرح تنقيح الانظار 252/2.

معرفة الصحابة»[1].

وقريباً منه ذكر العـلاَّمة محمد بن إسماعيل الأمير فقال في (توضيح الأفكار): إن «أئمة الحديث وإن أطلقوا بأن الصَّحابة كلهم عدول قد بينوا أنه من العام المخصوص، وجرحوا جماعة منهم، مثل: الوليد بن عقبة»[2].

وفي (ثمرات النظر) قال: «فهو وإن صح الإطلاق (يعني لفظ الصحابي) على من لاقاه صلى الله عليه وسلم ولو لحظة من ليل أو نهار، إلا أن الممادح القرآنية والأحاديث النبوية والصفات الشريفة العلية، التي كانت هي الدليل على عدالتهم وعلو منزلتهم ورفعة مكانهم، تخص الذين صحبوه صحبة محققة، ولازموه ملازمة ظاهرة، الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ**﴾ [الحجرات/29] فهذه الصفات إما كاشفة أو مقيدة، وعلى كل تقدير فليس كل من رآه له هذه الصفات ضرورة، وكذلك الصفات التي بعدها في قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ**﴾.

نعم لمن رآه مؤمنا به ولاقاه واكتحل بأنوار محياه شرف لا يجهل، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «طوبى لمن رآني ولمن رأى من رآني طوبى لهم وحسن مآب» . إلا أنه لا يبلغ إلى محل من لاقاه في صباحه ومساه ولازمه في حله وارتحاله وتابعه في جميع أفعاله وأقواله، واستمر على طريقته التي كان عليها بعد وفاته، فهؤلاء هم أعيان الصحابة».

وأضاف: «المحدثون وإن أطلقوا أن كل الصحابة عدول فقد ذكروا قبائح

---

(1) توضيح الأفكار شرح تنقيح الانظار 246/2.

(2) إجابة السائل شرح بغية الآمل 130.

لجماعة لهم رؤية تخرجهم عن عموم دعوى العدالة».

ونقل عن الحافظ الذهبي في (النبلاء) في مروان بن الحكم ما لفظه - بعد سياق طرف من أحواله - : وحضر الوقعة يوم الجمل وقتل طلحة ونجا، وليته ما نجا انتهى. وفي (الميزان): مروان بن الحكم له أعمال موبقة نسأل الله السلامة رمى طلحة بسهم وفعل وفعل.. فهذا تصريح بفسقه، وقال في ترجمة طلحة من (النبلاء) إن مروان بن الحكم قاتل طلحة، ثم قال: قاتل طلحة في الوزر كقاتل علي رضي الله عنه[1].

ونقل الشوكاني عن حسين القطان: أن الصَّحابة إنما هم الذين كانوا على الطريقة[2].

وذكر العلامة يحي بن أبي بكر العامري الشافعي أنه «يخرج من هذا العموم (عدالة الصحابة) من شذ منهم وتغير حاله وتفاحش أمره ولابس الفتن بغير تأويل كالوليد بن عقبة وبسر بن أرطأة»[3] .

أما العلامة المقبلي فاستنكر اطلاق الحكم بعدالة كل الصحابة، وقال: « لكن المتسمين بأهل السنة اصطلحوا على مسمى الصحبة ثم حملوا الثناء في الكتاب والسنة على اصطلاحهم، ثم جعلوا معنى الصحبة أن لا يضر معها ذنب، تلفيقات لم يدل عليها دليل إلا الهوى في الاول والهوى والتقليد في الآخر ، ومقابلة غلاة الشيعة بغلو مثله»[4].

---

(1) ثمرات النظر في علم الأثر 110 -115 .

(2) إرشاد الفحول في علم الأصول 128.

(3) الرياض المستطابة ص 13.

(4) العلم الشامخ 372.

وهو ما تقضي به نصوص بعض العلماء المحققين من أهل السنة؛ فقد حكى ابن حجر عن محمد بن علي المازري أنه قال: «لسنا نعني بقولنا: الصَّحابة عدول؛ كل من رأى النبي صلى الله عليه وسلم يوماً، أو زاره لماماً - أي نادراً - أو اجتمع به لغرض وانصرف عن كَثب، وإنما نعني به: الذين لازموه، وعزروه، ونصروه، واتبعوا النور الذي أنزل معه، أولئك هم المفلحون»[1].

ونص الإمام الرازي على أن الصَّحابة عدول في الظاهر، ما لم يأت له معارض، وحكى ذلك عن أهل السنة[2].

ولم ينكر ذلك الشيخ ابن تيمية، وحكى عن أهل السنة أنهم «لا يعتقدون أن كل واحد من الصَّحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة». فجمع بين الحكـم بالعدالة والوقوع في الخطأ، مفترضاً أن ذنوبهم مغفورة بجانب فضلهم، وأضاف أن: «القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نَزْرٌ مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم، من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة والنصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح». وأضاف: «وإذا كان قد صدر من أحد الصَّحابة ذنبٌ، فإنه يكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد صلى الله عليه الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفَّر به عنه»[3].

وهذا كلام حسن، غير أننا وإن كنا لا ننكر استحقاق الصَّحابة رضي الله عنهم التوفيق واللطف الإلهي، فإنه لا يمكننا القطع بالتلازم بين الصحبة

---

(1) الإصابة في تمييز الصَّحابة4/1 .

(2) المحصول في أصول الفقه 237/2.

(3) فتاوى ابن تيمية 156/3 قسم العقيدة (فصل: من أصول أهل السنة). نشر مجمع الملك فهد.

والتوفيق، بحيث يكون ذلك ضرب من الحصانة، وضمان من العقوبة، لاسيما وأنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: « إن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: أصحابي .. أصحَابي، فيقول: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم. فأقول - كما قال العبد الصالح يعني عيسى عليه السلام - : ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيد﴾ [المائدة/117][1].

وهذا يدل على أن المذكورين في الحديث والموصوفين بأنهم من صحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوفقوا رغم صحبتهم، ومعرفة النبي لهم، بل دعا عليهم كما في بعض الروايات فقال: «سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي»[2].

وروى البخاري: عن سهل بن سعد: كان في المسلمين رجل لا يدع من المشركين شاذة ولا فاذة إلا اتبعها فضربها بسيفه، فقيل: يا رسول الله، ما أجزأ أحد ما أجزأ فلان، فقال: «إنه من أهل النار» ، فقالوا: أينا من أهل الجنة، إن كان هذا من أهل النار؟ فتبعوه فوجدوه أصيب بجراح فانتحر. وفي آخر إحدى روايات الحديث: وإنما الأعمال بالخواتيم»[3].

وعنون البيهقي في (دلائل النبوة): «باب ما روي في إخباره نفراً من أصحابه بأن آخرهم موتا في النار». ثم روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعشرة من أصحابه: «آخركم موتا في النار». فكان سمرة بن جندب

---

(1) أخرجه البخاري رقم (3349) عبد الباقي.

(2) أخرجه البخاري رقم (6584) ، ومسلم (2290) وأحمد (11220) ط الرسالة.

(3) فتح الباري 472/7. و380/1.

آخرهم موتا[1].

وجاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أن «قاتل عمار وسالبه في النار»[2]. وقاتله يُكنى: أبو الغادية وهو معدود في الصَّحابة[3]. وقد أخبر النبي أنه من أهل النار، والواجب تصديق خبره، وإلا كان كلامه مجرد لغو، إن قال: هو في النار، وقلنا: بل هو عدل من أهل الجنة، والله تعالى يقول: ﴿**وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ الله عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾ [النساء/93].

وجاء أيضاً أن الحكـم بن أبي العاص الأموي، كان يؤذي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويستهزئ به، ويتجسس عليه مع نسائه، فلعنه النبي ونفاه خارج المدينة[4]. والله تعالى يقول : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا**﴾ [الأحزاب/57]. وروى ابن عبد البر في (الاستيعاب)[5] عن أم المؤمنين عائشة أنها قالت لمروان بن الحكـم: «أما أنت يا مروان فأشهد أن رسول الله لعن أباك وأنت في صلبه». واللعن يعني: الطرد

---

(1) دلائل النبوة 6/ 458 وقال: رواته ثقات إلا أن أبا نضرة العبدي لم يثبت له عن أبي هريرة سماع. وروي من وجه آخر موصولا عن أبي هريرة. ثم ذكر للحديث أسانيد أخرى. وذكر في معنى الحديث أقوال مختلفة، لسنا بصدد ذكرها، إذ المقصود الاستشهاد بأنه ينال الصَّحابة ما ينال سائر المسلمين.

(2) قال الهيثمي في المجمع 244/7 رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات. وأورده في 9/ 297 عن الطبراني وقال: رجاله رجال الصحيح. وأخرجه الحاكم 437/3 وقال على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(3) ذكره ابن حجر في الإصابة 311/7 (طبعة دار الجيل بيروت بتحقيق البجاوي) .

(4) سير أعلام النبلاء 108/2. الإصابة 104/2 وما بعدها.

(5) الاستيعاب 360/1 (ترجمة الحكـم بن أبي العاص).

من رحمة الله، ورسول الله لا يلعن مؤمناً.

وهذا يتنافى مع القول بفرضية الغُفران لكل واحد من الصَّحابة بفضل الصحبة، خاصة مع القول بأن كل مسلم أدرك النبي فهو صحابي بالمعنى الشرعي الذي يوجب له ميزة خاصة، أو يتعين اتباعه وتنزيهه عن الخطأ وتأثيرات الهوى، وهذا ما ادركه الشيخ ابن تيمية نفسه فقال في (منهاج السنة): «إن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة، أهل البيت وغيرهم، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقرونا بالظن ونوع من الهوى الخفي، فيحصل بسبب ذلك مالا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين. ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين: طائفة تعظمه، فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه. وطائفة تذمه فتجعل ذلك قادحا في ولايته وتقواه، بل في بره وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تخرجه عن الإيمان. وكلا هذين الطرفين فاسد. والخوارج والروافض وغيرهم من ذوي الأهواء دخل عليهم الداخل من هذا. ومن سلك طريق الاعتدال عَظَّم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات فيحمد ويذم ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه. هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»[1].

أما من يصر على أن قاعدة تعديل الصحابة تشمل من وقع في المعاصي فلا تساعده الأدلة ، ولم تستسغ دعواه حتى لأتباع مدرسته، ففي معرض كلام

(1) منهاج السنة: 4/543- 544.

الألباني على حديث قاتل عمار في النار قال: «قال الحافظ في آخر ترجمته من " الإصابة " بعد أن ساق الحديث، وجزم ابن معين بأنه قاتل عمار: " والظن بالصحابة في تلك الحروب أنهم كانوا فيها متأولين، وللمجتهد المخطىء أجر، وإذا ثبت هذا في حق آحاد الناس، فثبوته للصحابة بالطريق الأولى ".

وأقول (= الالباني): هذا حق، لكن تطبيقه على كل فرد من أفرادهم مشكل لأنه يلزم تناقض القاعدة المذكورة بمثل حديث الترجمة، إذ لا يمكن القول بأن أبا غادية القاتل لعمار مأجور لأنه قتله مجتهدا، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " قاتل عمار في النار "! فالصواب أن يقال: إن القاعدة صحيحة، إلا ما دل الدليل القاطع على خلافها، فيستثنى ذلك منها كما هو الشأن هنا، وهذا خير من ضرب الحديث الصحيح بها»[1].

ولم يستسغ العلامة ابن الامير قول ابن حجر عن مروان بن الحكم: «يقال: له رؤية، فإن ثبتت، فلا يعرج على من تكلم فيه»[2] ، فقال: «هو محل التعجب . كادت الرؤية تجاوز حد العصمة، وان لا يُجرح بقتل نفس معصومة ولا غيرها من الموبقات.

وأضاف: «ولو اقتصر في العذر لرواية البخاري وغيره عنه بما نقله عن عروة بن الزبير أن مروان باغ كان لا يتهم في الحديث؛ لكان أقرب وأن العمدة تحري الصدق وأما اعتذاره بأنه قتل طلحة متأولاً، فعذر لا يبقى معه لعاص معصية، بل يدعي له التأويل، وهو كتأويل من تأول لمعاوية في فواقره أنه مجتهد

---

(1) سلسلة الاحاديث الصحيحة الحديث 5/ 19رقم (2008).

(2) فتح الباري شرح صيح البخاري المقدمة /443.

أخطأ في اجتهاده، مع أنه قد نقل العلامة العامري الإجماع على أنه باغ، والباغي غير مجتهد في بغيه، وإلا لما سمي باغيا»[1] .

وقال العلامة المقبلي: «قالوا الثناء على الصحابة يفيد التعديل، ثم اصطلحوا فجعلوا الصحابي من رأى، ثم غلو فجعلوا الصحبة كالعصمة، فلذا روى البخاري عن مروان، وقال العسقلاني - في الاعتذار له -: إن ثبتت الصحبة فلا كلام»[2].

وإذا كان قد ورد في القرآن ما يشيد بمكانة الصَّحابة، ويرفع من شأنهم على جهة العموم، كقول الله تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ [التوبة/100]. فـإنـه قد ورد ما يدل على لوم بعضهم على خطأ أو تقصير، كقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِين**﴾[آل عمران/152].

وهذا يبين أن في الصحابة الفاضل والأفضل، وفيهم المقصر والمسيء، كل على حسب ما ثبت عنه من مواقف وتصـرفات، إذْ لم يرد في الشـرع ما يدل على عصمتهم، أو استثنائهم من التكليف العام لسائر الناس، وسيجثو الجميع بين يدي الله للحساب ﴿**وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى**﴾ [النجم/31]. غير أنه لا يجوز تقصدهم

---

(1) ثمرات النظر 113 "ط دار العاصمة".

(2) الابحاث المسددة في فنون متعددة 514.

بالنقد والتجريح وتتبع العورات، فإذا كنا نرجو الرحمة والمغفرة لسائر المذنبين، فكيف بالسابقين الأولين.

وقد أحسن الشيخ العلامة يحي بن أبي بكر العامري (893هـ) رحمه الله في قوله: «ينبغي لكلِّ صيِّنٍ متديِّنٍ مسامحة الصحابة فيما صدر بينهم من التشاجر والاعتذار عن مخطئهم وطلب المخارج الحسنة لهم وتسلِيم صحة إجماع ما أجمعوا عليه على ما علموه، فهم أعلم بالحال، والحاضرُ يرى ما لا يرى الغائبُ، وطريقةُ العارفين الاعتذارُ عن المعايب، وطريقةُ المنافقين تتبُّعُ المثالب، وإذا كان اللاَّزمُ من طريقة الدين سترُ عورات المسلمين فكيف الظنُّ بصحابة خاتم النبيّين.. هذه طريقةُ صلحاء السلف وما سواها مهاوٍ وتلف»[1].

وليس للشيعة الاعتراض على أن صحبة النبي فضيلة يرجى بها حسن الخاتمة، لأنهم يزعمون أن أصحاب أهل البيت ناجون بفضيلة صحبتهم. ويروون أن رسول الله قال: حب علي بن أبي طالب يأكل السيئات كما تأكل النار الحطب[2]. وقال: ما من عبد و لا أمة يموت و في قلبه مثقال حبة من خردل من حب علي إلا أدخله الله الجنة [3].

وبعض أصحابنا الزيدية يرون أن في محبة أهل البيت سر للتوفيق الإلهي، ويستدلون بروايات منها: «ما أحبنا أهل البيت أحد فزلت به قدم إلا ثبتته أخرى حتى يجوز الصراط»[4]. ومنها: «من مات على حبّ آل محمد مات شهيداً،

(1) الرياض المستطابة في من له روايةٌ في الصحيحين من الصحابة (ص:311).

(2) فضائل الشيعة للشيخ الصدوق رقم (10).

(3) أمالي الشيخ الطوسي / آخر حديث في المجلس العاشر..

(4) درر الاحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية ص 51.

ألا ومن مات على حبّ آل محمد مات مغفوراً له، ألا ومن مات على حبّ آل محمد مات تائباً، ألا ومن مات على حبّ آل محمد مات مؤمناً مستكمل الإيمان»[1].

فلم لا يجرى أمر التوفيق والتسديد الإلهي لمن صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأحبه، وهو الذي ما شرف أهل البيت إلا به.

السبب الثالث: الخلل في مناهج البحث

يحتاج الباحث في أي مسألة حساسة ومتشعبة إلى منهج بحثي مميز، يقوم على ثلاثة مبادئ مهمة هي: تَثَبُّتٌ في النقل، وجودةٌ في الفهم، ودقةٌ في الحكم. فإذا اختل شيء من ذلك ظهرت آثار الخلل في نتائج البحث، بقدر بعده عن المنهج السليم.

أما التَّثبت في النَّقل، فيتم بالتأكد من صحة الروايات التي تحكي أحداثاً تقوم في ضوئها أحكام عملية كالولاء والبراء، بالرجوع إلى القواعد العلمية المتعارف عليها عند ذوي الاختصاص من المحدثين والأصوليين، كوجود الأسانيد وصحتها وتعدد طرقها وكثرة شواهدها ورواتها.

ثم تقديم ما هو صحيح ثابت مشهور، على ما يرويه الآحاد أو يتداوله الضعفاء وأصحاب الأهواء والمتعصبين، فليس كل خبر يرويه راو، أو قصة يحكيها مؤرخ يتعين قبولها، واتخاذ المواقف في ضوئها، وإن كانت مكررة في الكتب ؛ لأن كثيراً من المؤلفين اعتادوا النقل من كتب غيرهم عند الموافقة دون تدقيق في صحة النقل، إذ المهم - عند بعضهم - أن الحكاية قد ذُكرت،

---

(1) الشافي 1/ 264، الطبعة الثانية.

وهذا ما مكن كثيراً من الروايات الضعيفة والموضوعة من تأسيس مواقف الغلو والقطيعة والتطرف.

ومن التثبت في النقل معرفة سياقات ونصوص وظروفها ، وأوجه ما ثبت من الأفعال عن أي شخص - صحابيا كان أو غيره - فلا يحمل كل خلاف أو عتاب أو لوم أو خصومة على العداوة أو البراءة، ولا يستنتج من ذلك حكماً بالكفر أو الفسق؛ لأن النزاع والوفاق في مثل ذلك واقع بين الفضلاء حتى بين الأنبياء صلوات الله عليهم، فقد وبَّخ موسى أخاه هارون ﴿**وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ**﴾، فكشف له هارون عن وجه تصرفه، ﴿**قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾[الاعراف/150]. فلما عرف موسى ذلك رجع عن غضبه، فـ ﴿**قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**﴾ [الأعراف/151]. فالاختلاف والخصومة لا يقتضي العداوة ولا يعني الاستمرار إلى ما لا نهاية.

منه أيضاً : انتقاء المواقف والأقوال حسب الهوى ومجافاة الموضوعية، حيث يقوم الباحث بعرض ودراسة ما يوافق هواه ويحقق مراده من النصوص والمواقف ويتجاهل ما سوى ذلك، فيمسك بكلام ورد عن شخص في هذه المسألة أو تلك، ويتجاهل عشرات النصوص الواردة عنه في نفس المسألة. أو يردد رواية واحدة عن شخص قد تكون مغمورة، ويتجاهل جميع النصوص الثابتة عنه في نفس المسألة. أو يعتمد على كتاب أو راو أو عالم ويثني عليه عندما يوافق هواه في حين يتجاهله عند أي مخالفة .

وأما جَوْدة الفَهم، فالمراد بها استيعاب الفكرة بمختلف حيثياتها، وتقديمها بعد ذلك بتجرد دون أن يصبغها بمشاعره أو يدفعها نحو هواه،

ويساعد على ذلك أمور، منها:

* التفريق بين المصطلحات واستعمال كل مصطلح فيما وضع له، حتى لا ينتقد شيئا أو يُصدر - في ضوئه - حكماً، وهو - في الواقع - يريد شيئا آخر، كالتفريق بين العدالة المقصود بها: الاستقامة في الدين، والعدالة المقصود بها: جودة الحفظ ودقة الرواية.

* تحييد عواطف ومشاعر الانتماء التي تنشأ في ظل الموروث المذهبي والاجتماعي، لأنها غالباً ما تشوش رؤية الحقيقة، وترجِّح ما يسبق إلى العاطفة على ما يقضي به العقل والدليل، وتصنع ردود فعل وجدل بين الفرقاء.

* تجنب تفسير النوايا، ودعوى معرفة المقاصد؛ لأن ذلك غيب لا يعلمه إلا الله، والقرائن والمؤشرات - التي يدعي الباحث المتحيز ظهورها- غالباً ما تأتي نتيجة تعصبات غير نزيهة، رغم أن القرينة - مع سلامتها - لا تكشف عن حقيقة الاعتقاد، وإن ساعدت على فهم ظاهر المراد.

وأما دقَّة الحكم، فتأتي بعد تصحيح نقل المعلومة وتجويد فهمها، ومعرفة ظروفها ويلزم لنجاح التدقيق في الحكم أمور، منها:

* التفريق بين: ذنب وذنب، وخطأ وخطيئة، فليس كل ذنب يوجب الهلاك، وتلزم بسببه البراءة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿**إِنَّ اللَّه لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّه فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا**﴾ [النساء/48]. وليس الوقوع في الذنب خطأ كارتكابه تعمداً، فالله يقول: ﴿**وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّه غَفُورًا رَحِيمًا**﴾ [الأحزاب/5].

* استصحاب ما للمحكوم عليه من سابقة خير ومواقف خالدة، كاستصحاب ما لبعض الصحابة - الذين وقعوا في الأخطاء - من سابقة إلى

الإسلام، وصبر على الأذى، وجهاد في سبيل إعلاء كلمة الله، واستحضار فضل صحبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والصلاة معه والجلوس بين يديه والتأمين على دعائه، فإن لذلك بركة خاصة، وفيه لطف من الله كبير، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا كَانَ الله لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ الله بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة/143]. فلا يجوز إهدار أعمال وفضائل أحد بمجرد الوقوع في هفوة أو ذنب حكمه إلى الله عز وجل ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [الإسراء : 54].

* التأكد من حال العاصي، هل فارق الدنيا وهو مصرّ على معصيته، أم أنه تاب منها، لأن الله أخبرنا أنه رحيم بالخلق، ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى/25]. فمن ارتكب معصية في مرحلة من مراحل حياته ثم تاب عنها قبل الموت ؛ فإن الله قد وعده بقبول التوبة، فلا يجوز ذمه بما قد عفا الله عنه، فضلاً عن البراءة منه أو تجريحه، ولذلك قال الله تعالى في الأمم السابقة: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[البقرة/١٣٤]. ولكن التعصب وحده من يبقي على ذنب قد غفره الله.

فإذا تثبت الباحث في نقله بمراجعة المصادر، وفرض الاحتمالات حتى يخلُص إلى ما تطمئن إليه النفس، ثم عمل ما يجب عليه من التأمل والمقارنة واستحضار السياقات، حتى يبلغ بذلك جودة في الفهم، ثم تحرر من نوازع الهوى، وتجاوز ردود الفعل وتغلب على التعصب، وبذل ما بوسعه لتحري الدقة قبل إصدار الحكم، فإنه سيصل - لا محالة - إلى نتائج حسنة ﴿وَمَنْ يَتَّقِ الله يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق/2].

ومن خلال الأسباب المذكورة آنفاً يظهر أن أسباب الخلاف تكمن في تجاهل ضوابط البحث، وعدم استحضارها عند مراجعة المسائل الحساسة ذات الأبعاد المختلفة.

مناظرة العلوي والجويني في شأن الصحابة

ومن صور الجدل في مسألة الصحابة - دون استحضار الضوابط المنهجية لتقويم الفكرة وتصحيح النظرة - ما ذكر ابن أبي الحديد في (شرح نهج البلاغة) أنه كان في سنة «إحدى عشرة و ستمائة» ببغداد في مجلس «النقيب أبا جعفر يحي بن محمد العلوي البصري»[1] وأنهم أتوا على ذكر «المغيرة بن شعبة» فاختلف كلام الجالسين عنه، ما أثار جدلاً حول تجريح بعض الصحابة وجواز الخوض في شأن خلافاتهم، فتحدث «أبو المعالي الجويني»[2]، معترضاً على أي تجريح في شأن أي صحابي، مبرراً ذلك بما خلاصته: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أثنى عليهم عموماً، وحري بنا أن ننزه ألسنتنا عن ما جرى بينهم، لأن تلك الأحوال قد غابت عنا، والوجب أن يحفظ رسول الله في أصحابه وازواجه، مضيفاً أنه لا يجب علينا أن نلعن أحداً من المسلمين أو

---

(1) يحي بن محمد أبو جعفر، ابن أبي زيد العلويّ الحسني (548 - 613 هـ= 1153 - 1216 م) شاعر، من أشراف البصرة. ولد بها. وولي نقابة الطالبيين فيها مدة بعد والده. وتوفي ببغداد. قال المنذري: كانت له معرفة حسنة بالأدب والنسب وأيام العرب وأشعارها وقال الشعر الجيد. (الأعلام للزركلي 156/8).

(2) أبو المعالي الجويني المذكور هنا ليس إمام الحرمين عبد الملك الجويني المشهور لأنه توفي (478هـ). والمذكور هنا كان في سنة (611هـ). ولم أتمكن من التعرف عليه، ولعل فيه تصحيف.

نبرأ منه، فالله تعالى لا يقول يوم القيامة للمكلف: لِمَ لَمْ تلعن؟ بل قد يقول له: لم لعنت؟ وخيرٌ للإنسان عوضاً عن اللعن أن يستغفر للمذنبين ويدعوا لهم بالرحمة أيا كانوا.

واستقبح الخوض فيما جرى بين النبي و بين أهله و بني عمه ونسائه، معتبراً ذلك مما يخصهم ولا شأن لأحد به .

وأضاف: كان رسول الله صهراً لمعاوية، وأخته أم حبيبة زوجه، فالأدب أن تُحفظ أم حبيبة وهي أم المؤمنين في أخيها، و كيف يجوز أن يُلعن من جعل الله تعالى بينه و بين رسوله مودة؟! أليس المفسرون قالوا: أنزل قوله تعالى: ﴿**عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[الممتحنة/7] في أبي سفيان وآله.

وأكد أن جميع ما تنقله الشيعة من الاختلاف والمشاجرة بينهم لم يثبت، وما كان القوم إلا كبني أم واحدة، ولم يتكدر باطن أحد منهم على صاحبه قط و لا وقع بينهم اختلاف و لا نزاع[1].

ثم ذكر ابن أبي الحديد أن «النقيب أبا جعفر» رد عليه بكلام زعم أنه علقه من كلام وجده لبعض علماء الزيدية، وخلاصته: أن الله أوجب معاداة أعدائه كما أوجب موالاة أوليائه، والله لن يعذرنا إذا قلنا: يا رب غاب أمر السابقين علينا وقد أتتنا به الأخبار. أما اللعن فقد أمر الله تعالى به وأوجبه ولعن العاصين، واعتبر اللعن طاعة يستحق عليها الثواب إذا فُعلت على وجهها، أما لو استغفر من غير أن يلعن أو يعتقد وجوب اللعن لما نفعه

---

(1) شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد 10/20 -12.

استغفاره، ولا قُبل منه؛ لأنه يكون عاصياً لله تعالى مخالفا أمره؛ في إمساكه عمن أوجب الله تعالى عليه البراءة منهم، والإمساك عن لعن هؤلاء وأضرابهم يُثير شُبهة عند كثير من المسلمين في أمرهم.

وعن استنكار المعترضين إدخال أنفسهم في أمر عثمان والبراءة من قَتَلَتِه ولعنهم، والخوض في تلك الأحداث وقد غابت عنهم ؛ تساءل: كيف لم تحفظوا أبا بـكر الصديق في ابنه محمد بن أبي بكر؛ فإنكم لعنتموه وفسقتموه، ولا حفظتم عائشة أم المؤمنين في أخيها، وكيف صار لعن ظالم عثمان من السُّنة عندكم، ولعن ظالم علي والحسن والحسين تكلفاً؟! وكيف لم يحفظوا رسول الله في ابنته وجمعوا الحطب لحرق دارها.

ثم استطرد في ذكر صور مما جرى من صراع بين الصحابة، معتبراً ما بدر من معاوية وحزبه كعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وأشباههم من خروج على الإمام علي وعصيان له، وتفريق جماعة المسلمين مما يوجب العداوة والبراءة.

واسترسل في استعراض ما روي عن بعض الصحابة من مخالفات وتجاوزات سلوكية وفكرية وفقهية؛ معتبراً بعضها أخطاء فادحةً وإثما مبيناً.

ثم أطال في ذكر نماذج من نقد بعض الصحابة بعضهم وكلامهم الشديد في ذلك، مستدلا بذلك على وقوع القبيح منهم وجواز الطعن فيهم[1].

وبمجرد قراءة المتعصبين لهذه المناظرة، يجد كل فريق لنفسه في طرف منها مقنعاً، دون أن يضعها في ميزان النَّقد العلمي، ويضغط على هواه ويجبر نفسه على مراجعة مفرداتها.. ولو عرضها على ما قواعد تصحيح مناهج البحث لوجد

(1) شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد 12/20 -34.

تلك الروايات:

إما صحيحة رويت من طرق معتبرة، وحُملت على وجهها؛ فيجب الأخذ بها والإذعان لما ورد فيها؛ سواء وافقت هوى النفس أم خالفته، وهذا النوع في المناظرة المذكورة قليل.

وإما غير صحيحة تكثر بها المتخاصمون لتأييد مواقفهم؛ فلا فائدة للخوض فيها بتأويل أو تفسير أو رد، لأن البناء على ما هو غير صحيح مجرد عبث ومضيعة للوقت.

وإما صحيحة لا تحتمل ما حُمِّلت من تفسير وتأويل مغرض، فلا يجوز التلبيس بها على العامة، وإيهام القاصرين بأن ذلك هو الوجه الوحيد الذي تحمل عليه.

وإما مبتورة عن سياقها ومُتَصَرّف في ألفاظها بزيادة أو نقص أو تحريف، لتلبية غرض الناقل في إفادة المعنى الذي يريد.

وقد تولى ابن أبي الحديد - في تعقيبه على المناظر ة - تطبيق جانب من مناهج البحث، حيث عقَّب على بعض ما تضمنته، فقال: «أما ما ذكره (= النقيب العلوي) من الهجوم على دار فاطمة، وجمع الحطب لتحريقها، فهو خبر واحد غير موثوق به، ولا معول عليه في حق الصحابة، بل ولا في حق أحد من المسلمين ممن ظهرت عدالته .

وأما عائشة والزبير وطلحة فمذهبنا أنهم أخطئوا، ثم تابوا، وأنهم من أهل الجنة وأن علياً عليه السلام شهد لهم بالجنة بعد حرب الجَمَل.

وأما طعن الصحابة بعضهم في بعض فإن الخلاف الذي كان بينهم في مسائل الاجتهاد لا يوجب إثماً؛ لأن كل مجتهد مصيب، وهذا أمر مذكور في

كتب أصول الفقه، وما كان من الخلاف خارجاً عن ذلك فالكثير من الأخبار الواردة فيه غير موثوق بها، وما جاء من جهة صحيحة نُظر فيه ورُجح جانب أحد الصحابيين على قدر منزلته في الإسلام كما يروى عن عمر وأبي هريرة .

فأما علي عليه السلام فإنه عندنا بمنزلة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في: تصويب قوله، والاحتجاج بفعله، ووجوب طاعته، ومتى صح عنه أنه قد برئ من أحد من الناس برئنا منه، كائنا من كان، ولكن الشأن في تصحيح ما يُروى عنه؛ فقد كثر الكذب عليه، وولَّدت العصبية أحاديث لا أصل لها .

فأما براءته عليه السلام، من المغيرة وعمرو بن العاص ومعاوية، فهو عندنا معلوم، جار مجرى الأخبار المتواترة، فلذلك لا يتولاهم أصحابنا، ولا يثنون عليهم وهم عند المعتزلة في مقام غير محمود.

وحاش لله أن يكون عليه السلام ذكر من سَلَفَ من شيوخ المهاجرين إلا بالجميل، والذكر الحسن بموجب ما تقتضيه رئاسته في الدين، وإخلاصه في طاعة رب العالمين[1].

وهذا تلخيص رائع من ابن أبي الحديد - وإن لم يكن كافياً - ففيه تنبه على لزوم مراجعة الروايات وحسن النظر فيها.. ففي كلام الجويني المذكور تحكم ومبالغة في النهي عن الخوض في شأن الصحابة مطلقاً.

وفي كلام العلوي حشو كثير من روايات الغلاة والقصاص التي لا يعتمد عليها، وإن وجد لبعضها شواهد في كتب بعض المحدثين والمؤرخين، إذ لا عبرة بمجرد وجود الرواية في كتاب فلان أو فلان، بحجة أنها في كتاب الخصم، بل

(1) شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد 34/20 -35.

لابد من قرينة تدل على قبول الرواية، إما بتصحيحها نصاً وذكر وجه التصحيح، أو ذِكْرِها للاحتجاج، مع مراعاة الفرق بين ما يَرِد كحجة، وما يرد كشاهد، فلا يكفي القول أنها وردت في كتب الخصوم.

فكثيراً ما يقع بعض الكتاب في هذا الخطأ، حيث يذكر أن تلك الرواية أو هذه مذكورة في الكتاب الفلاني، معتبراً ذلك حجة، فيُلبّس على القراء ويخدعهم ، إذ المقصود عند كثير من المتعصبين الانتصار لما قرره أسلافهم ومالت إليه أهواءهم، وذلك ديدن المتمذهبين.

وقديماً فرق أهل التحقيق من الأصوليين، بين ما يُستدل عليه برواية الآحاد، وما لابد فيه من استفاضة أو تواتر ، ومن ذلك الشهادة بالمعاصي، والحكم بالفسق على مؤمن ثبت إيمانه.

الفصل الثاني

مقامات الصَّحابة.. وأسباب اختلافهم

يحتل صحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكانة مميزة عند أتباع المذهب الزَّيدي، باعتبارهم السابقين الأولين، والطريق إلى معرفة ما جاء عن سيد المرسلين، والمضحين بين يديه في سبيل الدعوة إلى الله؛ بيد أنهم لا يبالغون في تقديسهم، ويميزون بين أفرادهم، ويعتبرونهم مقامات ومراتب، بناء على ما تقدم في بيان مفهوم الصحابي، وبالرجوع إلى ما كتبوا نلخصه في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الصحابة الأخيار الأبرار

وهم الذين نالوا شرف صحبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فجالسوه وسمعوا تعاليمه، وتخَلَّقوا بأخلاقه، ومضوا على نهجه، وفارقوا الدنيا على ذلك، وهذا حال أكثر الصَّحابة من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم ، فأولئك محل احترام الزَّيدية وإجلالهم، حتى المجهولين منهم[1]، انطلاقاً من حسن الظن بهم، وحملهم على السلامة؛ لمكانهم من المصطفى وسبقهم إلى الإسلام، ومن نصوص سلف الزَّيدية وعلمائهم في ذلك:

* **ما جاء في دعاء الإمام علي بن الحسين السجاد**: «اَللهُم وأصْحَاب

---

(1) الفصول اللؤلؤية، فصل (203).

مُحَمد خَاصةً، الَّذينَ أَحسَنُوا الصَّحابة، وَالَّذينَ أَبلَوا البلاء الحَسَنَ فِي نصره، وَكَانفُوهُ[1] وأسرعوا إلَى وِفَادَتهِ وسابقوا إلَى دعوته واستَجابُوا لَهُ حَيثُ أَسمَعَهُمْ حجة رِسَالاَتهِ، وفارقوا الأزواج والاولاد فِي إظهار كلمَتهِ، وَقَاتلُوا الآباءَ وَالأبناءَ فِي تَثبِيتِ نبوته، وَانتَصَرُوا بهِ ومن كَانوا مُنطَوِينَ على محبته يَرْجُونَ تجارة لَنْ تَبُورَ فِي مودته، وَالّذينَ هجرتهم العشائر إذْ تعلقوا بعروته، وانتفت منهم الْقَرَاباتُ إذْ سكنوا فِي ظلِّ قرابته، فَلاَ تَنْسَ لَهُمُ اللّٰهُمَّ مَا تركوا لَكَ وَفِيكَ، وأرضهم مِنْ رضوانك وَبِمَا حَاشُوا (جمعوا) الخلق عَلَيْكَ، وكانوا مَعَ رسولك دُعَاةً لَكَ إلَيْكَ، واشكرهم عَلَى هَجْرِهِمْ فِيْكَ دِيَارَ قومهم، وَخُرُوجِهِمْ مِنْ سَعَةِ الْمَعَاشِ إلَى ضِيْقِهِ، وَمَنْ كَثَّرْتَ فِي إعْزَازِ دِيْنِكَ مِنْ مَظْلُومِهِمْ».

ثم أخذ في الثناء على التابعين ؛ لمضيهم على نهج الصَّحابة واقتفاء آثارهم وإحسان الظن بهم، فقال: «اللَّهُمَّ وأوصل إلَى التابعين لَهُمْ بإحسان، الذين يَقُولُونَ ربنا اغفر لَنَا ولإخواننا الذين سَبَقُونَا بالإيمان خَيْرَ جَزَائِكَ. الذين قَصَدُوا سمتهم، وتحروا وِجْهَتَهُمْ، وَمَضَوْا عَلَى شاكلتهم، لَمْ يثنهم ريب فِي بَصِيرَتِهِمْ، وَلَمْ يختلجهم شَكّ فِي قفوا آثَارِهِمْ، والاتمام بهداية مَنَارِهِمْ . مُكَانِفِينَ وموازرين لهم، يدينون بِدينهِمْ، ويهتدون بِهَدْيِهِمْ، ويتفقون عَلَيْهِمْ، وَلا يتهمونهم فيمَا أَدَّوْا إليهم»[2].

* **وفي جواب للإمام الهادي يحي بن الحسين** على أهل صنعاء قال: «ولا انتقص أحداً من الصَّحابة الصادقين، والتابعين بإحسان المؤمنات منهم

(1) كانفوه: عاونوه.

(2) الصحيفة السجادية دعاء: (الصَّلاَةُ عَلَى أتباع الرسل ومصدقيهم).

والمؤمنين، أتولى جميع من هاجر، ومن آوى منهم ونصر، فمن سبَّ مؤمناً عندي استحلالاً فقد كفر، ومن سبّه استحراماً فقد ضل عندي وفسق، ولا أسبّ إلاَّ من نقض العهد والعزيمة، وفي كل وقت له هزيمة، من الذين بالنفاق تفرَّدوا، وعلى الرسول صلى الله عليه مرة بعد مرة تمردوا، وعلى أهل بيته اجترأوا وطعنوا، وإني أستغفر الله لأمهات المؤمنين، اللواتي خرجن من الدنيا وهن من الدين على يقين، وأجعل لعنة الله على من تناولهن بما لا يستحققن من سائر الناس أجمعين»[1].

وهذا واضح في الثناء على عموم الصحابة وامهات المؤمنين، والاستثناء فقط للمنافقين، ومن تجرأ على أهل البيت وطعن فيهم.

* **وتكلم الإمام المرتضى** محمد بن يحيى الهادي عن جملة من مهمات مسائل الدين الحنيف في العقيدة وأصول التشريع، ثم قال: «ثم تعلمون من بعد ذلك أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين قاموا بالدين، وكانوا في حقيقة الإيمان، واتبعوا بالطاعة والإحسان، واجب فضلهم مشهور، والطاعن عليهم مأزور، والمنتقص لهم مذموم، هالك عند الله مثبور، معذب مدحور، لمدح الله سبحانه لهم، وما قال فيهم، حيث يقول: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾ [الفتح/ 18].

وقال تعالى: ﴿**لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ**

---

(1) المجموعة الفاخرة 146، بتحقيق الأستاذ علي أحمد الرازحي.

رَحِيمٌ﴾ [التوبة/117]، وقال تبارك وتعالى: **﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾** [الفتح/ 29].

وفيهم من التفضيل في كتاب الله، وعلى لسان نبيه؛ ما لو ذكرناه لطال به الشرح، وكثر فيه القول، فحقهم واجب على جميع المسلمين، وفضلهم لازم لجميع المؤمنين، فلا يسع أحد من الناس طعنٌ على أحد ممن ذكرنا، إلا الترحم عليهم. والاستغفار لهم واجب، والاقتداء بحسن أفعالهم لازم، إذ لهم السَّابقة القديمة والأفعال المحمودة والنية والبصيرة، رحمة الله ورضوانه عليهم أجمعين، إنه لذو فضل على العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، فذلك الواجب لمن ثبت على عهد رسول الله منهم، ولم يتغير عما عاهد الله فيه، حتى لقي الله عليه»[1].

* **ورد الإمام عبد الله بن حمزة** في: (المسائل التّهامية) على من اتهم الزَّيدية بالنيل من الصَّحابة، فقال: «فأمّا ما ذكره المتكلّم حاكياً عنّا من تضعيف آراء الصَّحابة، فعندنا أنّهم أشرف قدراً، وأعلى أمراً، وأرفع ذكراً من أن تكون آراؤهم ضعيفة، أو موازينهم في الشّرف والدّين خفيفة. فلو كان ذلك، لما اتّبعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومالوا عن إلف دين الآباء والأتراب والقرناء، إلى أمر لم يسبق لهم به أُنس، ولم يسمع له ذكر، شاقّ على القلوب، ثقيل على النّفوس، فهم خير النّاس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعده، فرضي الله عنهم، وجزاهم عن الإسلام خيراً»[2].

---

(1) مجموع كتب الإمام المرتضى2/712 – 713.

(2) الرسالة الإمامية، في الجواب على المسائل التّهامية، رسالة أجاب فيها عن مسائل وردت من الفقيه محمد بن أسعد الواقدي الصليحي، ذكر الحبشي في (مصادر الفكر 596) أن منها =

وهذا ما تقضي به نصوص غالبية الائمة والعلماء، وهو يدل على أن جملة الصَّحابة - عند الأئمة المذكورين ومن تبعهم - أخيار أبرار ببركة صحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفضل تأديبه وتعليمه.

فضائل عموم الصَّحابة في كتب الزَّيدية

يذكر علماء الزَّيدية أنّ مَنْ بحث في أحوال الصَّحابة فإنه يجدهم قد اتصفوا بصفات فريدة، لا تكون إلا لأهل الفضل والإحسان.

منها: صحبتهم للرسول، ومحبتهم له، لا شك في ذلك، وإلا لم يكونوا ليبذلوا مهجهم بين يديه، ويهون عليهم قتل الآباء والأولاد والإخوة في نصرته، وهذه غاية المحبة والطاعة، فهم بذلك أولياء الرسول عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، ﴿**وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا**﴾ [النساء/٦٩].

ومنها: سعيهم في إظهار دين الله وإقامة عمود الدين، حيث جاهدوا في سبيل الله وخاضوا غمرات الموت في ذلك، حتى كان أحدهم يعود باكياً إن لم يجد ما يمكنه من مرافقة المسلمين للخروج في سبيل الله.

ومنها: المواساة بالأموال والأنفس والإنفاق في سبيل الله، والإيثار على النفس، والتنافس في ذلك.

ومنها: ما يختصون به في أنفسهم من العلم والزهد والصبر والسخاء

نسخ في المتحف البريطاني برقم (3828). وهذا الكلام منقول بلفظه من (الروض الباسم 97/1).

والنجدة والورع والتواضع كما هو مشهور في سيرهم[1].

وفي ضوء تلك المميزات جاءت الثناء على الصحابة في الكتاب والسنة على وجه العموم، على أنه لا يستوي السابق منهم واللاحق، والفاضل والأفضل، ولا يدخل في عموم الثناء من ارتكب قبيحاً مالم يتب ويصلح حاله ومن ذلك:

في القرآن الكريم

تضمنت بعض آيات القرآن الكريم، إشادة بجملة أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومن دخل في عموم الثناء الإلهي فقد فاز، وقد ذكر أئمة وعلماء الزيدية عدة آيات:

الآية الأولى، قوله تعالى: **﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾** [التوبة/100].

* يذكر الإمام عز الدين بن الحسن أن: «وجه الاستدلال بها أنه لما ذكر حكم من في وقته صلى الله عليه وآله وسلم من كبار أهل الكتاب، ذَكَر حكم من في وقته من المؤمنين وهم الصَّحابة؛ لأنه لا يوجد حينئذ من مؤمن إلا هم، فذكرهم في معرض المدح لذكر نقيضهم في معرض الذم، ثم عقبه وختمه بأعجب الخواتيم، وهي رضاه عنهم ورضاهم عنه». وقال أيضاً: «الآية دالة على رضاه عنهم، ورضاهم عنه، ولا غاية فوق هذه الدرجة ولا فضل يساوي هذه المنقبة»[2].

---

(1) منهاج المتقين ـ مخطوط.

(2) المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط.

* وانتقد الإمام عبد الله بن حمزة من خصص هذه الآية بالخلفاء مؤكداً تناولها لهم ولغيرهم، فقال: «إنا لا ننكر كونهم من السابقين الأولين، ولا جحدنا أنهم من أفضلهم، وإن كان غيرهم من أهل البيت أفضل منهم». وأضاف في الرد على من جعل الآية خاصة بالخلفاء: «إنه عين المشايخ الثلاثة، وترك سائر الصَّحابة المرادين بالآية، فإن استقام على هذا الاستبداد فضحته الآثار والسير والأخبار، وإن اعتبر أن المشايخ الثلاثة من جملة من دخل تحت آية الرضوان، فلِمَ تحَجَّر واسعاً، وخصص عاماً واستبد بأمر هو مشترك بين المشايخ الثلاثة وسواهم من الصَّحابة الحاضرين في ذلك المقام»[1]

الآية الثانية، قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾[الفتح/ 18].

وكان أبو بكر وعمر ممن بايعوا، أما عثمان فبايع عنه رسول الله بإحدى يديه، وفي الآية ترضية صريحة ومدح لهم بحسن سرائرهم ووعد بالفتح والنصر.

وذكر العلاَّمة القاضي يوسف الثلائي أن: «من ثمرات الآية الحكم بعدالة من بايع هذه البيعة؛ لأنه تعالى سماهم مؤمنين وأخبر بالرضا عنهم، وأخبر بحسن سرائرهم، ومدحهم بإنزال السَّكينة عليهم وهي طمأنينة قلوبهم واللطف المقوي لقلوبهم، وهذا يلزم منه وجوب موالاتهم والمحبة لهم، فتكون الترضية أرجح من التوقف، ويلزم حسن الظن بهم»[2].

---

(1) الشافي 61/2 - 62.

(2) الثمرات اليانعة 221/5.

وكثيراً ما تحرج هذه الآية المتوقفين عن الترضية، فيوردون حولها اعتراضات:

* منها: أن الثناء متعلق بالحال فقط، بمعنى أن الله تعالى إنما أخبر برضاه عنهم في تلك الحال، وذلك لا يعني استمرار الرضا؛ لأن العبرة بالخواتيم.

وهذا مردود، بأنه لا معنى للرضا هنا إلا البشرى بحسن العاقبة، ودخول الجنة والله تعالى يعلم حالهم في المستقبل كما في الماضي، لاسيما وأنه قرن رضاه عنهم بعلمه بما في قلوبهم، فهو ﴿**يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَإِلَى الله تُرْجَعُ الْأُمُورُ**﴾ [الحج/76].

وفي ذلك قال العـلاَّمة يحيى بن الحسين: «أن ثناء الله قد وقع، وهو لا يكون إلا بالعاقبة، لعلم الله السابق بها، فلا يثني الله تعالى على من يعلم سوء خاتمته أصلاً؛ إذ هو إخبار لنا بعلمه السابق، وإلا لزم انقلاب علمه جهلاً، وهو محال، وإخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما يكون بوحي، وما ينطق عن الهوى، فكانت تزكية الصَّحابة أهل الشجرة رضي الله عنهم صحيحة . كما يخبر تعالى بسوء خاتمة شخص؛ فإنه يكون كما يخبر به، ولا يمكن أن يكون مؤمنا أصلاً، بعد أن أخبر الله تعالى بخاتمته، كأبي لهب والوليد بن عقبة وغيرهما.

* ومنها: أن الرضا مقيد بالمؤمنين السابق في علم الله مفارقتهم الدنيا على الإيمان، لا من غَيَّر وبدَّل. وهذا صحيح عدا أن افتراض المعترض أن من رضي الله عنهم من أهل بيعة الشجرة غيروا وبدلوا، استدلال بالمتنازع فيه. والله تعالى قد وصف بالإيمان جميع من بايع تحت الشجرة، فعلق الرضا في قوله: ﴿**إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**﴾ بذات المبايعين، وهو أعلم بحالهم في الحاضر

والمستقبل، ولا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ تَابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾ [التوبة/117]. ذكر المفسرون أن هذه الآية نزلت في غزوة تبوك، وكان أبو بكر وعمر وعثمان، فيمن خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المهاجرين والأنصار، وأنفق عثمان فيها نفقة عظيمة. وتأكيد الله تعالى على أنه تاب عليهم، إعلان عن الرحمة والرضا وإنما يكون ذلك بالعاقبة.

قال العلاَّمة يوسف بن أحمد في (الثمرات): «وثمرة هذه الآية الكريمة: بيان فضل المهاجرين والأنصار، قال الحاكم - يعني الجشمي - : وعلى فضل عثمان خصوصاً؛ لأنه جهز جيش العسرة بمال لم يبلغ غيره مبلغه، وقد جمع الله بين ذكر النبي وبين ذكرهم، ووصفهم باتِّباع النبي، وخبره تعالى صدق، فوجب القطع على صفاء سريرتهم ووجوب موالاتهم. أهـ. قال القاضي يوسف: فتكون الترضية على من كان من هؤلاء أحوط من التوقف، لئلا نخل بالموالاة رضي الله عنهم»[1].

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ * وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [الأنفال/62-63].

قال الإمام عز الدين: «وجه دلالتها أنه أيَّد رسوله بهم في إظهار الدين،

---

(1) الثمرات اليانعة 484/3.

وامتَنَّ عليهم بكونه ألَّف بين قلوبهم، وهاتان خصلتان عظيمتان، ومن هذه حاله كيف لا يكون ظاهره السبر والعدالة، وإحراز التزكية لنفسه»[1].

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**﴾ [آل عمران/110]. وهذا خطاب موجه للصحابة، ومن خلالهم لسائر الأمة، وهذه شهادة واضحة لهم بالخيرية. وجاء في (تفسير الأعقم): «الآية نزلت في المهاجرين، وقيل: في أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم»[2].

وعن هذه الآية قال الإمام عز الدين بن الحسن: «وجه دلالتها أنهم لو كانوا فساقاً خارجين عن سمت العدالة لم يكن فيهم خير، فضلاً عن أن يكونوا خير أمة»[3].

الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿ **مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا**﴾ [الأحزاب/23].

أوردها العـلاَّمة يحي بن الحسن القرشي في كتاب (منهاج المتقين) ضمن الآيات الواردة في فضل الصَّحابة، وعقَّب عليه الإمام عز الدين بن الحسن بأنها وردت في بعضهم، وليس في جملتهم[4].

وذلك تعقيب صحيح، غير أن الآية تتضمن إشارة واضحة إلى أفضلية الجيل الذي تربى على يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، تربية جعلته

---

(1) المعراج شرح المنهاج، مخطوط.

(2) تفسير القرآن الكريم للأعقم الآنسي. الآية 110 من سورة آل عمران.

(3) المعراج شرح المنهاج، مخطوط.

(4) المعراج شرح المنهاج ـ الجزء الثاني - مخطوط . (ذكر أحوال الائمة في الصحابة).

يضحي - صادقاً - بكل ما يعز عليه في سبيل دينه وعقيدته. والتبعيض في قوله تعالى: «من المؤمنين» لمن قضى نحبه، ولمن ينتظر، أما الوصف بالإيمان فهو وصف شامل للجميع.

الآية السابعة قول الله تعالى: ﴿**لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ [التوبة/88-89].

فبعد الكلام عن المتخلفين عن نصرة الدين - من ذوي الاستطاعة - تحدث عن أولئك الذين جاهدوا بالنفس والمال، ووعدهم بالخيرات، وقضى لهم بالجنة والفوز والفلاح. ومعلوم أن الخلفاء الراشدين «أبو بكر وعمر وعثمان وعلي» كانوا في مقدمة الذين كانوا معه في مختلف ساعات العسرة.

الآية الثامنة: قول الله تعالى: ﴿**لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ**﴾ [الحشر/ 8].

ذكر الحاكم المحسن بن كرامة الجشمي، في تفسير هذه الآية: أنها «تدل على فضل الصحابة وعظيم شأنهم، ومحلهم في الاسلام وأن الواجب موالاتهم والاقتداء بهم وبطرائقهم، وأن البراءة منهم من الكبائر»[1].

في الحديث الشريف

أورد علماء الزَّيدية أحاديث في فضل الصَّحابة عموما وخصوصا، وكذلك رووا أحاديث في النهي عن سبهم، على أنهم يتقيدون بما ذهبوا إليه من تعريف

---

(1) تفسير الحاكم الجشمي المسمى (التهذيب في تفسير القرآن) مخطوط.

الصحابي، ويفرقون بين الفضيلة والأفضلية، وبين السب ورواية الاحداث، ومما رووا:

(1) عن علي بن ابي طالب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « من سب نبيا قُتل، ومن سب صاحب نبي جُلد». رواه الإمام على بن موسى الرضا عن آبائه كما في (الصحيفة)[1].

(2) عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[2]. احتج به كل من: الإمام يحي في (التحقيق)، والإمام المهدي في (شرح القلائد)، والقرشي في (المنهاج).

(3) وعن عبد الله بن مغفل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم، فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم، فببغضي أبغضهم»[3].

---

(1) صحيفة الإمام علي بن موسى الرضا (الباب العاشر). وأخرجه تَمَّام في الفوائد 295/1 رقم (740) من طريق عبد السلام بن صالح الهروي، حدثني علي بن موسى الرضا، به . وأخرجه الطبراني في الصغير 393/1 من طريق عبيد الله العمري، عن إسماعيل بن أبي أويس عن موسى بن جعفر عن آبائه. قال الهيثمي في المجمع 6 / 260: عبيد الله بن محمد العمري. رماه النسائي بالكذب. وأورده الألباني في الضعيفة رقم (206) وقال: رجال إسناده كلهم ثقات، إلا العمري كما قال الحافظ في "اللسان " والعمري متهم بالكذب . قلت: لكنه مروي من طرق أخرى كما ترى، وبذلك زال عنه الضعف.

(2) رواه البخاري (2509) ومسلم (2533) عن ابن مسعود.

(3) أخرجه أحمد 57/5 والترمذي (3862) عن عبد الله بن مغفل، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . لكـن ابن حبان رواه (7363) من وجه آخر عن عبد الرحمن الرومي، وقال: " هذا عبد الله بن عبد الرحمن الرومي بصري، روى عنه حماد بن زيد مات قبل أيوب السختياني ".

(4) **وعن أبي هريرة** عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحدٍ ذهباً ما أدرك مُدَّ أحدهم، ولا نصيفه»[1]. احتج به كل من: الإمام يحي في (التحقيق)، والإمام المهدي في (شرح القلائد)، والقرشي في (المنهاج)، ويحي بن الحسين في (الإيضاح).

(5) **عن عمر بن الخطاب** قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «احفظوني في أصحابي فإنهم خيار أمتي»[2]. استشهد به العـلاَّمة علي بن حميد، في كتابه (شمس الأخبار) الباب الخامس عشر في فضل الصَّحابة.

وهنالك روايات أخرى أوردها بعض علماء الزَّيدية خصوصاً المتأخرون منهم، وضعفها المحدثون لعلل مختلفة ، تجنبت إيرادها، كون أسانيدها تحتاج إلى بحث ودراسة. ومن ذلك: ما روي عن ابن عباس قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»[3].

وفي المُصحـح المتداول من الأحاديث الشـريفة كفاية عن أي تلفيق وتكثير بالضعيف والموضوع، وحسبهم ثناء القرآن الكريم عليهم، كما تقدم

---

(1) رواه البخاري (3470) عن أبي سعيد، ومسلم (2540) عن أبي هريرة.

(2) أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (671). والمشهور: « احفظوني في أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم »، أخرجه: ابن ماجة، والحاكم، والبيهقي..

(3) قال الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير: "هو حديث ضعيف، قاله ابن كثير الشافعي، وقال: رواه عبدالرحيم بن زيد العمي، عن أبيه. قال ابن معين: هو كـذاب. قال السعدي: هو ليس بثقة. وقال البخاري: تركوه، وقال: أبو حاتم: حديثه متروك، وقال أبو زرعة: واهٍ. وقال أبو داود: ضعيف وأبوه ضعيف أيضاً، وقد روي هذا الحديث من غير طريق، ولا يصح شيء منها " انظر توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار 1/ 239.

في الآيات السابق ذكرها.

على أن تلك الآيات والأحاديث لا يقضي بعصمتهم ولا تعني أن احدا منهم لم يقع في ما يقع فيه البشر من الاخطاء والتجاوزات.

المبحث الثاني: المختلفون في شأن الخلافة

إذا كانت التربية الروحية التي تلقاها الصحابة على يد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد صانتهم من الوقوع في كبائر الآثام، وحاطتهم الرعاية الإلهية من التورط في محبطات الأعمال؛ فإنها لم تحل دون وقوعهم فيما يقع فيه سائر البشر من اتخاذ المواقف حسبما تقضي به قراءاتهم للواقع وما تميل إليه أنفسهم، وبالتالي تباينت مواقفهم ودخلوا في شيء من الجدل والخلاف الطبيعي الذي لا يسقط دينا ولا يدنس خُلقاً.

غير أن جحافل المتعصبين تلقفوا ذلك وزادوا عليه وحرفوه، وحولوا الخلاف إلى خصومة، والجدل بالتي هي أحسن إلى سباب وشتيمة، ومبالغة في إطلاق التهم وتفسير للنوايا، وعرض الخلافات في مشاهد مصطنعة أثارت أحقاداً وكراهية لا تزال الأمة تتجرع كأس مرارتها حتى اليوم. مع أننا إذا عدنا لفحص أمهات الروايات المُصححة الواردة في شأن اختلاف الصحابة في شؤون السياسة والزعامة، فسوف نجدها تحكي حالة طبيعة، وردود فعل مبنية على مقدمات مقبولة، وإنَّما حُرِّفت وشُوِّهت تحت تأثير وساوس الساسة، وتعصب المتمذهبين، فقدمت على غير وجهها.

وفيما يلي نلمح إلى جانب من النزاع السياسي والاجتماعي الذي طرأ بين الصحابة بسبب اختلافهم في تقدير الأمور.

الإمام علي ومتقدموه

بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، رأى أصحابه من الأنصار أن لهم حقاً في الخلافة بعده؛ لما لهم من السبق والنصرة، ولكونهم أصحاب الأرض والشوكة، فبادروا إلى الاجتماع لبحث أمر الخلافة، ولكن أبا بكر ومعه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فاجأوهم بالحضور، وجرت مفاوضات حرجة ومباغتة، انتهت ببيعة أبي بكر في مشهد لخصه عمر بن الخطاب بقوله: «وَإِنَّا وَاللَّهِ مَا وَجَدْنَا فِيمَا حَضَرْنَا مِنْ أَمْرٍ أَقْوَى مِنْ مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ، خَشِينَا إِنْ فَارَقْنَا القَوْمَ وَلَمْ تَكُنْ بَيْعَةٌ: أَنْ يُبَايِعُوا رَجُلًا مِنْهُمْ بَعْدَنَا، فَإِمَّا بَايَعْنَاهُمْ عَلَى مَا لاَ نَرْضَى، وَإِمَّا نُخَالِفُهُمْ فَيَكُونُ فَسَادٌ»[1]. فذكر الدافع لما خرج به اجتماع السقيفة.

حدث ذلك بينما كان بنو هاشم - وفيهم الإمام علي بن أبي طالب - منشغلين بتجهيز جنازة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، الأمر الذي دفعهم إلى الاعتراض على الطريقة التي تم بها اختيار الخليفة وجعلهم يتحفظون على البيعة ويطلقون بعض المواقف المنددة، فكان ذلك أول حدث بارز اختلف فيه الصحابة .

ورغم سيطرة الطرفين على ردود أفعالهم، بفضل التأثير الروحي الذي غرسه رسول الله في نفوس أصحابه، نجد أن الجدل لا يزال محتدماً بين الأجيال اللاحقة، حيث يرى فريق أن ما جرى في السقيفة كان تشريعا مقدساً، جاء وفق أسس دينية أرشد إليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بينما قدمها

(1) صحيح البخاري رقم (6830) من حديث طويل.

آخرون على أنها كانت مؤامرة محبوكة تهدف إلى إقصاء «الأنصار» و «بني هاشم» عن الزعامة والحكم، لاسيما وأن الأنصار لم يتمكنوا خلال - خلافة أبي بكر - من المشاركة القيادية، لأن رؤية الخليفة لدورهم لم تكن واضحة، وهو ما عبر عنه بقوله: «وددت أني كنت سألت رسول الله هل للأنصار في هذا الأمر سبب»[1].

وقد أفردت لهذه المسألة جانباً من بحث بعنوان: (قرشية الخلافة تشريع ديني أم رؤية سياسية) خلصت فيه إلى أن ما حدث في السقيفة لم يكن تشريعاً مقدساً، ولا مؤامرة محبوكة، وأن أبا بكر صار خليفة لمؤهلات وظروف معينة، ولا حضور لشيء من النصوص في ذلك، ولا حسم للفضيلة الدينية في اختيار الناس، ولكن القراءة الانتقائية والعرض المبتور للأحداث يؤدي إلى تشكيل تصور من هذا القبيل أو ذاك.

وقبيل وفاته أوصى أبو بكر بالخلافة لعمر، وسط تحفظ من كبار الصحابة عَبَّر عنه هو بقوله: «اخترت لكم خيركم في نفسي فجلكم ورم لذاك»[2].

واستمر الأمر على حاله أيام عمر بالنسبة للأنصار مما جعل بعضهم يبدي سخطاً ويشتكي من الإجحاف بحقهم، فروي عن قيس بن سعد أنه قال يشكو استبداد قريش وتخاذل الأنصار[3]:

وخبرتمونا أنما الأمر فيكم خلاف رسول الله يوم التشاجر

---

(1) رواه الطبراني في المعجم الكبير 1/ 62 رقم (43).

(2) أخرجه الضياء في الأحاديث المختارة 89/1، والطبراني في الكبير 62/1. و"ورم": انزعج وأبدى تحفظه.

(3) الأبيات في رسائل الجاحظ 293/4.

وأن وزارات الخـلافة دونكم كما جاءكُم ذو العرش دون العشائر

فهلا وزيراً واحداً تجتبـونه بغـير وداد منكـم وأواصـر

سـقى الله سعـداً يـوم ذاك ولا سـقى عراجلـة هابت صـدور المنـابر

وعندما أصيب عمر بن الخطاب - بعد عشر سنوات في الخلافة - أراد أن ينقل المجتمع إلى السياسة الجماعية ويعوّدهم على اختيار الخليفة عن طريق الشورى، لاسيما وأنه الذي أعلن: أن من بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه[1]؛ فاختار مجموعة قوامها «علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف» لينتخبوا أحدهم خليفة للمسلمين.

ولكن الأمور لم تجر كما أراد، وعاد الفكر الجماعي إلى الفكر الفردي واختُزِلَ الستة في واحد، حينما تخلى طلحة لعثمان، وتخلى الزبير لعلي، وتخلى سعد بن أبي وقاص لعبد الرحمن بن عوف، فذهب ثلاثة وبقي ثلاثة، وأدرك عبد الرحمن أنه ليس في مقام علي أو عثمان، فاقترح أن يتخلى واحد من الثلاثة الباقين عن حقه، على أن يكون اختيار الخليفة موكولاً إليه، فأبى كل من عثمان وعلي التنحي، فتنحى هو، وبذلك تلاشت الشورى، وصار الأمر في يد عبد الرحمن وبعد قيامه ببعض الإجراءات اختار عثمان وبايعه ودعا الناس لبيعته، وكان علي ممن تقدم لمبايعة عثمان رغم تحفظه الذي عبر عنه بقوله:

---

(1) صحيح البخاري 2505/6، وصحيح ابن حبان 155/2، وسنن البيهقي 272/4، ومسند البزار 410/1.

«خدعة وأيما خدعة»[1]! وفي رواية وصف المشهد بقوله: «فَصَغَا رَجُلٌ مِنْهُمْ لِضِغْنِهِ وَمَالَ الآخَرُ لِصِهْرِهِ مَعَ هَنٍ وَهَنٍ»[2].

وفي أيام عثمان بن عفان كان للأمويين تأثير سلبي في الحياة السياسية والاجتماعية مما أدى إلى انتقادات واسعة وردود أفعال متعددة، أدت إلى مقتل عثمان رضي الله عنه بعد أحد عشر عاماً في الخلافة، بذل فيها ما بوسعه من أجل الأمة والدين، وتؤكد الروايات أنه لم يكن يرتضي شيئاً من السلوك الذي مارسه بعض المحسوبين عليه .

وبعد مقتله انطلقت جماهير المهاجرين والأنصار إلى الإمام علي بن أبي طالب، وطلبوا منه الخروج لبيعة مفتوحة، فلم يجد بداً من الاستجابة لهم، وعبر عن ذلك بقوله: «أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَوْ لا حضور الْحَاضِرِ، وقيام الْحُجَّةِ بوجود النَّاصِرِ، وَمَا أَخَذَ اللهُ عَلَى العلماء أَلا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظالم، وَلا سَغَبِ مَظْلُومٍ، لأَلْقَيْتُ حبلها عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بكأس أَوَّلِهَا، وَلأَلْفَيْتُمْ دنياكم هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْزٍ» [3]. وبالبيعة العامة تمكن المسلمون من تحقق الفكر الجماعي والشورى المفتوحة في اختيار الخليفة.

وفور توليه منصب الخلافة ألغى الإمام علي المحاباة الأسرية، ونسف كل إجراء قام على أساس المجاملات، وقال: «والله لو وجدته (أي المال المأخوذ بغير حق) قد تزوجت به النساء، وملكت به الإماء؛ لرددته، فإن في العدل سعة،

---

(1) أنظر تفاصيل القصة في تاريخ الاسلام للذهبي (عهد الخلفاء) 305 – 305.

(2) نهج البلاغة 49 / الخطبة الشقشقية.

(3) نهج البلاغة 49 / الخطبة الشقشقية.

ومن ضاق عليه العدل، فالجور عليه أضيق»[1].

فكان ذلك أحد أسباب الصراعات التي ظهرت أيام خلافته، ولكنه استمر – رغم المعانة - فيما رآه مناسباً ، حتى لقي الله شهيداً بعد خمس سنوات قضاها في الخلافة، وبوفاته انتهت فترة ما عرف بالخلافة الراشدة، وأخذت الأمور تمضي في اتجاه آخر. وسيأتي مبحث خاص بما روي عن الإمام علي في شأن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

الإمام علي ومعارضوه

اتفق المسلمون على أن الإمام علي بن أبي طالب كان أحد الخلفاء الراشدين، وأنه مثَّل - بعد بيعته - الخلافة الشرعية، واصطف جمهور الصَّحابة إلى جانبه، وبالتالي أصبح المتقاعسون عن نصرته مخطئين، وصار الخارجون عليه خارجين على الشرعية، والمحاربون له بغاة معتدون، ولكن اختلاف بواعثهم، وطبيعة معارضتهم، وما ترتب عليها يجعلنا نصنفهم في ثلاث مجموعات:

المتوقفون عن نصرة الإمام علي، الذين بايعوه على أنه خليفة المسلمين، ولكنهم تخلوا عنه في مواجهة الخارجين عليه، وهم عبد الله بن عمر، ومحمد بن مسلمة، وسعد بن أبي وقاص، وأسامة بن زيد، ومن وافقهم.

فالزيدية يرون أن هؤلاء قد أخلوا بواجبهم في نصرة إمامهم الذي ارتضوه وبايعوه؛ لأن نصرة المأموم لإمامه الذي ارتضاه وبايعه واجبة.

بيد أن اعتذارهم بعدم رغبتهم في قتال أهل القبلة، والتباس الأمر عليهم، مع اعترافهم بشرعية خلافة الإمام علي جعله يتركهم وشأنهم، ولم يتجاوز

---

(1) نهج البلاغة : 401.

موقفه تجاههم اللوم والعتاب.. فليسعنا ما وسعه وكفى به قدوة لا سيما وأن الحق له.

وفي ذلك قال الإمام يحيى بن حمزة في (التحقيق): «لم يشدد عليهم أمير المؤمنين في المقاتلة، بل تركهم على حالهم من الشبهة، وإن كان قد نسبهم إلى ضعف في الدين والبصيرة، وقد رويت عنهم المعاذير، فإن كان عليه السلام قد قبلها منهم، فلا عيب عليهم في الاعتزال والتخلف؛ لرضاه، فأسقط ذلك عنهم، وإن ثبت أنه ألزمهم الخروج معه، ولم يعذرهم في التخلف فنكصوا، فما هذا حاله لا يبعد أن يكون كبيراً؛ لأن كل من أمره الإمام بأمر ثم خالفه بعد أن ضَيَّق عليه فيما تلزمه فيه الطاعة فلا يبعد فِسْقُه، وأنه بمنزلة البغي عليه. والظاهر من حالهم والذي نرتضيه في حقهم، أنه لم يضيق عليهم أمر الخروج معه، بل عذرهم لِمَا عَرَض لهم من الشبهة في ذلك، فلا يفسقون بالقعود والتخلف عنه»[1]. وعلى هذا يحمل قول الإمام القاسم بن إبراهيم: «من قعد عنه - يعني علياً - بغير إذنه، فضال هالك في دينه»[2].

وعدم إلحاح الإمام علي عليهم وتفهمه لعذرهم، لأنه يعلم أنه لا يجوز للإنسان أن يتخذ مواقف الولاء والبراء تبعاً لقناعة غيره، ولو كان ذلك الغير الإمام علي نفسه.

وقد ذكر الإمام محمد بن القاسم الرسي أن ابن عمر تأسف على أنه لم يقاتل الفئة الباغية مع الإمام علي. ثم قال: وهذا بابن عمر أشبه[3].

---

(1) نقله عنه الإمام عز الدين في المعراج، عن التحقيق في الإكفار والتفسيق ـ مخطوط.

(2) مجموع كتب الإمام القاسم بن إبراهيم: 220/2.

(3) مجموع كتب محمد بن القاسم 327 كتاب شرح دعائم الإيمان.

وبعد بحث وتتبع رأى الإمام عز الدين بن الحسن أن الروايات «قد تظاهرت على توبة ابن عمر وندمه على ترك الجهاد مع أمير المؤمنين، واشتد أسفه على ذلك، حتى قال: ما أتأسف على شيء تأسفي على أني لم أشهد معه المشاهد» [1].

وذكر ابن عبد البر في (الاستيعاب) أنه « صح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من وجوه أنه قال ما آسى على شيء كما آسى أني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي رضي الله عنه»[2]. وفي ذلك دليل على أنه لم يتخلف عناداً، ولكن الأمر اشتبه عليه، والمؤمن وقاف عند الشبهات.

وحكى الحاكم الجشمي في (شرح العيون): أن أمير المؤمنين أذن له في التخلف. ورجح شيخنا العلاَّمة المؤيدي توبتهم كما في (لوامع الأنوار) [3].

فإذا كانوا تركوا القتال مع الإمام علي متأولين لا متمردين ولا مقاتلين مع الفئة الباغية، ثم روي لنا أنهم ندموا على تخلفهم وأسفوا له، مع معرفتنا بصلاحهم واستقامتهم في سائر أمور دينهم، كان لزاماً علينا حسن الظن بهم، وحملهم على أحسن المحامل.

ناكثوا بيعة الإمام علي: وهم الذين بايعوه ثم نكثوا بيعته، واصطفوا لقتاله، كطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، ومن نحا نحوهم، فهؤلاء أوقعوا أنفسهم في خطأ بنكثهم بيعة إمامهم الشرعي، وخروجهم عليه بغير مُوجِب.

---

(1) المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط.

(2) الاستيعاب بهامش الإصابة 77/1 (ترجمة أسامة بن زيد). وأخرجه الحاكم في المستدرك 643/3 تحقيق مصطفى عطا. وصححه الهيثمي في مجمع الزوائد 242/7. وأورده الذهبي في سير اعلام النبلاء 318/4 من عدة طرق.

(3) لوامع الأنوار 227/3ـ228.

أما نكثهم فمما توافق على نقله المؤرخون، وقد بين ذلك ما روى ابن عبد البر من أن الإمام علياً قال في خطبة حين نهوضه إلى الجمل: « إني منيت بأربعة: أدهى الناس وأسخاهم (طلحة)، وأشجع الناس (الزبير)، وأطوع الناس في الناس (عائشة)، وأسرع الناس فتنة (يعلى بن أمية)، والله ما أنكروا عَليَّ منكراً، ولا استأثرت بمال، ولا ملت بهوى، وإنهم ليطلبون حقاً تركوه، ودماً سفكوه، ولقد ولّوه دوني، ولو أني كنت شريكهم فيما كان؛ لما أنكروه، وما تَبِعَة دم عثمان إلا عليهم، وإنهم لهم الفئة الباغية، بايعوني ونكثوا بيعتي، وما استأنوا بي حتى يعرفوا جوري من عدلي، وإني لراض بحجة الله عليهم وعلمه فيهم، وإني مع هذا لداعيهم ومُعْذِر إليهم، فإن قبلوا فالتوبة مقبولة، والحق أولى مما أفضوا إليه، وإن أبوا أعطيتهم حَدّ السيف، وكفى به شافياً وناصراً، والله إن طلحة والزبير وعائشة ليعلمون أني على الحق وأنهم مبطلون»[1].

ومن الجدير بالتنبيه أن الزَّيدية لم يتفردوا بنقد هؤلاء ولومهم، فقد اتفق أكثر المسلمين على تخطئة الناكثين، واعتبروهم من البغاة، حتى أن ابن تيمية ذكر في (فتاواه) أن الفقهاء استدلوا على أحكام البغاة بسيرة الإمام علي في من نكث بيعته، وروي أن يحيى بن مَعِين أنكر على الإمام الشافعي ذلك، وقال: أيجعل طلحة والزبير بغاة؟! فرد عليه الإمام أحمد : ويحك، وأي شيء يسعه أن يصنع في هذا المقام؟! قال ابن تيمية: «يعني إن لم يقتد بسيرة علي في ذلك، لم يكن معه سنة من الخلفاء الراشدين في قتال البغاة»[2].

---

(1) الاستيعاب 449/2 (ترجمة رفاعة بن رافع الأنصاري).

(2) مجموع الفتاوى 438/4. نشر مجمع الملك فهد.

غير أن لطف الله أدركهم ببركة صحبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومواقفهم العظيمة بين يديه، فندموا على نكثهم، وتابوا من خروجهم على الإمام علي، كما جاء في روايات وتفاصيل ذكرت في تراجمهم، ولا داعي لذكرها هنا، إذ المقصود الإشارة إلى توبتهم وصلاح حالهم[1].

ولذلك ذكر الإمام المهدي في (القلائد): أن الأكثر ممن قطع بخطئهم، ذهبوا إلى أنها قد صحت توبتهم[2].

وقال السيد صارم الدين الوزير في (الفلك الدوار): «وقد تاب الناكثون على الأصح»[3]. ومثله ذكر الإمام عبد الله بن حمزة في (العقد الثمين)[4]. وذكرهم الإمام شرف الدين في الأطايب وأثنى عليهم في (القصص الحق) كما سيأتي.

وروى كل من الإمام عبد الله بن حمزة والشهيد حميد المحلي[5] ندم طلحة والزبير وتوبتهم عن القتال.

وندم أم المؤمنين عائشة - على خروجها ضد الإمام علي - مشهور، ذكره من الزَّيدية الإمام عبد الله بن حمزة ، وجزم بالترضية عنها. فقال: «وأما عائشة - رَضِيَ الله عَنْها - فكانت تبكي حتى تبلّ خمارها، وتقول: وددت أن لي من رسول الله عشرة كلهم مثل الحارث بن هشام [ماتوا واحدا تلو الآخر] وأني لم أخرج

---

(1) أنظر ترجمة كل من طلحة والزبير في سير أعلام النبلاء للذهبي (طبقة الصحابة ترجمة 2 و3). وفيها ذكر لما جرى لهم مع علي.

(2) القلائد في تصحيح العقائد ص 90 (مقدمة البحر الزخار).

(3) الفلك الدوار 206. والفصول اللؤلؤية، الفصل (219).

(4)العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين ورد شبه الروافض الغالين ص 54 .

(5) الشافي الطبعة الأولى 40/4، الحدائق الوردية61/1.

على علي بن أبي طالب»[1].

ومن أهل السنة: قال الذهبي: «ولا ريب أن عائشة ندمت ندامة كلية على مسيرها إلى البصرة وحضورها يوم الجمل، وما ظنت أن الأمر يبلغ ما بلغ. فعن عمارة بن عمير، عمن سمع عائشة: إذا قرأت: ﴿**وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ [الأحزاب/33]. بكت حتى تبل خمارها»[2].

ومن المعتزلة قال ابن أبي الحديد: وأما عائشة والزبير وطلحة؛ فمذهبنا أنهم أخطئوا ثم تابوا، وأن علياً شهد لهم بالجنــة بعد حرب الجَمَل[3].

وبهذا تتفق رواية الزيدية وأهل السنة والمعتزلة، على وقوع الخطأ والتوبة ، فلم يبق إلا الترحم عليهم، والكف عن ذكرهم بسوء، لقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [الأعراف/153] . خصوصاً مع مالهم من سابقة في نصرة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم[4].

مناوئو الإمام علي: وهم الذين رفضوا بيعته، وناصبوه العداء، وأعلنوا عليه الحرب وتسببوا في سفك الدماء، وأصروا على ذلك، كمعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، ومن نحا نحوهم، فأولئك لا

---

(1) الشافي الطبعة الأولى 40/4. وما بين المعكوفين مذكور في موضع آخر من الكتاب.

(2) سير أعلام النبلاء 177/2 ترجمة (19).

(3) شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد 34/20.

(4) للمزيد أنظر العقد الثمين ص 56 للإمام عبد الله بن حمزة. والشافي 4/ 105 له.

يواليهم الزَّيدية، ولا يعتبرونهم من الصَّحابة بالمعنى الاصطلاحي؛ لأن ما ثبت عنهم من تجاوزات وأخطاء فادحة أفقدهم شرف صحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فحالهم عند الزَّيدية كحال الحكـم بن أبي العاص وبس بن أرطأة عند أهل السنة، أي ليسوا ممن يتناولهم عموم الثناء على الصَّحابة، وسيجد المتتبع في كلام أئمة الزَّيدية ما يدل على استثناء هؤلاء عند أي كلام فيه ثناء على عموم الصَّحابة.

لذلك جاء عن الإمام القاسم بن إبراهيم: «من حاربه - يعني علياً - فهو حرب لله ولرسوله»[1]. وقال الإمام عبد الله بن حمزة «أول من بدل أحكام رب العالمين وسعى في سفك دماء عترة خاتم المرسلين: معاوية بن أبي سفيان ومن قفا منهاجه، ونسج على منواله، وحذا على مثاله»[2].

ويحتج الزَّيدية لموقفهم تجاه معاوية وأنصاره بحجج كثيرة، خلاصتها:

* أنهم بغاة على إمام الحق ودعاة إلى النار، كما جاء على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، في الحديث المشهور الذي قال فيه: «وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الجنَّـة، وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ»[3]. وعدالة البغاة ساقطة، وحرمتهم ذاهبة، ما لم يفيئوا إلى أمر الله، كما جاء في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ**﴾ [الحجرات/9]. وهؤلاء - يقول الزيدية -: لم يفيئوا فيما نعلم حتى ماتوا، ولم تكن محاربتهم لعلي بن أبي طالب مجرد خلاف سياسي، ولكنه انحراف ديني يستوجب الذم؛ إذ

---

(1) مجموع كتب الإمام القاسم بن إبراهيم: 220/2.

(2) الشافي الطبعة الأولى 185/1.

(3) أخرجه أحمد 22/3 والبُخَارِي 121/1 وغيرهما من طرق عن أبي سعيد الخدري.

حالهم كحال أي خارج على أبي بكر أو عمر أو عثمان، فالخطيئة هنا ليست في مجرد التمرد على شخص الإمام علي رضي الله عنه؛ ولكنها في الخروج على خَلِيفة شرعي لم يُحدث ما يبرر الخروج عليه، مما تسبب في ثلمة في الدين وسفك لدماء المسلمين وإضعاف شوكتهم، وهذا لا يجيزه الإسلام ولا تبرره القناعات الشخصية والأهواء وردود الأفعال.

* البغض والعداوة الظاهرة للإمام علي وأهل بيته وأنصاره، والتي بلغت حد الشتائم والسباب، بل تجاوزت إلى القتل والقتال، والمعلوم أن علياً من أكابر الصحابة وخيارهم، وقد وردت روايات كثيرة في ذم مبغض الصحابة عموماً، حتى جاء عن الإمام مالك أنه قال: «من أصبح من الناس في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أصابته هذه الآية»[(1)]. يعني قول الله تعالى: ﴿يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّار﴾ [الفتح/29].

ووردت أحاديث في ذم من أبغض علياً خاصة، فجاء عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ : «عَهِدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ لاَ يُحِبُّكَ إِلاَّ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يُبْغِضُكَ إِلاَّ مُنَافِقٌ»[(2)].

وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر إلى علي والحسن والحسين وفاطمة، فقال: «أَنَا حَرْبٌ لِمَنْ حَارَبَكُمْ، وَسِلْمٌ لِمَنْ سَالَمَكُمْ»[(3)].

---

(1) تفسير القرطبي 295/16.

(2) أخرجه الحُمَيْدي (58) وأحمد 84/1 (642) و 95/1 (731) و128/1 (1062) ومسلم 60/1(152) وابن ماجة 114 والتِّرمِذي 3736 والنَّسائي 115/8، وغيرهم من طرق عن علي بن أبي طالب.

(3) أخرجه أحمد (9696) عن تليد بن سليمان، عن أبي الجحاف، عَنْ أَبِي حازم، عن أبي هريرة.

* الثغرات الكبيرة التي أدخلها معاوية وأنصاره في نظام الحكـم في الإسلام، حينما حولوا الخلافة إلى ملك، وفرض معاوية ولده يزيداً خليفة، وهو - كما وصفه الذّهبيّ -: «كان ناصبيّاً فظّاً غليظاً جلفاً، يتناول المسكر، ويفعل المنكر، افتتح دولته بقتل الشّهيد الحسين رضي الله عنه، واختتمها بوقعه الحرّة، فمقته النّاس، ولم يبارك في عمره»[1].

* تورطهم في دماء الأبرياء من الصحابة والتابعين، والتعدي على قيم الدين الحنيف كاستلحاق زياد بأبيه. وأشياء كثيرة لا يتسع المقام تفصيلها وتوثيقها، والمقصود الإشارة، وفيه كفاية لتفهم موقف الزيدية بشأن معاوية ومعاونيه.

ويجدر التنبيه إلى أن كثيراً من محققي أهل السنة يشاركون الزيدية استنكارهم ما بدر من معاوية من تجاوزات، ويستقبحونها، لذلك لا يضعونه في مصَاف الصَّحابة الأجلاء، حتى أن ابن تيمية اعتبره ملكا، ولم يعتبره خليفة، فقال: «لم يتول أحد من الملوك خيرا من معاوية فهو خير ملوك الإسلام، وسيرته خير من سيرة سائر الملوك بعده، وعلي آخر الخلفاء الراشدين الذين ولايتهم خلافة نبوة ورحمة، وكل من الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم يشهد له بأنه من أفضل أولياء الله المتقين، بل هؤلاء الأربعة أفضل خلق الله بعد النبيين». وحكى عن أهل السنة: «إنهم لا ينزّهون معاوية ولا من هو أفضل منه من الذنوب، فضلاً عن تنزيههم عن الخطأ في الاجتهاد»[2].

وذَكَر في (الفتاوى): أن حديث مقتل عمار: «يدل على صحة إمامة علي،

---

(1) سير أعلام النبلاء 37/4 ـ 38.

(2) منهاج السنة النبوية 453/7. و 310/4

ووجوب طاعته، وأن الداعي إلى طاعته داع إلى الجنَّــة، والداعي إلى مقاتلته داع إلى النار، وإن كان متأولاً» وأضاف: «مقاتل علي مخطئ وإن كان متأولا، أو باغ بلا تأويل، وهو أصح القولين لأصحابنا». وذكر: أن ذلك وهو مذهب الأئمة الفقهاء الذين فرعوا على ذلك قتال البغاة المتأولين(1).

وعلى هذا فالجميع متفقون على وقوع القبيح من معاوية وأعوانه، غير أن بعض أهل السنة يفترضون: أن من أدرك النبي فهو صحابي وأن الصحابي لا يخرج من الدنيا إلا مغفوراً له، بأي سبب من أسباب المغفرة كالتوبة، والاستغفار، والحسنات الماحية، والمصائب المكفِّرة، وغيرها من مكفرات الذنوب، علمناها أم لم نعلمها.

والزَّيدية لا ينكرون فاعلية تلك الأسباب في محو الذنوب، ولكنهم يشترطون أن تكون التوبة ظاهرة ويصحبها استيفاء حقوق الخلق؛ ليتسنى لمن بنى موقف البراءة على عِلم؛ أن يرفعه بعِلْم مثلِه، وليس بمجرد الافتراضات، لأن اللــه عز وجل يقــول في كتابه الكريم : ﴿**إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾ [البقرة/١٦٠]. فمن لم يبين توبته بعد ما بان سوء فعله، فلا لوم على من يسئ به الظن ويستصحب ما عرف من سوء حاله. وقد عذرهم ابن تيمية فقال: «إن من مسَائِل الْخلاف مَا يتَضَمَّن أَن اعْتِقَاد أَحدهمَا يُوجب عَلَيْهِ بغض الآخر ولعنه أَو تفسيقه أَو تكفيره أَو قِتَاله، فَإِذا فعل ذَلِك مُجْتَهدا مخطئا كَانَ خَطؤُهُ مغفورا لَهُ وَكَانَ ذَلِك فِي حق الآخر محنة وفتنة وبلاء ابتلاه بِهِ، وَهَذِه حَال الْبُغَاة المتأولين مَعَ أهل

(1) مجموع الفتاوى 437/4 : فصل: في أعداء الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين.

الْعدْل سَوَاء كَانَ ذَلِك بَين أهل الْيَد والقتال من الْأُمَرَاء وَنَحْوهم أَو بَين أهل اللِّسَان وَالْعَمَل من الْعلمَاء والعباد وَنَحْوهم وَبَين من يجمع الْأَمريْنِ»[1].

ولكي تكتمل الصورة؛ لا بد من الإشارة إلى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عَلِم أمر تلك الفتن، فلم يخرج البغاة فيها من دائرة الإسلام، فقال: عن الحسن بن علي: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ»[2]. فلم يخرجهم عن وصف المسلمين، وإن جاز قتالهم بنص القرآن.

وذكر الفقيه حميد المحلي أن الإمام علي لما سئل عن كفر من بغوا عليه، فقال: من الكفر فرُّوا . ولما سئل عن إيمانهم، قال: «لو كانوا مؤمنين ما حاربناهم». قيل: فما هم؟ قال: «إخواننا بالأمس، بغوا علينا، فحاربناهم حتى يفيئوا إلى أمر الله». قال العلامة حميد المحلي: وهذا تصريح بالمنع من تكفيرهم، وأقرته الصحابة[3].

وروى أبو العباس الحميري في (قرب الإسناد) عن الإمام جعفر، عن أبيه: أن عليا عليه السلام كان يقول لأهل حربه: «إنا لم نقاتلهم على التكفير لهم، ولم نقاتلهم على التكفير لنا، ولكنا رأينا أنا على حق، ورأوا أنهم على حق»[4].

---

(1) كتاب الاستقامة 31/1.

(2) الحديث أخرجه البخاري رقم (2704) وسائر المحدثين، وأخرجه من أئمة الزيدية الإمام المرشد بالله في الاثنينية من ثلاث طرق. وهو متداول عند الزيدية للاستشهاد به.

(3) هكذا في إيثار الحق على الخلق 388 (التكفير والتفسيق)، نقلا عن عمدة المسترشدين.

(4) قرب الإسناد رقم (313) بتحقيق مؤسسة آل البيت والحميري هو عبد الله بن جعفر الحميري، ونقله المجلسي في البحار المجلد الثامن: 426 (الطبعة الحجرية). والإمامية غير متهمين في رواية هذا النص وأمثاله لأنه على خلاف هواهم.

وروى أيضا عن الإمام جعفر الصادق، عن أبيه: أن عليا عليه السلام لم يكن ينسب أحداً من أهل حربه إلى الشرك ولا إلى النفاق، ولكنه كان يقول: "هم إخواننا بغوا علينا"[(1)].

وبهذا يتبين أن خلاف من ذكرنا مع الإمام علي وخصومتهم معه لم تكون دينية وإنما كانت سياسية لا تكفير فيها ولا تفسيق.

وعلماء الزَّيدية يحملون المختلفين في مثل هذه الخصومات على السلامة، ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، فقد سئل الإمام محمد بن القاسم الحوثي، عما جرى بين الأئمة من قتال؟ فقال: «الواجب حمل الكل على السلامة حتى نص بعض العلماء أنهما لو تحاربا وجب القول بأن قتلى الجميع في الجنَّـة، حملاً لهما على أن كلا منهما معتقد الأرجحية، والأنهضية، والكمال لنفسه وضدهما في صاحبه، وإن كان أحدهما مخطئا في نفس الأمر فهو معذور لعــدم التعمد، وأتباعهم قد فعلوا ما يجب عليهم من اتِّبـــاع العلماء»[(2)].

فإذا كان ذلك وارد في شأن الأئمة وأتباعهم في القرون اللاحقة، فكذلك لا يبعد وروده في شأن الصحابة ومؤيديهم في القرون السابقة. وحمل الناس على السلامة أفضل بكثير من إساءة الظن بهم، لاسيما مع اختلاف الروايات وكثرة التعصبات، وقد جاء عن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لأن أخطئ في العفو أحب إليَّ من أن أخطئ في العقوبة»[(3)].

---

(1) قرب الإسناد رقم (318) بتحقيق مؤسسة آل البيت.

(2) البدور المضية ـ مخطوط. وأيده شيخنا مجد الدين المؤيدي في كتابه مجمع الفوائد.

(3) رواه عنه الإمام الهادي في الأحكام 222/2 .

المبحث الثالث: أصحاب ضيعوا شرف الصحبة

وهم الذين نالوا شرف مرافقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكنهم دنسوا ذلك بالتورط في المعاصي وارتكاب قبائح ومنكرات تجاوزت اللمم المعفو عنه - وهم نزر يسير - فصاروا عرضة للنقد والتجريح، حسب قاعدة: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**﴾ [المدثر/38]، وعملاً بظاهر الحال، الذي يجب التعامل في ضوئه، أما ما آل إليه أمر هذا وذاك، فغيب لا يعلم حقيقته إلا الله تعالى، وهو أعلم بعباده، يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء. ونحن نعتبر إخراج كل متعد في قيم الدين الحنيف من منظومة صَحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم صورة من صور تنْزيه الصحابة والحفاظ على صورتهم المشرقة، كما أخرج الله ابن نوح من أهله لما عصى وتمرد و ﴿**قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ**﴾ [هود/46]. وأهلك الله امرأة نوح وامرأة لوط مع من هلك من قومهما بسبب سوء صنيعهما، رغم القرابة القريبة والعشرة الطويلة، فالمسألة ليست مسألة محاباة للقرابة والصحبة ولكنها مسألة دين واستقامة .

وهذه قاعدة عادلة قائمة على أصل شرعي، معتبر عند المحققين ، وفي ضوئها نص المحدثون على سوء أفعال جماعة معدودين في الصحابة مثل:

(1) الوليد بن عقبة بن أبي معيط، عده ابن حجر في الصَّحابة، وقال: «وقصة صلاته بالناس الصبح أربعاً وهو سكران مشهورة»[1].

واتفق أكثر المفسرين على أنه الذي نزل فيه قول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ**

---

(1) الإصابة في معرفة الصَّحابة 601/3 . والقصة رواها مسلم وأبو داوود وغيرهما.

آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِين﴾ [الحجرات/6]. قال ابن عبد البر: «لا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن أنها نزلت فيه»[1]. وقال ابن كثير: «ذكر كثير من المفسرين أن هذه الآية نزلت في الوليد بن عقبة بن أبي معيط، حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدقات بني المصطلق وقد روي ذلك من طرق»[2].

وذكر ابن عبد البر أن: «له أخباراً فيها نكارة وشناعة تقطع على سوء حاله وقبح فعاله»[3].

وروى أحمد بن حنبل، عن حصين: أن عثمان أمر بجلده في حد الخمر[4].

فتأمل كيف يرتكب شخص تلك المنكرات ويصفه القرآن بأنه فاسق، ثم يأتي من ينظمه في سلك الصَّحابة الثقات العدول !!

(2) يسار بن سبع أبو الغادية الجهني، اتفق المحدثون على أنه الذي باشر قتل الصحابي عمار بن ياسر رضي الله عنه، قال ابن حجر: «كان إذا استأذن على معاوية وغيره يقول: قاتل عمار بالباب. يتبجح بذلك»[5]. مع أنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «قاتل عمار وسالبه في

---

(1) الاستيعاب بهامش الإصابة 596/3.

(2) تفسير القرآن العظيم 209/4.

(3) الاستيعاب بهامش الإصابة 596/3.

(4) مسند احمد بن حنبل (1184). وقال الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(5) تعجيل المنفعة 509.

النار»[1]. فحكم عليه بالنار، وذلك يعني أنه خرج من الدنيا غير تائب.

ومع ذلك اعتبره الإمام أحمد بن حنبل من أصحاب المسانيد من الصَّحابة، وروى عنه عدة روايات، وأدخله ابن حبان في الثقات، وبجَّله الذهبي[2].

ومن غريب جرأته أنه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[3]!! وحديث: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام..». قال ابن حجر : «انظر إلى العجب.. يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن القتل ثم يقتل مثل عمار»؟! ولكن مفهوم الصحابي عند المحدثين اضطر ابن حجر للتراجع عن تعجبه هذا فقال في (الإصابة)[4] بعد ذكر قصة قتل أبي الغادية لعمار: «والظن بالصَّحابة في تلك الحروب أنهم كانوا فيها متأولين وللمجتهد المخطئ أجر»! وقد تقدم التعقيب على كلامه.

فأي صحابي عدل هذا الذي يُطلب منا أن نأخذ ديننا عنه، ونحسن الظن به وقد قتل مؤمناً متعمداً، وظل يفتخر بذلك، مؤكداً إصراره على جريمته؛ فدخل في عموم قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّه عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾ [النساء/93]. إلى جانب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أخبر أنه من أهل النار.

---

(1) قال الهيثمي في المجمع 244/7 رواه أحمد ورجاله ثقات. وأورده في 9/ 297 عن الطبراني وقال: رجاله رجال الصحيح. وأخرجه الحاكم 437/3 وقال على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(2) ثقات ابن حبان 448/3. وسير أعلام النبلاء 544/2.

(3) انظر تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة 509.

(4) الإصابة في تمييز الصَّحابة 312/7 .

فإذا كان بعض المحدثين يعذرون من يقتل الصَّحابة بحجة أنه متأول!! فلماذا لا يعذرون من يسب أولئك القَتَلَة بحجة أنه متأول أيضاً؟!

(3) بسر بن أرطأة، أو ابن أبي أرطاة، قَاتِل المسلمين ومذل الصحابة، ومستبيح مكة والمدينة، وقاتل الأطفال، وسابي المسلمات. قال عنه بعض المؤرخين: صحابي ثقة!!

رغم أن الروايات اتفقت أن معاوية ، أرسله في جيش من الشام، إلى المدينة، فطرد واليها أبا أيوب الأنصاري ، وطلب جابر بن عبد الله الانصاري وقال لبني سلمة: ما لكم عندي من أمان، حتى تأتوني بجابر بن عبد الله. وهدم دورا كثيرة بالمدينة. ثم مضى إلى اليمن، وعليها يومئذ عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب عاملاً لعلي بن أبي طالب، فلحق بعلي، وكان له صبيين من أحسن الصبيان يقرآن القرآن في المسجد فأخذهما وذبحهما ذبحاً بالسكين.

ومع ذلك اعتبره كثير من المحدثين من الصَّحابة، وبالتالي اعتمدوا روايته في كتبهم ولم يترددوا في توثيقه والترضية عنه. وأُخْرِجَ بعضهم من القبائح التي ارتكبها فأنكروا صحبته.

قَال ابن يونس: يكنى أبا عبد الرحمن، من أصحاب رَسُول اللَّهِ صلى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ، شهد فتح مصر، وكان من شيعة معاوية بْن أَبِي سفيان، شهد معه صفين، ووجهه إِلَى اليمن والحجاز، فِي أول سنة أربعين، وأمره أن يتتبع من كان فِي طاعة عَلِيّ فيوقع بهم، ففعل بمكة والمدينة واليمن أفعالا قبيحة.

ولم يحتمل الدرقطني التستر عليه فقال: له صحبة، ولم تكن له استقامة. أما يحي بن معين فضاق به وقال: كان بسر بن أبى أرطاة رجل سوء. وحكى الذهبي عن أحمد بن حنبل وابن معين: أن بسر سبى مسلمات باليمن وأقمن للبيع.

وظل في خدمة بني أمية إلى أن ذهب عقله، وكان القتل والبطش قد طبع في شخصيته، حتى ذُكر أنه كان يتجول ومعه سيف من خشب يضرب به المارّة، توفي سنة سبعين[1].

(4) الحكـم بن أبي العاص الأموي، اشتهر أنه كان يؤذي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويستهزئ به، ويتجسس عليه مع نسائه، فلعنه ونفاه خارج المدينة، وظل هنالك حتى رده عثمان، فكان ذلك من أسباب نقمة الناس عليه[2].

وروى ابن عبد البر عن عائشة أنها قالت لمروان بن الحكـم: «أما أنت يا مروان فأشهد أن رسول الله لعن أباك وأنت في صلبه»[3].

وروى أحمد عن ابْن عمرو قَالَ: كنا جُلُوسًا عند النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: لَيَدْخُلَنَّ عليكم رجلٌ لعين، فما زلت أتشَّوفُ حتّى دخل فلانٌ، يعني: الحكم[4].

وصحح الذهبي أن الشَّعْبِيّ قال: سمعت ابن الزُّبَيْر يَقُولُ: وربّ هذا البيت إن الحكم بن أبي العاص وولده ملعونون عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[5].

---

(1) انظر السيرة المرعبة في : طبقات ابن سعد: 409/7. وتهذيب الكمال 59/4. وسير أعلام النبلاء 3/ 409 ط الرسالة. وتهذيب التهذيب 381/1. المنتظم لابن الجوزي 186/5.

(2) انظر سير أعلام النبلاء 108/2. الإصابة 104/2 وما بعدها.

(3) انظر الاستيعاب 360/1 (ترجمة الحكـم بن أبي العاص).

(4) مسند أحمد (6520) قال الهيثمي في "المجمع" 112/1 : رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

(5) تاريخ الإسلام 198/2. وانظر: أسد الغابة 37/2-38.

(5) **هيت،** شخص عرف بأنه سيء الأخلاق، نفاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خارج المدينة؛ لأنه كان يدخل على النساء ويصفهن للرجال.. حتى أطلق عليه وصف هيت المخنث. ذكره ابن حجر في (الإصابة)[1].

(6) **ربيعة بن يزيد السلمي،** قال البخاري له صحبة وقال بن حبان: يقال إن له صحبة وقال العسكري قال بعضهم: إن له صحبة. وقال ابن عبد البر: أما ربيعة بن يزيد السلمي فكان من النواصب يشتم علياً. قال أبو حاتم: لا يروى عنه ولا كرامة، ومن ذكره في الصحابة لم يصنع شيئا [2]. فلم لا يعتبر هذا الشخص وأمثاله من أعداء أصحاب رسول الله ، والمذمومين بسبب التطاول عليهم؟!

(7) **ذو الخويصرة التميمي،** قيل اسمه: حرقوص بن زهير، وهو رأس الخوارج، ذكره ابن حجر في (الإصابة) وقال: كانت له صحبة[3].

ومن سوء سلوكه ما روى البخاري عن أبي سعيد قال: بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم ذات يوم قسماً، فقال ذو الخويصرة من بني تميم: يا رسول الله اعدل، فقال: «ويحك ومن يعدل إذا لم أعدل» . فقام عمر فقال: يا رسول الله ائذن لي فأضرب عنقه، قال: «لا، إنّ له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يمرقون من الدّين مروق السّهم من الرّمية»[4].

---

(1) الإصابة في معرفة الصَّحابة 580/3 .

(2) انظر الإصابة في تمييز الصَّحابة 477/2 .

(3) الإصابة في تمييز الصحابة 49/2..

(4) صحيح البخاري رقم (3610) ترقيم عبد الباقي.

(8) مروان ابن الحكم بن أبي العاص، ذكره ابن حجر في (الإصابة) وبين الخلاف في صحبته[1]. وروى له البخاري حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعلق عليه ابن حجر في الفتح بقوله: «مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عم عثمان بن عفان، يقال له رؤية، فإن ثبتت فلا يعرج على من تكلم فيه، وقال عروة بن الزبير كان مروان لا يتهم في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه، وإنما نقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى فأما قتل طلحة فكان متأولا»[2].

أما الذهبي فقال في ترجمته: «مولده: بمكة، وهو أصغر من ابن الزبير بأربعة أشهر. وقيل: له رؤية، وذلك محتمل. وأضاف: حضر الوقعة يوم الجمل وقتل طلحة ونجى - لا نجى - وأضاف: وكان يوم الحرة مع مسرف بن عقبة، يحرضه على قتال أهل المدينة[3].

وروى في ترجمة طلحة عن وكيع: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، قال: رأيت مروان بن الحكم حين رمى طلحة يومئذ بسهم، فوقع في ركبته، فما زال ينسح حتى مات. ثم قال: قلت: قاتل طلحة في الوزر، بمنزلة قاتل علي» [4].

وهنالك آخرون ممن روي عنهم قبائح لا تليق بسلوك المسلم فضلاً عمن هو محسوب على سلف الأمة وموضع القدوة.

---

(1) الإصابة في تمييز الصحابة 203/6 .

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري المقدمة 443 .

(3) سير أعلام النبلاء 479/3 .

(4) سير أعلام النبلاء 35/1 - 36.

فالزيدية لا يعتبرون هؤلاء وأمثالهم من الصَّحابة الذين يلزم احترامهم والثناء عليهم؛ لأن ذلك أمر غير مستساغ، ومخالف لقواعد الجزاء التي أرساها القرآن، حيث يقول: ﴿**وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ عَاصِمٍ**﴾[يونس/27]. ولم يستثن أحداً من هذه القاعدة، وعليه يتضح أن مجرد الانتماء إلى الصحابة، أو القرابة، لا تمنح صاحبها حصانة، ولا تتيح له أن يفعل ما يشـاء، ويقول ما يريد، حقاً أو باطلاً، مع احتفاظه بشرف الصحبة أو القرابة.

وهذا ما عرفه الصَّحابة فمضوا في نهج الاستقامة حتى فارقوا الدنيا، وكان كل منهم يخشى على نفسه الخطيئة، فيكثر من التحري والتوبة والاستغفار، ولم يدع أحد منهم لنفسه شيئاً مما يدعيه لهم بعض الأتباع.

وروي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عن شهداء أُحد: « هؤلاء أشهد عليهم». فقال له أبو بـكر: ألَسنا - يا رسول الله - بإخوانهم، أسلمنا كما أسلموا، وجاهدنا كما جاهدوا؟ فقال: « بلى، ولكن لا أدري ما تُحدثون بعدي»[1].

وهذا يعني أن المرء مهما كان صالحاً مستقيماً فإنه يظل معَرَّضاً للسقوط في الأخطاء والذنوب في أيَّة لحظة. وفرضية أن المسيء له حسنات أخرى، أو أنه ربما يكون قد تاب من سيئاته، لا تمنع من التعامل معه بالظاهر كما تقدم تفصيله، وعلى المؤمن أن يتحرى جهده خصوصاً في مثل هذه المسائل.

---

(1) رواه مالك في الموطأ رقم (450) تحقيق الأعظمي.

الفصل الثالث

الخلفاء الراشدون عند الزيدية

«الخلفاء الراشدون» مصطلح أطلقه الناس على أربعة خلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي» رضي الله عنهم، بناء على أنهم من الخلفاء الراشدين المشار إليهم في حديث العرباض بن سارية، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعُضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»[1]، وليس لأن النبي أطلق هذا الوصف على الأربعة الخلفاء تحديداً.

والحديث يشير إلى أن لمنهج الراشدين من الخلفاء خصوصية، كونه يستمد حركته من منهج النبوة بنسبة عالية، نتيجة الصحبة الطويلة وشهود تنزل التشريعات، ولا يفهم منه أن لهم سُنَّة مغايرة لسُنَّة النبي. وإنما أفردتهم بالذكر في هذا الفصل وأطلت في الكلام عنهم؛ لأن معرفة موقف الزَّيدية منهم خاصة مطلب أساسي في هذا البحث.

ويمتاز الخلفاء الراشدون بسبقهم إلى الإسلام، وتوليهم شأن المسلمين بعد رسول الله، ولما لهم من دور بارز في نشره وترسيخ دعائمه، وهي مكانة اعترف بها معاصروهم من الصَّحابة وعاملوهم على أساسها.

---

(1) أخرجه أحمد 126/4 (17275) . وأبو داود (4607) . وابن ماجة (43) والتِّرمِذي (2676).

ولم يكن الزيدية بمعزل عن ذلك فقد رووا في كتبهم أحاديث عن النبي في شأن الخلفاء، وأولوهم اهتماماً خاصاً، وأفردوهم بالذكر، وتعاملوا مع فتاواهم باهتمام، وأبرزوا ما أثر عنهم عن سواه، وكانت لائمتهم كلمات معبرة عن مواقفهم، وسأخصص هذا الفصل لما وقفت عليه، من ذلك.

المبحث الأول: فضائل الخلفاء ومكانتهم

تضمنت بعض كتب الزَّيدية جملة من الروايات الواردة في فضائل الخلفاء الراشدين، حتى قال الإمام عز الدين بن الحسن إن: «الأحاديث الواردة في أعيان من الصَّحابة رضي الله عنهم واسعة دثرة ولا تنحصر كثرة»[1].

وأورد كل من الإمام يحي بن حمزة، والعلامة القرشي، والإمام المهدي، والعلامة يوسف الثلائي، والإمام عز الدين، والديلمي، ويحي بن الحسين بن القاسم بن محمد وغيرهم، جملة من الأحاديث الواردة في مكانة الخلفاء على وجه الخصوص، منها:

1 . عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً لاَتَّخَذْتُ أَبَا بكر خَلِيلاً.. »[2].

2 . وعن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «رحم الله أبا بكر زوجني ابنته وحملني إلى دار الهجرة، وأعتق بلالا من ماله، رحم الله عمر يقول الحق وإن كان مُرّاً، تركه الحق وماله صديق، رحم الله عثمان تستحييه

---

(1) المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط.

(2) أخرجه البخاري رقم (6322) ومسلم رقم (6322) عن عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ

الملائكة، رحم الله علياً اللّٰهُمَّ أدر الحق معه حيث دار»[1].

3 . وعن علي أيضاً قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ طلع أبو بكر وعمر، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أَبُو بـكر وَعُمَرُ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجنَّـة..»[2].

4 . وقال الإمام المهدي أحمد بن يحي[3]: روي أن عمر أمسك على يد أمير المؤمنين فقال: أرسلني يا قفل الفتنة، فقال عمر: وما ذاك يا أبا الحسن؟ فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا تصيبنكم فتنة وهذا فيكم»[4].

5 . وقال أيضا[5]: روي أن الحسن والحسين عليهما السلام أتيا مرة إلى أبيهما فرحين بعطاء أعطاهما إياه عمر، ففرح لفرحهما وقال: أما إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «عمر سراج أهل الجنَّـة»، فرجعا إلى عمر يبشراه بما رواه أمير المؤمنين، ففرح ودعا بقرطاس ودواة وكتب: حدثني سيدا شباب أهل الجنَّـة عن أبيهما عن رسول الله أنه قال: «عمر سراج أهل الجنَّـة»، ثم أوصى أن يدفن معه ذلك القرطاس إذا مات[6].

---

(1) أخرجه الترمذي رقم (4079) عن علي، صححه الحاكم والسيوطي وضعفه الذهبي ، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم (2094).

(2) أخرجه الترمذي رقم (4028) وابن ماجة (100)، وقال الترمذي في الباب عن أنس وابن عباس.

(3) الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط.

(4) أورد هذه الرواية في كنز العمال رقم: (36896) عن أبي ذر، وعزاها إلى ابن عساكر.

(5) الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط.

(6) أورد ابن الجوزي هذه الرواية في الموضوعات 44/1، واتهم بعض القصاص بوضعها.

وخصص العـلاَّمة علي بن حميد القرشي: الباب الخامس عشر من كتاب (شمس الأخبار) لفضل الصَّحابة، وأورد أحاديث في فضل الخلفاء خاصة.

وانتقد الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى من يتردد في الثناء على الخلفاء الراشدين، حيث قال في (الغايات): «فالمخالف لا يخلو إما أن ينكر ما رُويناه من الثناء عليهم، فذلك وإن أمكنه في الأحاديث الأحادية؛ لا يمكنه في المتواترات، وإلا لزم كفره، فلا سبيل له إلى إنكار ورود الثناء عليهم، ودخولهم في العمومات المذكورة. وإما أن يعترف بوروده، ولكن يدعي أنه مشروط باستمرارهم على تلك الحال، فحينئذٍ نقول للمتوقفين: أأنتم أعلم أم الله ورسوله؟ فإنه قد وقع الثناء المشروط، والشرط مضمر غير مظهر في كلام الله ورسوله، فهلا استحسنتم ما استحسن الله ورسوله، وتأسيتم به في الثناء على الصَّحابة والدعاء لهم»[1].

وأما روايات الخلفاء الراشدين وآراؤهم فإن علماء الزَّيدية يتداولونها في كتبهم الحديثية والفقهية كـ(الأماليات) و(شرح التجريد) و(الجامع الكافي) وغيرها كسائر الصَّحابة، ولم يستثنوا إلا نفراً قليلاً ممن أحدثوا كما قـال الإمام يحيى شرف الدين:

وكلهم عندنا عدل رضا ثقة حتـم محبتـه حتـم توليـه

فجملة الروايات التي يتداولها حفاظ الحديث عن الخلفاء الراشدين في كتبهم هي نفسها التي يتداولها علماء الزَّيدية في كتبهم.

بل ذكروا أن الإمام علي وغيره من الصَّحابة قبلوا رواية أبي بـكر منفرداً، في

---

(1) الإيضاح لما خفا 209، نقلا عن الغايات.

حين كان يحلف غيره، واستشهدوا بذلك على صحة قبول خبر الواحد. وفي ذلك روى الإمام أبو طالب الهاروني عن علي أنه قال: كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً نفعني الله بما شاء، فإذا سمعته من غيره حَلَّفته فإن حلف صدقته، وحدثني أبو بـكر وصدق أبو بـكر[1].

وذكر في (طبقات الزيدية) أن رواية أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم معتمدة في سائر كتب الحديث عند الزيدية.

وفي الفتاوى والآراء الفقهية نجد أن علماء الزَّيدية اعتادوا تقديم أقوال الخلفاء وسائر الصَّحابة رضوان الله عليهم، عند ذكر تعدد الآراء في المسائل الدينية، فقهية كانت أو غير فقهية، ويخصون الخلفاء الثلاثة بالذكر، ويرمزون لأبي بـكر بـ (1) ولعمر بـ(2) ولعثمان بـ(3) كما في كتاب (الانتصار) للإمام يحيى بن حمزة وكتاب (البحر الزخار) للإمام المهدي وكتاب (الجامع لقواعد دين الإسلام) للنجراني، وغيرها من كتب الفقه الموسعة، وذلك يشير إلى سلامة موقف الزَّيدية تجاههم ، ويدفع كل شبهة تُثَار للطعن عليهم.

ومع احترام الزيدية لمقام الخلفاء الثلاثة، فإنهم لا يغفلون رأيهم في تقديم الإمام علي، وأنه كان الأولى بالخلافة من غيره، دون غلو فيه، ولا سباب لغيره، وبهذا يعتبرون جزءا من شيعة علي بن أبي طالب .

وهذا النوع من التشيع كان منتشراً بين جمهور العلماء والفضلاء من الصحابة والتابعين وتابعيهم، في حده المشروع المتمثل في المحبة الطاهرة دون غلو أو شطط. فقد ذكر الذهبي أن التشيع بلا غلو، كان كثيراً في التابعين

---

(1) أبو طالب، شرح البالغ المدرك 80، و أخرجه أحمد 10/1 عن أسماء الفزاري عن علي.

وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، مؤكداً أنه لو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية [1].

وقبله قال سفيان بن سعيد الثوري: سبحان الله! هل أدركت خيار الناس إلا الشيعة، ثم ذكر: زبيداً، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، وأبا إسحاق السبيعي، ومنصور بن المعتمر، والأعمش. ثم قال: إلا أن قوماً من هذه الرافضة وهذه المعتزلة قد بغضوا هذا الأمر إلى الناس[2].

المبحث الثاني : الراشدون في نظر أهل البيت

بحثت فيما وردت به الروايات عن أهل البيت في شأن الخلفاء، فوجدت أنها لم تتجاوز ما روي عن الإمام علي، ولم يتجاوز - أشدها حِدَّة - المعتاد من العتاب والنقد وإبداء الرأي. ولفت انتباهي كثرة شكوى الأئمة من تطاول الغلاة الذين يسعون لتسويق مواقفهم من خلال بعض الأئمة، حيث ينسبون إليهم ما لم يقولوا، ليتسنى لهم بعد ذلك القول: هذا هو رأي أئمة أهل البيت وهم قدوتنا !! لذلك ما فتئوا ينكرون ما بلغهم من افتراءات عليهم، ويشتكون من أكاذيب الغلاة وتقويلهم ما لم يقولوا. ومن جهة أخرى وجدت في بعض الروايات مبالغة في شأن الخلفاء رضي الله عنهم على لسان بعض الأئمة، ونحن وإن لم نعلق على كل رواية بمفردها نعتقد أن في بعضها مبالغة، ولنا مقنع في أن الائمة لا يقولون في القوم بسوء ولا يضيفون المخالفات المتعمدة إليهم، ولا يتجاوزون بسب أو شتيمة أو رمي بكفر وفسق كما يفعل بعض الغلاة.

(1) ميزان الاعتدال 5/1.

(2) مقاتل الطالبيين 292.

الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

لا شك أن موقف الإمام علي تجاه متقدميه حجة على أتباعه وشيعته، كونه المعنيّ الأول بما جرى عليه، إلى جانب ما كان يتمتع به من تديّن وفهم وشجاعة، تمكنه من التعبير عما يجب عليه، وهذا يجعلنا نثق بأن ما يصدر عنه يمثل الموقف الأمثل تجاه نظرائه من الخلفاء الراشدين؛ لذلك رجعت إلى ما روي عنه في ذلك، فوجدته يكثر الثناء على الخلفاء رغم ملاحظاته على عملية تنصيب أبي بكر، واستخلاف عمر، واختيار عثمان، رضي الله عنهم.

ونظراً لكثرة الروايات عن الإمام علي في شأن الخلفاء، أوليت ما ورد في كتب الزَّيدية اهتماما خاصاً، وبينت مواضعه فيها، والعهدة عليهم في ذلك:

(1) جاء من طُرق عن كل من «أبي جحفة، وعبد خير، ومحمد بن الحنفية، وأبي الطفيل، وشريح القاضي» أنهم سمعوا الإمام علي يقول: «خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر وعمر»[1].

(2) وعن الصادق جعفر بن محمد لن علي، عن أبيه، قال: قال رجل لعلي

---

(1) رواه من الزَّيدية الشيخ أبو القاسم البستي، كما في (الإيضاح 196). و أخرجه من أئمة الحديث أحمد رقم (833) حدثنا حماد، قال: حدثنا عاصم بن أبي النجود، عن زر يعني ابن حبيش، عن أبي جحيفة، عن علي. قال الأرنؤط: إسناده حسن، عاصم حسن الحديث، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين. وأخرجه الطبري 12/1، وابن حبان (746) من طريق سعيد بن يحي بن سعيد، بهذا الإسناد. وأخرجه البزار (449) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، والطبري 12/1 عن أحمد بن منيع، كلاهما عن يحي بن سعيد، به. وأخرجه بنحوه أبو يعلى (536) من طريق أبي بكر بن عياش، والحاكم 223/2-224 من طريق إسرائيل، كلاهما عن عاصم، به. وصححه الذهبي في "تلخيص المستدرك". وأخرجه ابن أبي شيبة، والبزار، وأبو يعلى والآجري. وصحح إسناده غير واحد، وجزم بعضهم بتواتره. وروى نحوه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف (6065) من طريق أبي سعيد عن الإمام علي.

عليه السلام: نسمعك تقول في الخطبة: اللّٰهُمَّ أصلحنا بما أصلحت به الخلفاء الراشدين المهديين.. فمَن هم؟ فاغرورقت عيناه وقال: هما حبيبا نبي الله: أبو بـكر، وعمر.. إماما الهدى وشيخَا الإسلام، ورَجُلا قريش، المقتدَى بهما بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[1].

(3) وعن سويد بن غفلة، قال قال علي: "والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، لا يحبهما (=أبا بكر وعمر) إلا مؤمن تقي، ولا يبغضهما إلا فاجر ردي، صحبا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصدق والوفاء، يأمران وينهيان، فما يغادران فيما يصنعان رأي رسول الله ، لا يرى كرأيهما رأيا، ولا يحب كحبهما حبا، فقبض رسول الله وهو عنهما راض، والمسلمون عنهم راضون»[2].

(4) وروى الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة بإسناده عن قيس بن أبي حازم قال: قال علي بن أبي طالب: إن أبا بـكر كان أوَّاها منيباً، وإن عمر نصح الله فنصحه[3].

(5) وعن محمد بن حاطب قال: ذُكر عثمان بن عفان عند الحسن والحسين، فقالا: هذا أمير المؤمنين يأتيكم الآن ويخبركم عنه، فجاء علي،

---

(1) احتج به الإمام يحي في (الشامل) والإمام المهدي في (الدرر). وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق 382/30 من طريق المسور بن الصلت عن جعفر. واللالكائي في أصول الاعتقاد (باب جماع فضائل الصَّحابة) (2044).

(2) احتج به كل من: الإمام يحي في (الشامل) ـ مخطوط ـ والإمام المهدي في (الدرر) ـ مخطوط ـ. ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق 366/44، ترجمة عمر بن الخطاب.

(3) احتج به الإمام المهدي أحمد بن يحي المرتضى في (الدرر) . وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق 379/30، وأخرج الجزء الأخير منه الدار قطني في فضائل الصَّحابة (5، 6,7,8) من عدة طرق عن أبي السفر.

فقال: عثمان من الذين ﴿**اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [المائدة/93] [(1)].

(6) وعن محمد بن سيرين عن أبي صالح عن علي رضي الله عنه قال: إني لأرجو أن أكون أنا وعثمان وطلحة والزبير، ممن قال الله عز وجل فيهم: ﴿**وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ**﴾ [الحجر/47] [(2)].

(7) وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، قال لما مات عمر وقف عليه علي فقال: ما أحد من هذه الأمة أحب إلي أن ألقى الله بمثل صحيفته، من هذا المسجى[(3)].

(8) وروى نصر بن مزاحم المنقري في (أخبار صفين) أن الإمام علياً قال: «إن الله بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنقذ به من الضلالة، ونعش به من الهلكة، وجمع به بعد الفرقة، ثم قبضه الله إليه وقد أدى ما عليه، ثم استخلف الناس أبا بكر، ثم استخلف أبو بكر عمر، وأحسنا السيرة، وعدلا في الأمة، وقد وجدنا عليهما أن توليا الأمر دوننا، ونحن آل الرسول وأحق

---

(1) تاريخ دمشق الكبير 466/39. من طرق.

(2) احتج به الإمام المهدي في (الدرر) ومن طرق أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (1057) وابن عساكر في تاريخ دمشق 118/25، وابن شبة في تاريخ المدينة 1132/3، وغيرهم. وله طرق أخرى عند ابن عساكر، ونعيم بن حماد، والبغدادي، والطبراني، والحاكم، وغيرهم.

(3) احتج به كل من: الإمام يحيى في (الشامل) ـ مخطوط ـ والإمام المهدي في (الدرر) ـ مخطوط ـ. وأخرجه الحاكم في المستدرك رقم (4523) بتحقيق مصطفى عطا، من طريق سفيان بن عيينة، عن جعفر بن محمد، به. وأخرجه ابن أبي شيبة، وأحمد، والآجري، والحميدي، وغيرهم بأسانيد وطرق مختلفة.

بالأمر، فغفرنا ذلك لهما، ثم ولي أمر الناس عثمان، فعمل بأشياء عابها الناس عليه، فسار إليه ناس فقتلوه»[1].

(9) وروى إبراهيم بن محمد الثقفي في كتاب (الغارات) عن الإمام علي أنه قال: «مشيت إلى أبي بكر فبايعته، ونهضت في تلك الأحداث حتى زاغ الباطل وزهق، وكانت كلمة الله هي العليا، ولو كره الكافرون، فتولى أبو بكر تلك الأمور، فيسر وسدد وقارب واقتصد، فصحبته مناصحاً وأطعته فيما أطاع الله فيه جاهداً، و ما طمعت أن لو حدث به حدث وأنا حي أن يرد إلي الأمر الذي نازعته فيه طمع مستيقن، ولا يئست منه يأس من لا يرجوه، ولو لا خاصة ما كان بينه وبين عمر لظننت أن لا يدفعها عني، فلما احتضر بعث إلى عمر فولاه، فسمعنا وأطعنا وناصحنا، وتولى عمر الأمر وكان مرضي السيرة ميمون النقيبة»[2].

(10) وروى الثقفي أن الإمام علي قال: «ثم إن المسلمين من بعده استخلفوا امرئين منهم صالحين، عملا بالكتاب وأحسنا السيرة، ولم يتعديا السنة، ثم توفاهما الله فرحمهما الله، ثم ولي من بعدهما وال أحدث أحداثاً فوجدت الأمة عليه مقالاً فقالوا، ثم نقموا عليه فغيروا، ثم جاءوني فبايعوني، فأستهدي الله الهدى وأستعينه على التقوى»[3].

---

(1) أخبار صفين 201. ونصر بن مزاحم من مؤرخي الزَّيدية.

(2) الغارات 204/1. وصاحب الغارات ذكره الأستاذ الوجيه في مؤلفي الزَّيدية، وقال بعض الإمامية إنه كان زيدياً ثم صار إمامياً، ولكن في كتبه ما يشهد بأنه زيدي فهو ينتقد أهم المسائل في المذهب الإمامي.

(3) الغارات 129/1. لأبي إسحاق إبراهيم بن سعيد الثقفي.

(11) وجاء في (نهج البلاغة) أن الإمام علي قال: « لِلَّه بِلاءُ فُلان، فَلَقد قَوَّم الأَوَدَ، ودَاوى العَمَدَ، وأقام السُّنَّة، وَخَلَّفَ الفِتنة، ذهبَ نَقيّ الثوب، قليل العَيبِ، أَصابَ خَيرها، وسَبقَ شرَّها. أَدَّى إلى اللَّه طاعتهُ، واتَّقاه بحقِّه، رحل وتركَهم فِي طُرق مُتشعِّبَة لا يَهتدِي بِهَا الضَّال، ولا يَستيقِنُ الْمُهتدي»[1].

قال ابن أبي الحديد: «فلان المكنى عنه "عمر بن الخطاب"، وقد وجدت النسخة التي بخط الرضي أبي الحسن جامع (نهج البلاغة) وتحت فلان: "عمر"، وحدثني بذلك فخار بن معد الموسوي الأودي الشاعر، وسألت عنه النقيب أبا جعفر يحي بن أبي زيد العلوي فقال لي: هو عمر. فقلت له أيثني عليه أمير المؤمنين هذا الثناء؟ فقال: نعم»[2].

(12) وفي (نهج البلاغة) أيضاً: أنه قال لعثمان: «ما أعرف شيئاً تجهله، ولا أدُلّك على أمر لا تعرفه، إنك لتعلم ما نعلم، ما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه، ولا خلونا بشيء فنبلغكه، وقد رأيت كما رأينا، وسمعت كما سمعنا، وصحبت رسول الله كما صحبنا، وما ابن أبي قحافة ولا ابن الخطاب بأولى بعمل الحق منك، وأنت أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشيجة رحم منهما، وقد نلت من صهره ما لم ينالا»[3].

قال الإمام يحي بن حمزة في شرح هذا الكلام : «وفي كلام أمير المؤمنين هذا دلالة على إتيانهما بالحق وعملهما به»[4].

---

(1) نهج البلاغة، خطبة رقم :228.

(2) شرح نهج البلاغة، خطبة رقم 228.

(3) نهج البلاغة، خطبة رقم :164.

(4) الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي3/1350.

(13) وفي (وقعة صفين) قال الإمام علي في رد على رسالة لمعاوية: «وذكرت أنّ اللَّه اجتبى له من المسلمين أعوانا أيّده اللَّه بهم، فكانوا في منازلهم عنده على قدر فضائلهم في الإسلام، فكان أفضلهم زعمت في الإسلام وأنصحهم لله ورسوله خليفته وخليفة خليفته، و لعمري إنّ مكانهما من الإسلام لعظيم، و إنّ المصاب بهما لجرح في الإسلام شديد، رحمهما اللَّه وجزاهما بأحسن الجزاء، وذكرت أنّ عثمان كان في الفضل ثالثاً، فإن يكن عثمان محسنا فسيجزيه اللَّه بإحسانه، وإن يكن مسيئا فسيلقى ربّا غفوراً لا يتعاظمه ذنب أن يغفره»[1].

(14) جاء في (في نهج البلاغة)[2] ذكر مشورته على عمر؛ تارة عند قتال الفرس، وأخرى عند قتال الروم، وكذلك أورد نصيحته لعثمان قبيل الفتنة، وذلك يدل على أنه لم يأل جهداً في التعاون مع أبي بكر وعمر وعثمان ومناصرتهم وتقديم النصح والمشورة لهم، والتحرك - تحت راياتهم - لصد أعداء الإسلام.

حتى قال الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى: «ظهر من حال الإمام علي وتواتر المناصرة والمعاضدة والمشاورة والمدح والصلاة خلفهم، والخروج تحت لواء أبي بكر في قتال أهل الردة وأخذ نصيبه من الفيء»[3].

(15) تؤكد كتب التاريخ والأنساب، عند علماء الزَّيدية، وغيرهم، أن الإمام علياً زوج ابنته أمَّ كلثوم عمرَ بن الخطاب، وذلك يدل على أنه كان يرضى

---

(1) وقعة صفين 89/1 واستشهد به ا بن حمزة في الشافي 170/1، والخوئي في شرحه لنهج البلاغة329/17 .

(2) أنظر : نهج البلاغة، خطبة رقم : 146، و رقم 134.

(3) الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291.

خُلُقَه ودينه، ولو كان عنده غير رضاً لما زوجه.

وفي تأكيد زواج عمر من ابنة الإمام علي، قال الحافظ أبو عبد الله العلوي في (الجامع الكافي) قال محمد بن منصور المرادي: ثبت عندنا أن عمر خطب إلى علي صلى الله عليه ابنته من فاطمة فزوجه إياها[1].

وذكر الإمام المهدي في (مقدمة البحر الزخار): أن زيداً ورقية من أبناء عمر بن الخطاب، وأمهما أم كلثوم بنت علي[2]. وقال في موضع آخر: وتزوج عمر بنت علي[3].

وقال العـلاَّمة محمد بن يحيى بهران في تعليقه على (البحر): «جميع ذلك مشهور، والذي يقال: من أنه لم يدخل بها وأنه أكره علياً أن يعقد له بها، ونحو ذلك مما لا أصل له، وإنما هو من حشو الرافضة»[4]

وذكر شيخنا العـلاَّمة مجد الدين المؤيدي في (لوامع الأنوار)، : أن تزويج أم كلثوم من عمر وقع بلا ريب، وأن علي رضي به قطعاً ، مؤكدا ««أن القول بعدم رضاه فيه من الفضاضة وانتهاك الحرمة، ونقص الدين والمروءة، أعظم وأطمّ من عدم الكفاءة المدّعاة. وتوفيت هي وولدها زيد بن عمر في وقت واحد»[5].

وذكر الإمام أحمد بن عيسى، والإمام المؤيد بالله عن الإمام الحسن بن علي أن علياً ، نقل ابنته أم كلثوم لما قتل عمر وأمرها فحجت في عدتها[6].

---

(1) الجامع الكافي مخطوط ، الجزء الثالث ، كتاب النكاح ، مسألة في تزويج الأكفاء.

(2) البحر الزخار (المقدمة/ ترجمة عمر، في باب ذكر العشرة المشهورين من الصحابة).

(3) البحر الزخار 51/3.

(4) شرح البحر للعلامة ابن بهران ـ مخطوط ..

(5) لوامع الأنوار 3/ 220 ترجمة أم كلثوم بنت علي.

(6) أمالي احمد بن عيسى "العلوم":368/1 . شرح التجريد للإمام المؤيد بالله: 342/3.

(16) جاء في عدة روايات أن الإمام علي كان يأبى أن ينقض شيئاً مما أمضاه عمر بن الخطاب، وكان يقول: لم أكن لأحل عقدة عقدها عمر[1].

ذلك هو الموقف العام للإمام علي ممن تقدمه، قد روي من طرق مختلفة، واحتفت به مختلف المصادر الإسلامية، وذلك ما عرفه عنه أئمة الزَّيدية وعلمائهم، الذين جاء عنهم ما يؤكد معنى تلك الروايات، ومنها:

* ما روى شيخ الزَّيدية الحافظ أحمد بن الحسن الكنّي، عن الإمام زيد بن علي أنه قال: «كانت منْزلة علي بن أبي طالب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منزلة هارون من موسى، إذ قال له: ﴿**اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ**﴾ [الأعراف/142]. فألصق كَلْكَله[2] ما رأى صلاحاً، فلما رأى الفساد بسط يده، وشهر سيفه، ودعا إلى ربه، وبين أنه كان خليفة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، كما كان هارون خليفة موسى»[3].

ومعلوم أن الإمام علي لم يبسط يده ويشهر سيفه على أبي بكر ولا عمر ولا عثمان، وهو قادر على ذلك ولكنه سالم ما سلمت أمور المسلمين.

* وجزم الإمام الموفق بالله الحسن بن إسماعيل الجرجاني: «إن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كان يوليهم الذكر الجميل، ويثني عليهم الثناء الحسن»[4].

* وقال ذكر العلامة حميد الشهيد: «وأما المتقدمين على علي عليه السلام

---

(1) أخرجه الدار قطني في فضائل الصَّحابة (3) عن الشعبي .

(2) الكلكل : الصدر من كل شيء.

(3) الدرر الفرائد – خ. ج/ 3 لوحة 290، المنهاج للقرشي. والتحقيق للإمام يحي بن حمزة ـ مخطوط.

(4) التحقيق في التكفير والتفسيق للإمام يحي بن حمزة ـ مخطوط.

فتظلم منهم في تقدمهم عليه، ولم ينقل عنه ناقل أنه سبهم - حاشاه - ولا هلّكهم»[1].

* ورجح العـلاَّمة يحي بن الحسن القرشي: «الظاهر من حاله رضي الله عنه المناصرة لهم، والمعاضدة لهم، والمشاورة، والمدح، والصلاة خلفهم، والدعاء لهم باسم الخلافة، وخرج مع أبي بـكر في قتال أهل الردة، وأخذ نصيبه من الفيء، حتى كانت الحنفيَّة أم ولده محمد من سبايا أهل الردة. والمشهور من حال عمر رضي الله عنه مشاورته، والتعويل عليه في المهمات، والرجوع إليه في المعضلات»[2].

* وأكد الإمام المهدي أحمد بن يحي المرتضى: «أنه قد تواتر لنا عن علي عليه السلام والصالحين من ذريته معاملتهم إياهم معاملة المؤمنين الخلص في تروك وأفعال وأقوال وهم أهل الحق، فكيف يكون من لم يكن له حق عندهم أشد غضباً عليهم»[3].

* وقال العـلاَّمة النجري: «وقد كان علي يعظمهم، ويغزو معهم، ويصلي خلفهم، ويأخذ نصيبه من الخمس، ويقول فيهم خيراً»[4].

* ونظم السيد صارم الدين الوزير موقف الإمام علي، فقال في قصيدته (البسامة)[5]:

---

(1) الإيضاح لما خفا 218ـ 219.

(2) منهاج القرشي ـ مخطوط.

(3) الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط .

(4) شرح القلائد ـ مخطوط .

(5) انظر: مآثر الأبرار 231/1 (شرح البسامة). والفري في البيت الثاني يعني: الأَمرُ العَظيم، كما في قول الله عز وجل: " لقد جِئْتِ شيئاً فَرِيّا "

وما رَأى صرمهم رأياً لأن لهم سوابقاً وهو بالصبر الجميل حري
أغضـى وجامل فاخترنا مجاملة وسامح القوم في أمر أتوه فري
وقد تجرم منهم في الذي فعلوا وما تعدى إلى سب ولا هذر
وحين رضَّى رضينا ما ارتضاه لنا تجرماً ورضاً منا على الأثر
فرضِّ عنهم كما رضَّى أبو حسنٍ أو قف عن السب إما كنت ذا حذر

وهذا لا يتعارض من كل وجه مع بعض الروايات التي تشير إلى أن الإمام علياً لم يكن راضياً عما جرى في اجتماع السقيفة، ولا بالطريقة التي تمت بها بيعة كل واحد من الخلفاء قَبْلَه، وأنه كان يرى لنفسه حقاً في الخلافة؛ لأن ما صُحح من ذلك لم يخرج عن حد العَتَب المعهود بين المؤمنين، ولم يتجاوز الاعتراض والتعبير عن الموقف بالطرق المشروعة، ومن ذلك :

* ما روى البخاري ومسلم وابن حبان وغيرهم عن عائشة أن علياً لم يبايع أبا بـكر إلا بعد ستة أشهر. وهذا احتجاج عليٍّ، إذ لو كان يشعر بالرضا التام؛ لَمَا تأخر عما سبقه إليه غيره من المسلمين، مهما كانت الظروف، بل جاء في الرواية نفسها: أن علياً قال لأبي بـكر: «إننا لم ننفس عليك خيراً ساقه الله إليك، ولكنا نرى لنا في هذا الأمر نصيباً، فاستبددت به علينا، فوجدنا في أنفسنا»[1].

* وروى ابن شبة والطبري وابن الأثير، أن عبد الرحمن بن عوف طلب من علي البيعة على الكتاب والسنة وسيرة الشيخين!! فقال علي: بل على كتاب الله

---

(1) صحيح البخاري رقم (4240) ومسلم (3391) وابن حبان (4900) وانظر: تاريخ الطبري 305/3 وتاريخ ابن الأثير 325/2.

وسنة رسول الله وأجتهد رأيي. فعدل عنه إلى عثمان، وقال له مثلما قال لعلي، فقبل عثمان فبايعه عبد الرحمن، ولما رفع عبد الرحمن يد عثمان مبايعاً قال علي: ليس هذا أول يوم تظاهرتم فيه علينا، فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون[1]. وتذكر الروايات أنه بايع وهو يقول: «خدعة وأيما خدعة»[2]!

* وفي نفس الاتجاه جاء في (نهج البلاغة) أن الإمام علي قال في خطبة له: « أما والله لقد تقمصها فلان، وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحاء، ينحدر عني السيل، ولا يرقى إلي الطير، فسدلت دونها ثوبا، وطويت عنها كشحا، وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربه. فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجا، أرى تراثي نهبا.

حتى مضى الأول لسبيله، فأدلى بها إلى فلان بعده. فيا عجبا!! بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته - لشد ما تشطرا ضرعيها! - فصبرت على طول المدة، وشدة المحنة، حتى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم أني أحدهم. فيالله وللشورى! متى اعترض الريب فيَّ مع الأول منهم، حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر! لكني أسففت إذ أسفوا، وطرت إذ طاروا، فصغى رجل منهم لضغنه، ومال الآخر لصهره، مع هن وهن. إلى أن قام ثالث القوم، نافجا حضنيه بين نثيله ومعتلفه، وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضم

(1) تاريخ بن شبة (1477)، تاريخ الطبري 233/4، وتاريخ ابن الاثير 478/1. وتاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة أربع وعشرين).

(2) أنظر تفاصيل القصة في تاريخ الاسلام للذهبي (عهد الخلفاء) 305 – 305.

الإبل نبتة الربيع، إلى أن انتكث عليه فتله، وأجهز عليه عمله، وكبت به بطنته»[1].

وفي التعليق على هذه الخطبة قال الإمام عبد الله بن حمزة: « ما روت الإمامية والزيدية من قوله: «والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة، وهو يعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى لا ترقى إليَّ الطير ولا غثاء السيل». فإنَّا نقول: وكذلك الأمر؛ لأن أبا بكر لم يكن ينكر شرف بيته ولا علو صيته، وأنه - كما قال - من الرئاسة بمحل القطب من الرحى، وأنه في علو شرفه بقرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحيث لا يرقى إليه الطير ولا غثاء السيل؛ ولكن ما في هذا ما يدل على أنه علم إمامته ضرورة؛ لأنه لم يصرح بلفظ علمه بالإمامة، وإنما ذكر أنه علم أنه محلها ومستحقها، ومن يعتذر له يقول: إنه لا يشك في ذلك، وإنما تقدم، وقبل البيعة مخافة الفتنة، وأن يتراخى فتثب عليها الأنصار فتخرج عن قريش، ولهذا استقال لما استقر الأمر، وقال: «من يأخذها بما فيها». وكذلك قوله: «وليتكم ولست بخيركم» [2].

* وفي نهج البلاغة - أيضاً - أن الإمام علي سئل: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به؟ فقال: « قَدِ اسْتَعْلَمْتَ فَاعْلَمْ: أما الاستبداد علينا بهذا المقام ونحن الأعلون نسبا، والأشد بالرسول نوطا، فإنها كانت أثرة شحت عليها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين، والحكم الله، والمعود إليه القيامة»[3]. وقد ذكر الإمام عبد الله بن حمزة في (الشافي) أن هذا الكلام قيل

---

(1) نهج البلاغة الخطبة (3) .

(2) العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين ورد شبه الروافض الغالين ص53.

(3) نهج البلاغة من كلام له (162) .

في شأن معاوية وأصحابه [1].

* وفيه أنه قال: «فوالله ما زلت مدفوعا عن حقي، مستأثرا علي، منذ قبض الله تعالى نبيه (صلى الله عليه وآله) حتى يوم الناس هذا»[2].

* وفيه أنه قال: «اللَّهُمَّ إني أستعديك على قريش ومن أعانهم! فإنهم قطعوا رحمي، وصغروا عظيم منزلتي، وأجمعوا على منازعتي أمرا هو لي. ثم قالوا: ألا إن في الحق أن تأخذه، وفي الحق أن تتركه»[3].

فهذه الروايات الواردة في كتاب (نهج البلاغة) لم تخرج عن المعتاد من انتقاد بعض تصرفات الخلفاء فيما يتعلق بالخلافة، ولا يدل شيء منها على عداوة أو قطيعة، فضلاً عن البراءة والتفسيق.

ولو كان فيها شيء من ذلك لوجب رده، لمعارضته ما قدمنا؛ لأنه أصح وأصرح وأشهر، لاسيما وأن روايات (نهج البلاغة) أحادية مرسلة لا تفيد الظن إلا مع شواهد من طرق أخرى، فكيف بالقطع الذي يتطلبه الولاء والبراء!!

قال الإمام يحي بن حمزة في شرح كلام للإمام علي في لوم الخلفاء: «إن في كلام أمير المؤمنين مَوْجِدة على القوم فيما كان منهم من الاستئثار، من غير أن يصدر منه قول أو فعل يثلم الدين، ويكون قاطعاً للموالاة، وهذا هو الذي عليه أفاضل أهل البيت وعلماؤهم»[4].

(1) الشافي 166/1. للإمام عبد الله بن حمزة.
(2) نهج البلاغة من كلام له (6) .
(3) نهج البلاغة من كلام له (172) .
(4) الديباج الوضي شرح كلام الإمام علي رقم (152)

فهذه جملة نصوص تجمع المتفرق، وتوضح الملتبس، بصرف النظر عن مدى صحة الروايات المذكورة في (نهج البلاغة) أو غيره، فهي إلى جانب ما تقدم من روايات مختلفة المصادر والدلالات ترشد إلى مجمل موقف الإمام علي تجاه الخلفاء.

أما البراءة من الخلفاء، فيرى علماء الزَّيدية أنه لم يصح عنه شيء منه وأنه لم يتعد في نقده الحد المشروع، وذكر بعضهم أن الأمويين كانوا أول من روَّج للقول بأن الإمام علي كان على عداوة مع الخلفاء، وأن موقفه منهم كان حادا إلى درجة القطيعة.

فقد روى الإمام عبد الله بن حمزة أن معاوية كتب رسالة إلى الإمام علي أثنى فيها على الخلفاء الثلاثة واتهمه فيها بحسدهم والتمرد عليهم. فرد عليه الإمام علي بكلام جاء فيه - عن أبي بكر وعمر -: «لعمري إن مكانهم في الإسلام عظيم، وذكرت أن عثمان كان في الفضل ثالثاً، فإن كان محسنا فسيلقى ربا شكوراً، يضاعف له الحسنات، ويجزيه الثواب العظيم، وإن يك مسيئا فسيلقى رباً غفورا لا يتعاظم ذنب يعفوه». وعقب بقوله: «فهذا رأي علي في أبي بكر وعمر وعثمان، فهل علمت أيها السامع أنا زدنا على قوله حرفا أو نقصناه ومعاذ الله»[1].

ونتيجة لسوء التفكير، وحمية العصبية، وقع أكثر الإمامية والجارودية، فيما أراد خصوم الإمام علي من التشكيك في موقف الإمام علي تجاه الخلفاء، فمارسوا تشيعهم، ولكن وفق منهج معاوية.

---

(1) الشافي 170/1. وقد تقدم ذكر رسالة معاوية وجواب الإمام علي، نقلا عن أخبار صفين.

أما الزَّيدية فكانوا أكثر حذرا؛ إذ لم يقصِّروا في بيان سلامة موقف الإمام علي من الخلفاء، وكيف أنه اقتصر على النَّقد والمؤاخذة دون سب وتجريح.

* فأكد الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني: «إن أمير المؤمنين لم يصدر من جهته رمي لمن تقدمه بكفر ولا فسق، مع مخالفتهم له في الإمامة»[1].

* وقال الإمام المهدي أحمد بن يحيي المرتضى : «فاعلم أنه لم يُسمع عن أحد من أمة محمد نقل عن علي عليه السلام ولا عن الحسنين وإخوتهما والأئمة من أولادهما سباً صريحاً، أو ذماً صريحاً فاضحاً لأحد من الخلفاء الثلاثة»[2].

* وجزم شيخ الزَّيدية أبو القاسم البستي: « إنه لم يتواتر عن علي عليه السلام وأولاده البراءة منهم»[3].

* وأجاب الإمام عبد الله بن حمزة من سأله عن حكم المشايخ؟ فقال: «لنا أئمة نرجع إليهم في أمور ديننا، ونُقْدِم حيث أقدمُوا، ونحجم حيث أحجموا، وهم: علي وولداه عليهم أفضل السلام والحادث عليهم وغضبنا فيهم، ولم نعلم أحداً منهم سبَّ أحداً من الصَّحابة ولا لعنه ولا شتمه، لا في مدة حياتهم، ولا بعد وفاتهم»[4].

قال أيضاً: «إنا نعلم أن علياً عليه السلام لم يكن يعاملهم معاملة الفاسق والمنافق، بل يعاتبهم، وينعي عليهم أفعالهم، ولا يسبهم، ولا نعلم منه البراءة

---

(1) المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط ـ نقلاً عن كتاب (الهوسميات).
(2) الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط .
(3) التحقيق في الإكفار والتفسيق ـ مخطوط، نقله عنه في مآثر الأبرار 231/1ـ 232
(4) المجموع المنصوري 2/ 2 مسألة في الصَّحابة الذين تقـدموا على علي.

منهم، كما كان يظهر البراءة من الفساق والمنافقين»[1].

وخَلُصَ إلى: « أنَّ أمير المؤمنين هو القدوة، ولم يُعلم من حاله عليه السلام لعنُ القوم ولا التبرؤ منهم، ولا تفسيقُهم، وهو قدوتنا، فلا نزيد على حدِّه الذي وصل إليه، ولا ننقِصُ شيئًا، لأنَّه إمامنا وإمام المتقين، وعلى المأموم إتباع آثار إمامه ومقاله، فإنْ تعدى خالف وظلم»[2].

الإمامين السبطين الحسن و الحسين

لم يختلف موقف أبناء علي وأهل بيته عن موقفه تجاه الخلفاء الراشدين، ومما روي عن الإمامين الحسن والحسين:

(1) ما ذكر العـلاَّمة يحيي بن الحسن القرشي: أنه رُوي عن الحسن والحسين الموالاة للخلفاء والمناصرة لهم والمدح، وإظهار القول الجميل، ولم يرو أحد من أهل النقل أنهما أساءا القول في الخلفاء[3].

(2) واستدل الإمام المهدي أحمد بن يحيي المرتضى؛ على سلامة موقف الحسنين من الخلفاء، بِعِدّة روايات[4]:

الأولى: ما رواه الإمام المؤيد بالله يحيي بن حمزة قدس الله روحه في كتاب (التحقيق) عن الحسن بن علي أنه قال: لقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بـكر أن يصلي بالناس وإني لمشاهد، فرضينا لدنيانا من رضيه

---

(1) العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين ورد شبه الروافض الغالين ص 50.

(2) تلقيح الألباب للسيد الهادي بن إبراهيم الوزير، نقلاً عن (الكاشف للإشكال) للإمام عبد الله بن حمزة.

(3) انظر: مناج المتقين - مخطوط – الجزء الثاني/ القول في أحوال أئمة في الصحابة.

(4) انظر: الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط.

رسول الله لديننا[1].

الثانية: ما رواه الشيخ أبو القاسم البستي: أن الحسن بن علي رضي الله عنهما كتب إلى أهل البصرة كتاب الدعوة وترحم على أبي بكر وعمر، ثم قال: إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم وكان الناس على ضلالة، فهدى به الخلق، ثم قبضه ونحن أحق الناس بمكانه، غير أن قوماً تقدمونا واجتهدوا في طلب الحق، فكففنا عنهم تحرياً لإطفاء نار الفتنة حتى حدث الفساد.

الثالثة: ما رواه الإمام يحي أن عمر لما وضع الديوان وفرض العطاء للمهاجرين والأنصار، وفرض للحسن والحسين نصيباً جزلاً، وفرض لولده عبد الله أقل من أحدهما، فقال عبد الله لأبيه: لِمَ فرضت حقي دون حقهما؟ فقال له: ائتني بأبٍ مثل أبيهما وجد مثل جدهما وأم مثل أمهما. وهذه مقالة من ليس بينه وبينهم عداوة ولا بغضاء[2].

(3) ذكر الشهيد حميد المحلي رسالة للحسن بن علي، إلى معاوية بن ابي سفيان جاء فيها: «وقد تعجبنا لتوثب المتوثبين علينا في حقنا وسلطان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وإن كانوا ذوي فضيلة وسابقة في الإسلام فأمسكنا عن منازعتهم مخافة على الدين أن يجد المنافقون والأحزاب بذلك مغمزاً يثلمونه به، أو يكون لهم بذلك سبب لما أرادوا به من فساده»[3].

---

(1) وهذه الرواية ذكرها الإمام يحي في (الشامل) الجزء الرابع. وجاءت في أسد الغابة (ترجمة أبي بكر) عن الحسن البصري عن علي، وكذلك رواها ابن عساكر في تاريخ دمشق 265/30.

(2) ذكر الإمام يحي هذه الرواية في (الشامل في أصول الدين) ـ مخطوط ـ الجزء الرابع.

(3) الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية 169/1. مقاتل الطالبيين 56.

(4) ذَكر العـلاَّمة يحيي بن الحسين بن القاسم أن علياً والحسن والحسين كانوا يرضون على الشيخين أبي بـكر وعمر[1].

وأما ما روى السيد حميدان عن الإمام الحسن بن علي أنه ذكر في خطبته التي خطب في الناس بها بعد مهادنته معاوية: أن الذي ألجأه إلى المهادنة هو الذي ألجأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى دخول الغار، وألجأ أمير المؤمنين إلى مبايعة أبي بـكر[2]. فليس فيه سباب ولا يدل على براءة، وإنما أراد أن يبين للناقمين عليه أن ثَمَّ مواقف يفرضها الواقع، كما هو حال من سبقه من أهل بيته. والعمل بما تقتضيه مصلحة الدين هو منهج المؤمنين، ولو كانت بيعة علي لأبي بـكر خطيئة ما ارتكبها، فقد كان ممن لا تأخذه في الله لومة لائم.

الإمام زين العابدين علي بن الحسين (94هـ)

(1) روى شيخ الزَّيدية أبو القاسم البستي، أن الإمام علي بن الحسـين زين العابـدين سمع رجـلاً يسب أبا بـكر وعمر رضي الله عنهما، فقال له: «هل أنـت من ﴿**الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ**﴾ [الحشر/8]؟ يعني: المهاجرين. فقال الرجل: لا. قال: فهل أنت من ﴿**الَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [الحشر/9]؟ يعني: الأنصار. قال الرجل: لا.

---

(1) الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى 239.

(2) مجموع السيد حميدان 294 كتاب (المنتزع من أقوال الأئمة)

قال: إذا لم تكن من هؤلاء ولا هؤلاء، فانا أشهد أنك لست من ﴿**وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾ [الحشر/10]»[1]!

(2) وروى مسند الزَّيدية وحافظهم الشيخ أحمد بن الحسن الكني، أن الإمام زيد بن علي سمع رجلاً يروي عن أبيه أنه تبرأ من أبي بكر وعمر، فقال: «لا تكذب على أبي، إن أبي كان يجنبني عن كل شر، حتى اللقمة الحارة. أفتراه يخبرك بأن دينك وإسلامك لا يتم إلا بالتبرؤ منهما، ويهملني عن التعريف بذلك؟!» [2]. والرجل الراوي محمد بن علي بن النعمان الأحول الملقب لدى الزيدية بـ«شيطان الطاق».

(3) وعن أبي حازم، قال: سئل علي بن الحسين رضي الله عن منزلة أبي بكر وعمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال: كمنزلتهما اليوم، هما ضجيعاه[3].

(4) وعن جعفر الصَّادق، عن أبيه محمد الباقر؛ أن رجلاً جاء إلى أبيه زين العابدين علي بن الحسين، فقال له: أخبرني عن أبي بكر، فقال: عن الصديق؟ فقال الرجل: وتسميه الصديق؟! فقال له: ثكلتك أمك! قد سماه صديقاً من هو

---

(1) قواعد عقائد آل محمد ـ خ 295، عن كتاب التحقيق للبستي، ورواه من الإمامية الأردبيلي في كاشفة الغمة 78/2. والدارقطني في فضائل الصَّحابة (36)، وابن عساكر تاريخ دمشق389/41 من طرق.

(2) التحقيق في التكفير والتفسيق للإمام يحي بن حمزة ـ مخطوط، ومنهاج المتقين للقرشي ـ مخطوط

(3) أخرجه البيهقي في الاعتقاد (345) و الدار قطني في فضائل الصَّحابة (35). وابن عساكر في تاريخ دمشق 388/41 من عدة طرق.

خير مني ومنك؛ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمهاجرون والأنصار؛ ومن لم يسمه صديقاً، فلا صدق الله قولَهُ في الدنيا ولا في الآخرة [1].

(5) وعن أبي جعفر محمد الباقر، أنه قيل له: إن فلاناً حدثني أن علي بن الحسين قال: ﴿**وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ**﴾ [الحجر/47] ، نزلت في أبي بكر وعمر وعلي، قال: والله فيهم نزلت؛ ففي من نزلت إلا فيهم؟! قيل: فأي غل هو؟ قال: غل الجاهلية؛ إن بني تيم وبني عدي وبني هاشم، كان بينهم شيء في الجاهلية، فلما أسلم هَؤلاءِ القومُ تحابوا، فأخذتْ أبَا بكر الخاصرةُ، فجعل علي يسخن يده ويكمد بها خاصرةَ أبي بكر، فنزلت هذه الآية فيهم[2].

(6) وذكر الإمام المهدي أحمد بن يحيي المرتضى أنه روي عن علي بن الحسين الثناء الحسن فيهما والوصف الجميل [3].

(7) وقال العلاَّمة المؤرخ محمد بن علي الزحيف: «رُوِينَا عن زين العابدين أنه ترحم عليهما». يعني الشيخين أبا بكر وعمر[4].

الإمام الباقر محمد بن علي بن الحسين

كان الإمام الباقر من أكثر الأئمة ابتلاء بالكذابين والمتقولين عليه، لاسيما

---

(1) أخرجه الدار قطني في الفضائل (60). وابن عساكر في التاريخ 41/ 390.

(2) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في فضائل الصَّحابة (116). من طريق علي بن هاشم عن كثير النواء وهما من الثقات عند الزيدية.

(3) انظر: الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط.

(4) مآثر الأبرار 233/1. للعلامة محمد بن علي الزحيف وهو من مشاهير مؤرخي الزيدية، توفي (916هـ).

فيما يتعلق بموقفه من كبار الصَّحابة، لذلك كان حريصاً على استغلال أي مناسبة لبيان موقفه وموقف أهل بيته، حتى قال الإمام يحي بن حمزة: والمأثور عن الباقر شدة المحبة وعظم الثناء على الشيخين والموالاة لهما كما أثر عن أسلافه[1].

والمروي عن الإمام الباقر في ذلك الشأن روايات كثيرة، يصعب استقصاؤها، فنكتفي بجزء منها، خصوصاً تلك التي تروى من طريق الرواة الموثقون عند الزيدية:

(1) عن أبي حنيفة النعمان، أنه لما قدم المدينة سألَ أبا جعفر محمد الباقر عن أبي بكر وعمر، فترحم عليهما، فقال له أبو حنيفة: إنهم يقولون عندنا بالعراق: إنك تتبرأ منهما، فقال: معاذ الله؛ كذبوا ورب الكعبة. ثم ذكر لأبي حنيفة تزويجَ علي ابنتَه أم كلثوم بنت فاطمة من عمر، مشيرا إلى أنه لو لم يكن لها أهلاً لما زوجه إياها، فقال له أبو حنيفة: لو كتبت إليهم؛ فقال: لا يطيعونني بالكتب[2].

(2) عن جابر الجعفي قال، قال لي محمد بن علي يا جابر بلغني أن قوماً بالعراق يزعمون أنهم يحبوننا ويتناولون أبا بكر وعمر ويزعمون أني أمرتهم بذلك فأبلغهم أني إلى الله منهم برئ والذي نفس محمد بيده لو وليت لتقربت إلى الله بدمائهم لا نالتني شفاعة محمد إن لم أكن أستغفر لهما وأترحم عليهما [3].

---

(1) حكاه عنه الإمام عز الدين بن الحسن في المعراج ـ مخطوط.

(2) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق 54/ 289، مطولاً.

(3) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق 54/ 628 .

(3) عن كثير النواء، قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي الباقر، عن أبي بـكر، وعمر، فتولاهما أبو جعفر، قلت : إنهم يزعمون أن هذا، منكم تقية، فقال : إنما يخاف الأحياء ولا يخاف الأموات، فعل الله بهشام بن عبد الملك كذا وكذا [1].

(4) وعن جابر، قال : سألت أبا جعفر الباقر : هل كان أحد من أهل البيت يسب أبا بـكر وعمر ؟ قال : معاذ الله، بل يتولونهما، ويستغفرون لهما، ويترحمون عليهما[2].

(5) وعن عيسى بن دينار المؤذن، قال : سألت أبا جعفر عن أبى بـكر وعمر ؟ فقال: مسلمين رحمهما الله؟ فقلت له : أتولاهما وأستغفر لهما ؟ فقال : نعم . قلت : أتأمرني بذلك ؟ قال : نعم ثلاثا، فما أصابك فيهما فعلى عاتقي، وقال بيده على عاتقيه، وقال : كان علي بالكوفة خمس سنين، فما قال لهما إلا خيرا، ولا قال لهما أبي إلا خيرا، ولا أقول إلا خيرا [3].

(6) وعن كثير النواء، قال : قلت لأبي جعفر محمد بن علي: جعلني الله فداك، أرأيت أبا بـكر وعمر، هل ظلماكـم من حقكـم شيئا، أو قال: ذهبا من حقكـم بشيء، فقال: لا، والذي أنزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرا، ما ظلمانا من حقنا مثقال حبة من خردل، قلت: جعلت فداك أفأتولاهما؟ قال: نعم ويحك، تولهما في الدنيا والآخرة، وما أصابك ففي عنقي، ثم قال : فعل الله

(1) أخرجه الدار قطني في فضائل الصَّحابة (42).

(2) أخرجه ابن عساكر 284/54، والدار قطني في فضائل الصَّحابة (62).

(3) احتج به الإمام يحيى في (الديباج الوضي في شرح لام الوصي). وأخرجه الدار قطني في فضائل الصَّحابة (38).

بالمغيرة وبنان، فإنهما كذبا علينا أهل البيت[1].

(7) عن محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر محمد بن علي قال : من لم يعرف فضل أبي بـكر وعمر فقد جهل السنة، بغض أبي بـكر وعمر نفاق، وبغض الأنصار نفاق[2].

(8) وعن بسام بن عبد الله الصيرفي، قال : سألت أبا جعفر قلت : ما تقول في أبي بـكر وعمر ؟ فقال: والله إني لأتولاهما وأستغفر لهما، وما أدركت أحدا من أهل بيتي إلا وهو يتولاهما[3].

(9) وعن حكيم بن جبير، قال : سألت أبا جعفر عن من ينتقص أبا بـكر وعمر؟ فقال : أولئك المراق[4].

(10) وعن جابر، عن محمد بن علي، قال : أجمع بنو فاطمة عليهم السلام على أن يقولوا في أبي بـكر وعمر أحسن ما يكون من القول[5].

(11) عن عروة بن عبد الله الجعفي، قال : سألت أبا جعفر محمد بن علي، ما قولك في حلية السيف ؟ قال : لا بأس به، قد حلى أبو بـكر الصديق رضي

---

(1) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة 1/ 201 و أبو بـكر الجوهري في كتاب السقيفة وفدك 108، وابن عساكر في تاريخ دمشق 289/54. ورواه الدار قطني في الفضائل (41) عن كثير أبي إسماعيل، قال : سألت أبا جعفر عن أبي بـكر وعمر، فقال : بغض أبي بـكر وعمر نفاق، وبغض الأنصار نفاق . يا كثير من شك فيهما، فقد شك في السنة، تولهما فما أصابك ففي عنقي

(2) احتج به الإمام يحي بن حمزة في (الديباج) والديلمي في (القواعد). وأخرجه الدار قطني في فضائل الصَّحابة (33) وليس فيه: بغض أبي بـكر وعمر نفاق، وبغض الأنصار نفاق.

(3) أخرجه الدار قطني في فضائل الصَّحابة (37).

(4) أخرجه الدار قطني في فضائل الصَّحابة (43).

(5) أخرجه الدار قطني في فضائل الصَّحابة (58).

الله عنه سيفه، قلت: وتقول : الصديق ؟ قال: فوثب وثبة استقبل القبلة، ثم قال : نعم، الصديق، فمن لم يقل له الصديق فلا صدق الله قوله في الدنيا ولا في الآخرة[1].

(12) وعن سالم بن أبي الجعد، قلت : يا أبا عبد الله أكان أبو بكر أول القوم إسلاما ؟ قال : لا . فقلت : فبأي شيء علا وسبق حتى لا يذكر أحد غيره ؟ قال: لأنه كان خيرهم إسلاما، يوم أسلم، ثم لم يزل كذلك حتى قبضه الله على ذلك[2].

(13) وعن سالم بن أبي حفصة قال سألت أبا جعفر وجعفراً، عن أبي بكر وعمر فقالا تولاهما وابرأ من عدوهما فإنهما كانا إماما هدى[3].

(14) عن سفيان الثوري عن جعفر بن محمد قال، قال لي أبي يا بني إن سب أبي بكر وعمر من الكبائر فلا تصل خلف من يقع فيهما[4].

(15) وروى القاضي جعفر بن أحمد في (الخلاصة)[5] أن الكميت بن زيد وكان من رجال الشيعة أنشد بين يدي الباقر قصيدته التي منها:

ويوم الدوح دوح غدير خُمّ أبان له الولاية لو أطيعا

---

(1) أخرجه الدار قطني في فضائل الصَّحابة (61). ورواه من الإماميةذكره الشيخ الأردبيلي في كاشفة الغمة في معرفة الائمة 360/2.

(2) أخرجه الدار قطني في فضائل الصَّحابة (73).

(3) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق 54/ 285 من طرق عن سالم وسدير الصيرفي، وهما من رجال الشيعة.

(4) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد 97/11 ، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق 54/ 288 .

(5) خلاصة الفوائد ـ مخطوط.

ولكن الرجال تبايعوها فلم أر مثلها خطراً مبيعا

ولم أبلغ بهم لعناً ولكن أساء بذاك أولهم صنيعا

فلم ينكر عليه الباقر، ولم يؤاخذه في ذلك. وهو القائل أيضاً:

أهوى علياً أمير المؤمنين ولا ألوم يوماً أبا بكر ولا عمرا

ولا أقول وإن لم يعطيا فدكا بنت النبي ولا ميراثه كفرا

وفي اتجاه آخر روى السيد حميدان عنه، أنه ذكر في مناظرته للحروري أن الشيخين مغتصبان لموضع قبريهما من دار رسول الله صلى الله عليه وآله[1].

ولكن تلك الرواية ليس لها أصل في كتب الزيدية، وفيها من الجهالة ما ننزه الإمام محمد الباقر عن مثله، إذ لا يصح القول بأن الميت يغتصب شيئاً بعد موته وينسب إليه ذنبه، ولم يرو أن علياً اعترض على دفنهما جوار أبيها.

الإمام الشهيد زيد بن علي بن الحسين

كان الأموين قد وضعوا دعوات التغيير وحركات الإصلاح - التي كانت تستهدف حكمهم - في إطار الثورة على منهج الخلفاء ، خصوصاً إذا كان قادتها من أبناء علي وأنصارهم، وفي ذلك السياق توهم العامة أن ثورة الإمام زيد ثورة شيعية تستهدف أتباع مدرسة الخلفاء، وساعد على ذلك وجود تيار من الغلاة يطالبون بموقف فجّ من الخلفاء الراشدين ثمناً للنصرة والتأييد.

ولكن الإمام زيد كان صاحب مبدأ وقضية، لا ينطلق فيها من ردود فعل عاطفية، فلم يساوم، ولم يتردد في شرح ما يراه صواباً، فبين أنه يفرِّق بين منهج

---

(1) مجموع السيد حميدان 296 كتاب (المنتزع من أقوال الأئمة)

السلطة المستبدة التي يريد الخروج عليها، ومنهج الخلفاء الراشدين، موضحاً أن ثورته ضد حكم بني أمية جاء نتيجة لما يرتكبونه من ظلم وجور يطال المجتمع ، وليس له علاقة بموضوع الراشدين وما جرى في زمانهم.

وبذلك استطاع أن يجمع تحت رايته كوكبة من كبار علماء المسلمين من مختلف التيارات والمذاهب، فعندما نستعرض بعض أسماء أنصاره ومبايعيه نجد فيهم قائمة طويلة من كبار العلماء الذين كان عليهم مدار رواية الحديث في صحاح ومسانيد أهل السنة، مثل: منصور بن المعتمر، وزبيد اليامي، وسلمة بن كهيل، وهشيم بن بشير، وسعيد بن خثيم الهلالي، وسليمان الأعمش، وعباد بن كثير، وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وفضيل بن مرزوق، والمطلب بن زياد. وغيرهم[1]، فضلاً عن فضلاء الشيعة والمعتزلة وحتى الخوارج. وفي بيان موقفه من أبي بكر وعمر جاء عن الإمام زيد روايات كثيرة منها:

(1) عن هاشم بن البريد، قال: قال لي زيد بن علي: يا هاشم، اعلم أن البراءة من أبي بكر وعمر البراءةَ من علي، فإن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر[2].

---

(1) انظر تهذيب الكمال 96/10. وقد أفردت لأصحاب الإمام زيد كتابا ضمنته تراجم من روى عنه ومن أيده ومن قاتل معه.

(2) استشهد به الإمام يحي في (الديباج الوضي)، والديلمي في قواعد قائد آل محمد ـ مخطوط. وأخرجه مسنداً كل من: الدارقطني في فضائل الصَّحابة (48). والضياء المقدسي في النهي عن سب الأصحاب (15) وابن عساكر في تاريخ دمشق 461/19، وفيه إضافة عثمان. وهو في أنساب الأشراف للبلاذري 241/1.

(2) وعن عيسى بن زيد: قال زيد بن علي للروافض: انطلق الخوارج فبرئتْ ممن دون أبي بـكر وعمر، ولم يستطيعوا أن يقولوا فيهما شيئاً، وانطلقتم أنتم فطفرتم فوق ذلك فبرئتم منهما، فمن بقي ؟ فوالله ما بقي أحد إلا برئتم منه[1].

(3) وعن آدم بن عبد الله الخثعمي وكان من أصحاب زيد بن علي قال سألت زيد بن علي عن قول الله عز وجل " والسابقون السابقون أولئك المقربون " من هؤلاء قال أبو بـكر وعمر، ثم قال لا أنالني الله شفاعة جدي إن لم أوالهما[2].

(4) وروي أن أبا الخطاب وجماعة من الغلاة دخلوا على الإمام زيد، فسألوه عن مذهبه، فقال: «إني أبرأ إلى الله من المشبهة الذين شبهوا الله بخلقه، ومن المجبرة الذين حملوا ذنوبهم على الله، ومن المرجئة الذين طمعوا الفساق في عفو الله، ومن المارقة الذين كفروا أمير المؤمنين، ومن الرافضة الذين كفروا أبا بـكر وعمر»[3].

(5) وروى الحافظ ابن عقدة عن إلى كثير النواء، قال سألت زيد بن علي عن أبي بـكر وعمر؟ فقال: تولهما. قلت: كيف تقول فيمن يبرأ منهما؟ قال: ابرأ منه حتى تموت[4].

(6) وعن فضيل بن مرزوق قال، قال زيد بن علي: «أما أنا فلو كنت مكان

---

(1) أخرجه الدارقطني في فضائل الصَّحابة (47) .

(2) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق 461/19. عن طريق رواة موثقون عند الزيدية.

(3) حكاه الشيخ محمد مُدَاعس عن (مشكاة الأنوار) للفقيه بدر الدين الزبيري الديلمي المؤيدي، الزيدي .

(4) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق 461/19. واحتج به ابن مُداعس في الكاشف الأمين ، مخطوط.

أبي بـكر رضي الله عنه؛ لحكمت بمثل ما حكم به في فدك» [1].

(7) وعن محمد بن سالم، قال: كان عندنا زيد بن علي، فذكر أبا بـكر، فجاء بعض الاعتراض، فقال زيد: مه يا محمد بن سالم لو كنت حاضرا ما كنت تصنع؟ قلت: كنت أصنع كما صنع علي. قال: فارض بما صنع علي[2].

(8) وعن السدي قال أتيت زيد بن علي وهو في بارق - حي من أحياء الكوفة - فقلت أنتم سادتنا وأنتم ولاة أمرنا، ما تقول في أبي بـكر وعمر؟ قال تولهما[3].

(9) وعن هاشم بن البريد، عن زيد بن علي، قال: أبو بـكر الصديق إمام الشاكرين ثم قرأ وسيجزي الله الشاكرين[4].

وذلــك ما عرفه علماء وأئمة الزَّيدية عن إمامهم ودونوه في كتبهم.

* فقال الإمام يحيى بن حمزة: «روي أن الإمام زيد بن علي كان كثير الثناء على الشيخين أبي بـكر وعمر والترحم عليهما، وينهى عن سبهما، ويعاقب على

---

(1) استدل به الإمام يحيى بن حمزة في "التحقيق". وحكاه عنه الإمام عز الدين في "المعراج" . ورواه حماد بن إسحاق في "تركة النبي" (60)، و الدار قطني في "الفضائل" (46) والبيهقي في "السنن الكبرى" 302/6 من طرق عن نصر بن علي ثنا بن داود عن فضيل بن مرزوق. ورواه ابن شبة في "تاريخ المدينة" 200/1 من طريق محمد بن عبد الله بن الزبير عن فضيل بلفظ: قيل لزيد بن علي: إن أبا بـكر انتزع من فاطمةَ فَدكَ، فقال: إنه كان رحيماً، وكان يكره أن يغير شيئاً تركه رسول الله ، فأتته فاطمة فقالت له: إن رسول الله أعطاني فدك، فقال: هل لك بينه؟ فشهد لها علي وأم أيمن، فقال لها: فبرجل وامرأة تستحقينها؟! ثم قال زيد: والله، لو رجع الأمرُ فيها إلي لقضيتُ بقضاء أبي بـكر.

(2) أخرجه الدارقطني في فضائل الصَّحابة (45) .

(3) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق 461/19.

(4) أخرجه الدارقطني في فضائل الصَّحابة (50) .

ذلك. وأضاف: والمشهور أن بعض الناس قالوا: لا نبايعك حتى تبرأ من الشيخين فقال: كيف أتبرأ منهما وهما صهرا جدي وصاحباه ووزيراه؟ وجعل يثني عليهما، فرفضوه»[1].

* وقال العـلاَّمة يحي بن الحسين بن القاسم: «الجمهور من الزَّيدية يذهبون إلى القول بمقالة زيد بن علي من الترضية والولاء لهم»[2]. يعني الخلفاء.

* وفي ترجمة محمد بن يحي القاسمي ذكر: «أن إمام الزَّيدية زيد بن علي ثبتت عنه الترضية عليهم بل ثبت عن علي عليه السلام أيضاً الترضية عليهم، وأئمة الزَّيدية أكثرهم قائل بذلك»[3].

الإمام زيد والرافضة

بينما كان الإمام زيد يجمع أنصاره ويرتب صفوفه، جاءت مجموعة من الغلاة، فقالوا له: «رحمك الله، ما قولك في أبي بـكر وعمر؟ قال زيد: رحمهما الله و غفر لهما، ما سمعت أحداً من أهل بيتي يتبرأ منهما، ولا يقول فيهما إلا خيراً. قالوا: فلم تطلب إذاً بدم أهل هذا البيت، إلا أن وثبا على سلطانكم، فَنَزعاه من أيديكم! فقال لهم زيد: إن أشد ما أقول فيما ذكرتم: إنا كنا أحق بسلطان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الناس أجمعين، و إن القوم استأثروا علينا، ودفعونا عنه، ولم يبلغ ذلك عندنا بهم كفراً، قد وَلَوا فعدلوا. قالوا: فإذا كان أولئك لم يظلموكم فلم تدعونا إلى قتال هؤلاء؟ فقال: إن هؤلاء

---

(1) انظر: التحقيق في التكفير والتفسيق ـ مخطوط. الدرر الفرائد في شرح القلائد ـ مخطوط

(2) المستطاب (طبقات الزَّيدية الصغرى) ـ مخطوط. ترجمة أبي الجارود.

(3) المستطاب (طبقات الزَّيدية الصغرى) ـ مخطوط. ترجمة محمد بن يحي القاسمي.

ظالمون لكم ولأنفسهم، وإنما ندعوكم إلى: كتاب الله عز وجل وإلى السنن أن تُحيى، وإلى البدع أن تطفأ.

فلم يلتفتوا إلى كلامه وفارقوه، ونكثوا بيعته، وقالوا: سبق الإمام، وجعفر بن محمد إمامنا بعد أبيه، وهو أحق بالأمر، ولا نتبع زيداً، وليس بإمام. فسماهم الإمام زيد بن علي: «رافضة»[1].

وروى أبوا العباس الحسني أنه قال لهم: «اختاروا: إما أن تقاتلوا معي وتبايعوني على ما بويع عليه علي والحسن والحسين، أو تعينوني بسلاحكم وتكفوا عني ألسنتكم»[2].

وهذا هو المشهور في سبب تسمية "الرافضة" منذ القرون الأولى، فقد وسُئل عيسى بن يونس بن أبي اسحاق - (187هـ) وهو راو معتمد عند الزيدية[3] -

---

(1) ذكر هذا من الزيدية : الإمام المهدي في الغايات "مخطوط". وقال: صح عنه. كما في رسالة العلاَّمة يحي بن حميد المقرائي في الصَّحابة. وأورده القاضي يوسف في الاستبصار "مخطوط"، والزحيف في مآثر الأبرار ج 1 "عند ذكره طرف من اخبار السقيفة"، والعنسي في الإرشاد إلى سبيل الرشاد 221، والسياغي في الروض النظير 75/1 ـ 76. وهذه الرواية مفصلة في تاريخ أبي مخنف لوط بن يحي 364/2، .والمنتظم لابن الجوزي أحداث سنة (122هـ) 210/7. ونحوه روى نشوان بن سعيد في الحور العين ص 184 أن عوانة بن الحكم الكوفي (158هـ). وفيها: إنما أدعوكم إلى كتاب الله ليعمل به، وإلى السنة أن يعمل بها، وإلى البدع أن تطفأ، وإلى الظلمة من بني أمية أن تخلع وتنفى، فإن جبتم سعدتم، وإن أبيتم خسرتم، ولست عليكم بوكيل. قالوا: إن برئت منهما وإلا رفضناك!! فقال زيد: الله أكبر، حدثني أبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلي: «إنه سيكون قوم يدعون حبنا لهم نبزٌ يعرفون به، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإنهم مشركون» . اذهبوا فإنكم الرافضة. ففارقوا زيداً يومئذٍ فسماهم: الرافضة، فجرى عليهم هذا الاسم»

(2) المصابيح لأبي العباس الحسني 391.

(3)احتج بروايته جميع محدثي الزيدية.

عن الرافضة والزيدية، فقال: أما الرافضة فأول ما ترفضت، جاؤوا إلى زيد بن علي حين خرج، فقالوا: تبرأ من أبي بكر وعمر حتى نكون معك. فقال: بل أتولاهما وأبرأ ممن تبرأ منهما. قالوا: فإذن نرفضك. فسميت الرافضة.

قال: وأما الزَّيدية فقالوا: نتولاهما ونبرأ ممن يتبرأ منهما. فخرجوا مع زيد، فسميت: «الزَّيدية»[1].

وبذلك جزم العلامة نشوان بن سعيد الحميري وهو من علماء الزيدية في القرن السادس، فقال: «إن الرافضة سميت بذلك لرفضهم زيد بن علي بن الحسين، وتركهم الخروج معه، حين سألوه البراءة من أبي بكر وعمر، فلم يجبهم على ذلك[2].

وأكده الإمام عبد الله بن حمزة حينما ذكر: «أن من طَلب من زيد بن علي سبَّهما والتبرؤ منهما هم أتباع الإمامية. وأضاف: ولا شك أن الإمامية يستجيزون سبَّهما، بل منهم من يعتقد ردتهما، ومنهم من يقول لم يسلما!! ولا يمتنع أن يكون فيهم نتن ريح هذا الاعتقاد وأمثاله، لغير دليل واضح ولا علم لائح، بل جرأة على الصَّحابة بما ليس عندهم وهو بهتان عظيم»[3].

ولم يتردد الإمام يحيى بن حمزة «أن حديث زيد يدل على أن تلقيبهم بالرفض لأجل سبهم الشيخين»[4]. وقال في (الانتصار): «هؤلاء فرقة من أصحاب زيد بن علي راودوه على التبري من الشيخين رضي الله عنهما

---

(1) تهذيب الكمال 97/10.

(2) شرح رسالة الحور العين 184.

(3) الشافي 89/3، 90. الطبعة الاولى.

(4) المعراج شرح المنهاج مخطوط، الجزء الثاني: القول في الاكفار .

وعداوتهما، فأبا عن ذلك فرفضوه لما لم يوافقهم على ذلك، فلهذا سموا: روافض، وهم قوم بدعية لا يلتفت إلى أقوالهم، ولا أعلم لهم وجهاً فيما ذهبوا إليه من كتاب ولا سنة»[1].

أما الجارودية من الزيدية - وهم حلفاء الرافضة في الموقف من الخلفاء - فذكروا أنهم إنما رفضوا الإمام زيد لأنهم كانوا يرون أن الإمام ابن أخيه جعفر، وليس لأنه لم يوافقهم على البراءة من الشيخين.. واحتجوا بما روى أبو العباس الحسني (352هـ) عن الإمام الهادي (298هـ) قال: حدثني أبي، عن أبيه، قال: لما ظهر زيد بن علي عليه السلام دعا الناس إلى نصرة الحق، فأجابته الشيعة، وكثير من غيرها، وقعد قوم عنه وقالوا له: لست أنت الإمام!! قال: فمن هو؟ قالوا: ابن أخيك جعفر. قال لهم: إن قال جعفر أنه الإمام فقد صدق، فاكتبوا إليه وسلوه. قالوا: الطريق مقطوع ولا نجد رسولاً إلاّ بأربعين ديناراً. قال: هذه أربعون ديناراً فاكتبوا وأرسلوا إليه.

فلما كان من الغد أتوه فقالوا: إنه يُدَاريك. قال: ويلكم إمام يداري من غير بأس أو يكتم حقاً، أو يخشى في الله أحداً؟! فاختاروا مني: أن تقاتلوا معي وتبايعوني على ما بويع عليه علي والحسن والحسين عليهم السلام، أو تعينوني بسلاحكم وتكفوا عني ألسنتكم. قالوا: لا نفعل. قال: الله أكبر، أنتم والله «الروافض» الذي ذكر جدي رسول الله، قال: سيكون من بعدي قوم يرفضون الجهاد مع الأخيار من أهل بيتي، ويقولون: ليس عليهم أمر بمعروف ولا نهي

(1) الانتصار: الجزء الثاني /كتاب: الصلاة/ باب الأوقات الفضيلة للصلوات الخمس .

عن منكر، يقلدون دينهم ويتبعون أهواءهم[1].

وهذه رواية جيدة وليس فيها ما يتعارض مع الرواية السابقة، لأن غاية أمرها أن بعض الرواة اقتصر على ذكر بعض التفاصيل وأهمل بعضها.

وأنا أعتقد أن رفض القوم نصرة الإمام زيدي ليس بسبب الموقف من الشيخين فقط، بل ولأسباب أخرى، وفي ذلك قال الحافظ أبو عبد الله الحسني العلوي: قرأت في كتاب أحمد بن بشار الثوري بخطه وكان ثقة فاضلاً: قال أبو جعفر محمد بن منصور: قرأت على القاسم بن إبراهيم هذا الكلام: سألت أبي - رحمة الله عليه - يوماً لِم سميت الرافضة بالرفض، ولِم نسبت إلى ما نسبت إليه من الشنأن لآل رسول الله والبغض؟ قال: سميت الرافضة لرفضها آل رسول الله كلهم، ولاختيارها برأيها وأهوائها إماماً منهم، وليس بأعلمهم ولا أفضلهم»[2]. ثم استطرد في الرد على مذهبهم في الإمامة.

ورد الشيخ بن تيمية على من زعم أن هذا اللقب أطلق على الرافضة لرفضهم إمامة أبي بكر فقال: «الصحيح أنهم سموا رافضة لما رفضوا زيد بن علي لما خرج بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك»[3].

وأيا كان سبب تسمية الرافضة، فقد تخلوا عن نصرة الإمام زيد، في حين ناصره العلماء من مختلف طوائف المسلمين، حتى قال الإمام أبو طالب يحي بن الحسين الهاروني (424هـ): «اجتمع طوائف الناس، على اختلاف آرائهم،

---

(1) ذكره ابو العباس الحسني في المصابيح رقم (199) ورجحه شيخنا بدر الدين الحوثي في رسالته (منهم الرافضة).

(2) الجامع الكافي مخطوط (الجزء السادس باب القول في الرافضة).

(3) منهاج السنة 471/3.

على مبايعته، فلم يكن الزيدي أحرص عليها من المعتزلي، ولا المعتزلي أسرع إليها من المرجي، ولا المرجي من الخارجي، فكانت بيعته عليه السلام مشتملة على فرق الأمة، مع اختلافها، ولم يشذ عن بيعته إلا هذه الطائفة القلية التوفيق، التي قطعت من حبل أهل البيت ما أمر الله تعالى به أن يوصَل، وفرقت بين عترة نبيه صلى الله عليه وآله في الموضع الذي أمر الله تعالى بالجمع فيه، وانتسبت إلى موالاة أهل البيت عليهم السلام قولاً، وهي بعيدة عنها عقداً وفعلاً». ثم ذكر أن «قولهم في أهل البيت أسوأ من قول النواصب والحشوية .. وأنهم يدعون ورود النص من غير حجة ولا برهان»[1]. ثم أطال في الرد عليهم وتفنيد مذهبهم في الإمامة.

وقال شيخنا السيد مجد الدين المؤيدي عند ذكر الإمام زيد : «لم يفارقه إلا هذه الفرقة الرافضة التي ورد الخبر الشريف بضلالها. وسبب مفارقتهم له مذكور في كتاب معرفة الله للإمام الهادي إلى الحق، وغيره من مؤلفات الأئمة والأمة، فإن الأمة أجمعت على أن الرافضة هم الفرقة الناكثة على الإمام زيد بن علي، ولكنها اختلفت الروايات في سبب نكثهم عليه، وأهل البيت أعلم بهذا الشأن، واقتدت هذه الفرقة بسلفها المارقة الحرورية، كما قال الإمام زيد بن علي: اللَّهُمَّ اجعل لعنتك ولعنة آبائي وأجدادي ولعنتي على هؤلاء القوم الذين رفضوني، وخرجوا من بيعتي، كما رفض أهل حَرَوْرَاء علي بن أبي طالب عليه

(1)كتاب الدعامة مخطوط، (فصل في إمامة زيد بن علي)، وشرحه المسمى: المحيط بالإمامة للعلامة علي بن الحسين الديلمي، مخطوط ، ونقل طرفا منه نشوان بن سعيد الحميري في : شرح رسالة الحور العين 148.

السلام، حتى حاربوه»[1].

وفي اتجاه آخر روى بعض الجارودية أن الإمام زيد: «نسب ما أصابه من ظلم هشام إلى الشيخين؛ لأجل كونهما أول من سن ظلم العترة، والتقدم على الأئمة. وقالوا: إنه سُئل عن أبي بكر وعمر، قبل الدخول في المعارك مع جند الأمويين، فسكت ولم يجب، وبعد أن أصيب، طلب مَنْ سأله عن الشيخين، ثم قال له: «هما قتلاني هما صلباني»[2].

وهذه العبارة كنت أسمعها من بعض مشايخنا، وحين ما بحثت عنها لم أجد لها طريقاً معتبر يشير إلى أنها حدثت، ما جعلني أعتقد أن المتخلفين عن نصرة الإمام زيد أرادوا التخلص من العار الذي لحقهم لخذلانه فاخترعوا تلك الحكاية ليحملوه مسؤولية تقصيرهم، بدعوى أنه أقرَّ بالخطأ في عدم الإفصاح عن موقفه تجاه الشيخين، الذي اعتبروه سبب تأخرهم عن نصرته.

ويؤيد ذلك أن قدماء أئمة الزَّيدية ومشاهير مؤرخيهم، الذين اعتنوا بأخبار الإمام زيد، كالإمام أبي طالب، والإمام المرشد بالله، وأبي مخنف، وأبي الفرج الأصفهاني، والشهيد حميد المحلي، لم يذكروها. وقبلهم ذكر الإمام الهادي يحي بن الحسين قصة تخلف أولئك القوم عن الإمام زيد، وليس فيها أي إشارة لتلك الرواية، ولم يتعرض فيها للشيخين أصلاً رغم أنه ضمنها تفاصيل كثيرو[3]. وكذلك أبو العباس الحسني - رغم جاروديته - لم يذكرها أو يشر إليها في (المصابيح) .

---

(1) التحف شرح الزلف ص 47 بتحقيقنا..

(2) مجموع السيد حميدان 295 كتاب (المنتزع من أقوال الأئمة) .

(3) المجموعة الفاخرة ص 90، كتاب العدل والتوحيد، جواب مسألة الإمامة.

لذلك نجد كبار أئمة الزَّيدية وعلمائهم، كالحافظ الكني، والإمام يحي بن حمزة، والعلامة القرشي، والإمام المهدي أحمد بن يحي، والقاضي يوسف بن أحمد، والإمام عز الدين بن الحسن، وغيرهم، ذكروا للإمام زيد موقفاً واحداً، ولم يشيروا إلى تلك الرواية، حتى ولو للتعقيب عليها، كما هي عادتهم في ذكر تفاصيل الروايات. ومن بلغته من علماء الزيدية استنكرها، حتى قال العلاَّمة يحي بن حميد: «لعلها من دسائس الرافضة»[1].

ويزيد الأمر وضوحا أن موقف أتباع الإمام زيد وأنصاره وأهله الذين حضروا مقتله واستمروا على منهجه، لم يتغير تجاه الشيخين، فلو كانوا عرفوا ذلك عنه لأذاعوه وبَيَّنوه، ولما ظل أنصاره على موقفهم من أبي بكر وعمر والترحم عليهما.

هذا إلى جانب أن تلك العبارة مطبوعة بطابع التقية والمراوغة، وكتمان الحق عند السؤال عنه والحاجة إليه، ولم يكن الإمام زيد ممن يظهر التقية في مثل هذه الأمور، ولا يكتم الحق في مثل هذه المواقف، كيف وهو القائل: «والله لو علمت أن رضا الله عز وجل في أن أقدح ناراً بيدي حتى إذا اضطرمت رميت بنفسي فيها لفعلت»[2].

كما أنه ذُكر فيها القتل والصلب، وهذا يعني أن هذه الرواية لفقت بعد مقتله وصلبه؛ لأن الإمام زيداً لم يكن يعلم بأنه سيصلب، إذ أن ذلك غيب لا يعلمه إلا الله تعالى.

---

(1) بحث حول الصَّحابة للعلامة يحي بن محمد بن حميد المقرائي ـ مخطوط.

(2) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب 84.

الفصل الرابع

أقوال أئمة وعلماء الزيدية في الصحابة

في الفصلين السابقين ذكرنا موقف سلف الزَّيدية من متقدمي الإمام علي، ابتداء من الإمام علي نفسه، ومروراً بالحسنين، وزين العابدين، والباقر، وانتهاء بزيد بن علي، وهم أبرز شخصيات أهل البيت في القرن الأول. أما ما روي عن أئمة وعلماء الزيدية بعد ذلك فيلاحظ القارئ أنه تتردد بين موقفين:

أحدهما: التمسك بموقف الجيل الأول من أهل البيت، وهو: الموالاة وحسن الظن، مع ترجيح الترضية والولاء، رغم ملاحظاتهم على ما جرى من تَقَدُّم على الإمام علي، وتفاوتهم في مقدار الثناء والحمل على السلامة، وبعضهم يرفع من وتيرة النَّقد والتَّجرُّم مع الإعذار في الجملة، والتحذير من البراءة والسباب.

ثانيهما: تجنب السباب والنهي عنه، مع تخطئة من تقدم الإمام علي أو قَدَّم عليه، مع تفاوت في تقدير ذلك الخطأ وما يترتب عليه، ويختلفون في استخدام العبارات في التعبير عنه، فمنهم من يكتفي بالتوقف عن الترضية، ومنهم من نجد في كلامه حِدّة وتهويلاً، ومنهم من يكتفي بشرح ما جرى مستند إلى وقائع وأحداث رُويت في كتب الجميع وتناقلها المؤرخون من مختلف الاتجاهات.

وذلك ما لخصه الإمام يحي بن حمزة من موقف الزيدية حين اعتبرهم فريقين، فقال: «تنبيه: فإن اعترفت بما نقلناه من أن أحدا من أهل البيت لم ينقل عنه كفر ولا فسق، فاعلم أنهم بعد ذلك فريقان، الفريق الأول: مصرحون بالترحم عليهم، والترضية، وهذا هو المشهور عن أمير المؤمنين، وعن زيد بن علي، وجعفر الصادق، والناصر للحق، والمؤيد بالله، فهؤلاء مصرحون بالترضية والترحم والموالاة، وهـذا هو المختار عنـدنا، وما نرتضيـه لنا مذهباً، ونحـب أن نلقى الله تعـالى ونحن عليه.

والفريق الثاني: متوقفون عن الترضية والترحم، وعن القول بالتكفير والتفسيق، وهذا دل عليه كلام القاسم، والهادي، وأولادهما، وإليه يشير كلام المنصور بالله، فهؤلاء يحكمون بالخطأ، ويقطعون به، ويتوقفون في حكمه»[1].

ويحاول الجاروديون أن يجعلوا قولهم - بالبراءة والسباب - قولاً ثالثاً للزيدية، وهو ما أنكره الأئمة ورفضوه في مختلف العصور، ففي القرن الخامس قال المؤيد بالله: «ما أعلم أن أحداً من العترة يسب الصَّحابة، ومن قال ذلك فقد كذب»[2]. وفي القرن السابع قال الإمام عبد الله بن حمزة: «لا نجد أحداً يحكي عن الأئمة حكاية صحيحة لسب ولا برآءة، بل وكلوا أمرهم إلى رب العالمين»[3]. وفي القرن الثامن قال الإمام يحي بن حمزة «أما القول بالتكفير والتفسيق في حق الصحابة، فلم يؤثر عن أحد من أكابر أهل البيت

(1) أطواق الحمامة في حمل الصحابة على السلامة ص 51 آخر صفحة، وهو في الجزء الرابع من الشامل، مخطوط. وعزاه الشوكاني في "إرشاد الغبي" إلى التصفية وهو غلط.

(2) حواشي الفصول (الفصل 178) نقلا عن تعليق الشرح.

(3) أنظر: العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين ورد شبه الروافض الغالين ص 50.

وأفاضلهم»[1]. وسيأتي نقل إجماع الزيدية على منع السب والبراءة .

وهنا سأذكر ما وقفت عليه من كلام لكبار أئمة الزَّيدية، ومشاهير علمائهم، مرتباً ذلك حسب الوفيات، مع ما لا يخفى من تداخل القرون والاختلاف في بعض الوفيات.

وقبل البدء أنبه على أن رواية قد تظهر عن أحد ممن ذكرتُ تؤيد أو تعارض ما نقلت عنه، وهذا أمر طبيعي، فهؤلاء بشر لهم رداد فعل وعواطف ومراحل عمرية يمرون بها ويترقون في مدارج المعرفة، وكذلك من يروي عنهم. غير أني لم أغفل عنهم شيئا أعرفه.

القـرن الثـاني

عبد الله بن الحسن بن الحسن (145هـ)

جاء عن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أنه كان يقول: «علامة ما بيننا وبين الشيعة زيد بن علي، فمن تبعه فهو شيعي، ومن لم يتبعه فليس بشيعي».

وفي هذا إشارة إلى ما كان عليه من مباينة لموقف الروافض، ويدل على أن موقفه لم يختلف عن موقف أسلافه من الاستياء من غلو بعض المنتسبين إلى التشيع، وعلى ذلك مضى هو وإخوته وأبناؤه المتوفون جميعا سنة (145هـ) في حبس الدوانيقي.

(1) أطواق الحمامة في حمل الصحابة على السلامة ص 51 آخر صفحة، وهذا النص في الجزء الرابع من الشامل، مخطوط. وعزاه الشوكاني في "إرشاد الغبي" إلى التصفية وهو غلط.

وذكر أئمة الزَّيدية ومؤرخوهم أن «عبد الله بن الحسن وإخوته وأبناءه» كانوا يحسنون القول في أبي بـكر وعمر، فقال الإمام يحي بن حمزة: « إنهم كانوا لا يتبرؤون من الشيخين بل كانوا يسيرون فيهما بسيرة آبائهم، فلم يظهر منهم تكفير ولا تفسيق ولا لعن ولا سب، ولهذا قال بإمامتهم أكابر المعتزلة ممن كان في وقتهم، فلو ظهر منهم تكفير أو تفسيق للصحابة لم يقولوا بإمامتهم؛ لأنهم (= كبار المعتزلة) معتقدون لإمامة أبي بـكر وعمر ومعظمون أمرهم، ولعن الصَّحابة وتفسيقهم وتكفيرهم يبطل العدالة عندهم، فضلاً عن الإمامة»[1].

وذكر الإمام المهدي أحمد بن يحي المرتضى: «أنهم كانوا على موالاة الشيخين، ويظهرون المحبة لهما»[2]. وعَدَّهم العـلاَّمة يحي بن الحسين بن القاسم في القائلين بالترضية على أبي بـكر وعمر[3]. ويؤيد كلام الائمة ما جاء عنهم من روايات بأسانيد متعددة، منها:

1 - عن حفص بن قيس، قال : سألت عبد الله بن الحسن، عن المسح على الخفين؟ فقال: امسح فقد مسح عمر بن الخطاب، قلت : إنما أسألك أنت أتمسح ؟ قال: ذلك أعجز لك، حين أخبرك عن عمر، وتسألني عن رأيي، فعمر كان خيرا مني وملء الأرض مثلي، قلت : يا أبا محمد إن ناسا يقولون : إن هذا منكم تقية . فقال لي - ونحن بين القبر والمنبر - : اللَّهُمَّ إن هذا قولي في السر

---

(1) التحقيق في التكفير والتفسيق للإمام يحي "مخطوط"، وقريباً منه ذكر القرشي في المنهاج "مخطوط"، والإمام المهدي في شرح القلائد "مخطوط".

(2) الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط .

(3) الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى 239.

والعلانية ؟ فلا تسمعن قول أحد بعدي[1].

2 - وعن عمار بن زريق الضبي، عن عبد الله بن الحسن، قال : ما أرى رجلا يسب أبا بـكر وعمر ثبتت له توبة أبدا[2].

3 - وعن عمرو بن القاسم، قال: سمعت عبد الله بن الحسن، يقول : والله لا يقبل الله توبة عبد تبرأ من أبي بـكر وعمر، وأنهما ليعرضان على قلبي، فأدعو الله لهما، أتقرب به إلى الله عز وجل.

4 - وعن أبي خالد الأحمر، قال: سألت عبد الله بن حسن، عن أبي بـكر وعمر، فقال : صلى الله عليهما، ولا صلى على من لا يصلي عليهما.

5 - وعن حسن بن صالح بن حي، قال : سمعت عبد الله بن الحسن، قال : إن أبا بـكر أعطى عليا أم محمد ابن الحنفية[3].

الحسن بن الحسن بن الحسن (145هـ)

عن فضيل بن مرزوق قال سمعت الحسن بن الحسن يقول لرجل من الرافضة: إن قتلك لقربة إلى الله عز وجل، فقال له الرجل إنك تمزح!! فقال: والله ما هذا بمزاح، ولكنه مني الجد[4].

---

(1) أخرجه الدارقطني في فضائل الصَّحابة (40) .

(2) تاريخ دمشق374/27. والدارقطني في الفضائل (56) والضياء في النهي سب الأصحاب (23).

(3) أخرجه الدارقطني في فضائل الصَّحابة (71)، والذي قبله (53) ، والذي قبله (57).

(4) تاريخ دمشق67/13. وأخرجه الدارقطني في الفضائل (54)، عن الحسن بن الحسن. والدوري في تاريخه: 2 /301 – 302، عن عبد الله بن الحسن. ووهم من نسبته إلى الحسن بن الحسن بن علي.

وفي رواية أخرى قال فضيل بن مرزوق : سمعت حسن بن حسن يقول لرجل من الرافضة: والله لئن أمكن الله منكم لنقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف، ولا نقبل لكم توبة[1].

إبراهيم بن الحسن بن الحسن (145هـ)

وروى فضيل بن مرزوق عن إبراهيم بن الحسن قال: دخل عليَّ المغيرة بن سعيد وأنا شاب وكنت أَشَبَّه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فذكر من قرابتي وشبهي وأمله فيَّ، ثم ذكر أبا بكر وعمر فلعنهما؛ فقلت: يا عدو الله.. عندي؟! قال: فخنقته خنقا حتى أدلع لسانه[2].

الإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية (145هـ)

روى حبيب الأسدي، عن محمد بن عبد الله بن الحسن، قال : أتاه قوم من أهل الكوفة والجزيـرة، فسألوه عن أبي بـكر وعمر، فالتفت إلي، فقال: انظر إلى أهل بلادك يسألوني عن أبي بـكر وعمر!! لهما عندي أفضل من علي بن أبي طالب رضي الله عنه[3].

هكذا روي، وقد تقدم نحوه عن الإمام علي، ولكن الجزم بأن الإمام النفس الزكية كان يعتقد تفضيل أبي بـكر وعمر على علي يحتاج إلى تثبت؛ لأن ما يروى عنه من خطب ومقالات تدل على خلاف ذلك.

---

(1) تاريخ دمشق 67/13.

(2) لسان الميزان 76/6 (ترجمة المغيرة بن سعيد). وفضيل بن مرزوق من تلاميذ الإمام زيد، والحسن بن الحسن ، وروى له مسلم والأربعة.

(3) أخرج الخبر الدارقطني في فضائل الصَّحابة (52) . والعقيلي 180/4.

وأما ما روي عنه من انتقاد الطريقة التي تمت بها بيعة كل واحد من الخلفاء، فقال: «فنظر علي للدين قبل نظره لنفسه؛ فوجد حقه لا ينال إلا بالسيف المشهور، وتذكر ما هو به من حديث عهد بجاهلية، فكره أن يضرب بعضهم ببعض فيكون في ذلك ترك الألفة. فأوصى بها أبو بـكر إلى عمر عن غير شورى، فقام بها عمر وعمل في الولاية بغير عمل صاحبه، وليس بيده فيها عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تأويل من كتاب الله، إلا رأي توخاه هو فيه مفارق لرأي صاحبه؛ فجعلها بين ستة، ووضع عليهم أمراء أمرهم إن هم اختلفوا أن يقتلوا الأقل من الفئتين، وصغروا من أمرهم ما عظم الله، وصاروا سبباً لولاة السوء، وسدت عليهم أبواب التوبة، واشتملت عليهم النار بما فيها، والله جل ثناؤه بالمرصاد»[1].

وهذا إن صح عنه، وكان معناه: أنه حكم على الخلفاء بالنار، فهو رأي لا نراه صواباً ، ولا يتحمل جميع الزيدية تبعته، ولا يجب موافقته ، والبحث له عن عذر أولى من الاحتجاج به .

الإمام الصَّادق جعفر بن محمد بن علي (148هـ)

الإمام جعفر بن محمد الصَّـادق رضي الله عنه من رموز أهل البيت وسلفهم الصالح وقد ابتلي - كأبيه وجده - بالتَّقَوُّل عليه في حياته وبعد وفاته، خصوصاً في مسألتي الإمامة والصَّحابة، لذلك كان حريصاً على بيان موقفه بعبارات قوية وواضحة، حتى قال الإمام يحيى بن حمزة: «كان شديد المحبة لأبي

---

(1) ونصه في مجموع السيد حميدان 297:.

بــكر وعمر، وقد روى عنه خلق عظيم أنه كان يترحم عليهما»[1].

وذكره كل من الإمام يحي، والقرشي، والإمام المهدي، و يحي بن الحسين، من القائلين بالترضية عن المشايخ[2]. وجاء عنه روايات كثيرة مسندة ومرسلة، نقلها علماء الزَّيدية في كتبهم واستشهدوا بها على براءته مما نسب إليه بعض الغلاة، منها:

1 - عن حفص بن غياث، قال : سمعت جعفر بن محمد، يقول : ما أرجو من شفاعة علي شيئا، إلا وأنا أرجو من شفاعة أبي بــكر مثله، ولقد ولدني مرتين[3]. أراد: أن أمه هي أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بــكر، وأم أمه: أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بــكر.

2 - وعن عبد الجبار بن العباس الهمداني : أن جعفر بن محمد، أتاهم وهم يريدون أن يرتحلوا من المدينة، فقال : إنكم إن شاء الله من صالحي أهل مصركم ؛ فأبلغوهم عني: أن من زعم أني إمام مفترض الطاعة، فأنا منه بريء، ومن زعم أني أبرأ من أبي بــكر وعمر، فأنا منه بريء[4].

3 - وعن الحسن بن صالح بن حي، قال : سألت جعفرا عن أبى بــكر وعمر، فقال: أبرأ ممن ذكرهما إلا بخير. قلت : لعلك تقول هذا تقية قال : أنا إذا من

(1) التحقيق في الإكفار والتفسيق ـ مخطوط.

(2) أنظر: (الشامل الجزء الرابع)، (منهاج المتقين)، (الدرر الفرائد)ـ مخطوطات.

(3) استشهد به الإمام يحي في (التحقيق) والقرشي في (المنهاج)، وأخرجه الدارقطني في الفضائل (30).

(4) استشهد به كل من العنسي في (الإرشاد) 221، والديلمي في (القواعد) ـ مخطوط. وأخرجه الدارقطني (65) .

المشركين، ولا نالتني شفاعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم[1].

4 - وعن سالم بن أبي حفصة، قال : دخلت على جعفر بن محمد أعوده وهو مريض، فقال : اللَّهُمَّ إني أحب أبا بكر وعمر وأتولاهما، اللَّهُمَّ إن كان في نفسي غير هذا فلا تنالني شفاعة محمد يوم القيامة[2]. وتقدم نحوه عن الإمام محمد الباقر.

5 - وعن سالم بن أبي حفصة، قال : قال لي جعفر بن محمد: يا سالم، أيسب الرجل جده؟ أبو بكر جدي، لا نالتني شفاعة محمد يوم القيامة إن لم أكن أتولاهما وأبرأ من عدوهما[3].

6 - وعن زهير بن معاوية، عن أبيه، قال : كان لي جار يزعم أن جعفر بن محمد يتبرأ من أبي بكر وعمر قال : فغدوت على جعفر بن محمد فقلت له : إن لي جارا يزعم أنك تتبرأ من أبي بكر الصديق وعمر فما تقول ؟ فقال : برئ الله من جارك، إني أرجو أن ينفعني الله بقرابتي من أبى بكر الصديق ولقد اشتكيت شكاة، فأوصيت فيها إلى خالي عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر[4].

7 – وعن يحي بن سليم الطائفي، عن جعفر بن محمد، قال : إن الخبثاء من أهل العراق يزعمون أنا نقع في أبي بكر وعمر وهما والداي[5].

---

(1) أخرجه الدارقطني في فضائل الصَّحابة (64، 67) .

(2) استشهد به الإمام يحي في (الديباج الوضي) والإمام عز الدين في (المعراج) . وأخرجه (28).

(3) أخرجه الدارقطني في فضائل الصَّحابة (29) .

(4) أخرجه الدارقطني في فضائل الصَّحابة (34) .

(5) أخرجه الدارقطني في فضائل الصَّحابة (74).

8 - وعن عمرو بن قيس الملائي، قال : سمعت جعفر بن محمد، يقول : برئ الله ممن تبرأ من أبي بــكر وعمر[1].

9 - وعن حنان بن سدير، قال : سمعت جعفر بن محمد، وقد سُئل عن أبي بــكر، وعمر، فقال : إنك تسألني عن رجلين، قد أكلا من ثمار الجنَّـة[2].

قال الإمام يحيى بن حمزة معقبا على هذه الروايات: فأين هذا من هذيان الروافض والجارودية؟! فالله حسبهم على ما قالوه، ومكافئهم على ما كذبوه ونقلوه[3]

ونقل العــلاَّمة يحيى بن الحسين عن كتاب (توضيح الدلائل): أن جعفر بن محمد قال: أجمع آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم على أن يقولوا في أبي بــكر وعمر أحسن القول[4]. وقد تقدم مثل هذا عن الإمام الباقر.

الإمام محمد بن إبراهيم طباطبا (199هـ)

من أئمة الزَّيدية الذين كانوا محل احترام المسلمين على اختلاف توجهاتهم، وكان ممن بايعه من أعلام أهل الحديث الذين يأتمون بأبي بــكر وعمر وعثمان: أبو بــكر وعثمان ابنا أبي شيبة، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعبد الله بن علقمة، وغيرهم.

وعن موقفه من الخلفاء جاء في (الجامع الكافِي) أن يحيى بن آدم - وهو من

---

(1) أخرجه الدارقطني في فضائل الصَّحابة (63) .

(2) أخرجه الدارقطني في فضائل الصَّحابة (75) .

(3) الديباج الوضي، في شرح كلام الوصي خطبة (152).

(4) نقله عنه يحيى بن الحسين بن القاسم في الإيضاح 190.

مشاهير المحدثين - جاء ليبايع الإمام محمد بن إبراهيم طباطبا بن إسماعيل الديباج، فاشترط عليه محمد شروطاً. قال يحي بن آدم: أبايعك على ما بايع عليه أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان بن عفان. قال له محمد: إن شئت فبايع على ما أقول لك، وإن شئت على ما تقول، وإن شئت فلا تبايع. فبايعه يحي واشترط عليه محمد، فقال له يحي: ما استطعت، فقال له محمد: هذا قد استثناه لك القرآن[1].

وفي هذا دلالة على مستوى التفاهم والمودة التي كانت بين أئمة أهل البيت وأئمة أهل السنة ، ولو كان الإمام ابن طباطبا يذهب إلى رأي الروافض لما قبلوه وارتضوه إماماً لهم.

القـرن الثـالث

الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (246هـ)

هو جد الإمام الهادي يحي بن الحسين، ومن أبرز أئمة الزيدية، وأحد المراجع المعتبرين في الفكر والفقه.

وفي موقفه من الخلفاء روى الإمام الهادي الحُقَيْنِي أن الإمام القاسم بن إبراهيم، سئل عن الصَّحابة الذين تصدروا للخلافة، يعني أبا بـكر وعمر وعثمان، فأجاب بقول الله تعالى: ﴿**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[البقرة/134][2]. ومن هذه الرواية استنتج كل

---

(1) الجامع الكافي ـ مخطوط ـ كتاب السير، مسألة : كيف تكون البيعة؟

(2) محاسن الأزهار للشهيد حميد المحلي 71.

من الإمام يحي والإمام المهدي والعلامة القرشي أنه لم يكن يسب ولا يرتضي السب[1]

وحينما سأله ولده محمد بن القاسم: عن قول الله عز وجل: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾ [الفتح/ 18]. أجاب: «كل مؤمن زكي، بايعه تحت الشجرة، فقد رضي الله عنه، كما قال سبحانه لا شريك له»[2]. وفي هذا إشارة إلى أنه لا يمانع من الترضية على أصحاب بيعة الرضوان، ومعلوم أن الخلفاء الراشدين كانوا في مقدمتهم.

وعنه روى الإمام يحي بن حمزة أنه قال: «ننكر أفعالهم – في التقدم على علي - ونسخط، ولا نقول قول الرافضة فنفرط». وذكر أن هذه الرواية رُويت بحضرة المؤيد بالله. واعتبر ها تصريحاً من الإمام القاسم بتحريم الأذية والسب، ودالة على سلامة الأمر من جهته في حق الخلفاء، ولهذا صرح بأن قول الرافضة إفراط وغلو، وليس يرتضيه مذهباً لنفسه، ولو كان صواباً وحقاً لقال به، وحاشا بصيرته النافذة وورعه الذي فاق به نظراءه أن يصدر من جهته ما لا يليق بذلك»[3].

وأشد ما يروي عنه الجارودية، ما ذكر الإمام أحمد بن سليمان: أن الإمام القاسم أقام بغربي مصر، وأن أناساً سألوه عن أبي بكر وعمر فقال: «كانت لنا أمٌّ صدِّيقةٌ ابنة صدِّيقةٍ، ماتت وهي غضبانة عليهما، ونحن غاضبون

(1) التحقيق . شرح القلائد . منهاج القرشي – مخطوطات.

(2) مجموع القاسم بن إبراهيم 613/2 مسائل القاسم مسألة رقم 176.

(3) المعراج شرح المنهاج، نقلا عن التحقيق في التكفير والتفسيق للإمام يحي بن حمزة.

لغضبها»[1].

وهذا لا يتجاوز - عند صحته - كونه تعبير عن استنكار لموقف أبي بكر من ميراث فاطمة، ولا يدل على سب أو براءة. حصوصاً أنه سئل عن ميراث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: «إن رسول الله توفي وقد فرَق كل ما يملك من الدنيا على أمته، ولم يترك إلا سلاحه، فأخذه علي بن أبي طالب». ولم يكن مهتماً بما يروى من خصومة الزهراء والشيخين، حتى أنه سئل عن (فدك)، فقال: «ذُكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطى فاطمة فدكاً»[2]. هكذا بصيغة التمريض.

الإمام محمد بن القاسم الرسي (279 هـ)

وجدت في مجموع كتبه كثيراً من الاستشهاد بكلام ومواقف أبي بكر وعمر، ومن ذلك أنه قال في سياق استدلاله على عدم صحة الصلاة خلف الفاسق الذي خرج على إمام حق: «إن الإجماع قد ثبت - من وجه الحجة لمن أنصف من نفسه - أنه لا يجوز الصلاة خلف أئمة الجور في حكم الله وحكم رسوله، وذلك أنهم قد أجمعوا جميعاً أن جماعة لو خرجوا على أبي بكر من أهل القبلة باغين عليه، ثم غلبوا على مدينة، أنه لا يحل لأهل تلك المدينة الصلاة معهم والإمام قائم، وكذلك لو تغلبوا على عدة مدن لم يحل لهم ذلك، وأنهم لم يضيعوا فرضاً بتركهم الصلاة معهم»[3].

---

(1) حقائق المعرفة ـ مخطوط.

(2) الإمام القاسم بن إبراهيم، المجموع 560/2، مسائل محمد بن القاسم.

(3) مجموع كتب محمد بن القاسم 320 كتاب شرح دعائم الإيمان.

الإمام الهادي يحيى بن الحسين (298هـ)

تشير مجمل الروايات عن الإمام الهادي إلى سلامة موقفه من الخلفاء، وإنما اختلف علماء الزيدية فيما يرجح عنه من «التوقف و الترضية». وسأبسط الكلام فيما روي عنه كونه كبير أئمة الزيدية في اليمن، ويحظى بمكانة خاصة عند أتباع المذهب الزيدي.

رأي الإمام الهادي بين الترضية والتوقف

استند من رأى أن الإمام الهادي كان يحسن الظن بالخلفاء ويرضي عنهم، إلى عدة أمور:

الأمر الأول: أن الإمام الهادي ميز فضلاء الصَّحابة عن المرتدين المنافقين المتمردين على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطاعنين على أهل بيته، فقال في (رسالة له إلى أهل صنعاء): «ولا انتقص أحداً من الصَّحابة الصادقين، والتابعين بإحسان، المؤمنات منهم والمؤمنين، **أتولى جميع من هاجر، ومن آوى منهم ونصر**، فمن سبَّ مؤمناً عندي استحلالاً فقد كفر، ومن سبّه استحراماً فقد ضل عندي وفسق، ولا أسبّ إلاَّ من نقض العهد والعزيمة، وفي كل وقت له هزيمة، من الذين بالنفاق تفرَّدوا، وعلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مرة بعد مرة تمردوا، وعلى أهل بيته اجترأوا وطعنوا، وإني أستغفر الله لأمهات المؤمنين، اللواتي خرجن من الدنيا وهن من الدين على يقين، وأجعل لعنة الله على من تناولهن بما لا يستحققن من سائر الناس أجمعين»[1].

(1) المجموعة الفاخرة 146، بتحقيق الأستاذ علي أحمد الرازحي.

فصرح بأنه يتولى «جميع من هاجر، ومن آوى منهم ونصر» ولاشك أن الخلفاء الراشدين في مقدمتهم.

وتعليقاً على هذا الكلام قال الإمام المهدي أحمد بن يحي: «هذا رأس أئمة العترة وقِبْلةُ أهل مذهبنا مُصَرِّح بتولي الصَّحابة، فكيف يتوقف من يدين الله بحب أهل البيت والاهتداء بهديهم عن الترضية عمن هم عنه راضون».

وأضاف: إنما يعني بقوله: «ولا أسبّ إلاَّ من نقض العهد والعزيمة.. الخ» معاوية وأتباعه؛ إذ لم يكن طعنٌ إلا منه وأصحابه، وهو سب علي عليه السلام على رؤوس المنابر، وأما الخلفاء فلم يكن منهم إلا التعظيم، ولا كان منهم تمرّد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

وخلص بعد تحليل لكلام الإمام الهادي إلى أنه كان يوالي الخلفاء ويرضي عنهم، فقال: «فوجب القطع بعد معرفة هذه الجملة من كلامه بأنه عليه السلام يوجب موالاتهم والترضية عنهم»[1].

وكذلك فهم الإمام عز الدين بن الحسن من كلام الإمام الهادي السابق، فذكر أن رأي الإمام الهادي: الترضية على الشيخين[2].

ومثله رجح العـلاَّمة يحي بن الحسـين بن القاسم، فذكر: أن في رواية للهادي الترضية عنهم[3].

وقبلهم جزم العـلاَّمة الكبير يحي بن الحسن القرشي أن: «المعلوم من حال

---

(1) الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط .

(2) المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط.

(3) الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى 239.

الإمام الهادي أنه ما كان يكفر الصَّحابة، ولا يفسقهم»[1].

الأمـر الثـاني: أنه عاقب من تجرأ على سب أبي بـكر وعمر، فقد روى أحمد بن سعيد الربعاني[2] أن قوماً من أهل صنعاء سبوا أبا بـكر وعمر في مدة ولاية الإمام الهادي، فأمر بجلدهم، واستدل على ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن من سب الصَّحابة[3].

ويبدو أن الإمام الهادي عمل بموجب الحديث الذي رواه الإمام علي بن موسى الرضا عن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « من سب نبيا قُتل، ومن سب صاحب نبي جُلد»[4]. أما استدلاله بأن رسول الله لعن من سب الصَّحابة، فجاء في حديث من رواية ابن عباس، تقدم ذِكره.

الأمـر الثـالث: أنه اعتمد في أحكام شرعية على روايات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وردت من طريق الخلفاء الراشدين، فلو كان أحد منهم ساقط العدالة في نظره لم يأخذ بما جاء من طريقه ولم يجعله واسطة بينه وبين المشرع.

وهذا ما أشار إليه الإمام يحي بن حمزة حين تساءل: «وكيف يؤثر عنه الطعن في الصَّحابة، وكتابه (الأحكام) مشحون بالاحتجاج بالرواية عن القوم، وأقضيتهم وأحكامهم؟! فلو كان قد كفَّرهم أو فسَّقهم، لما كان هنالك معنى

---

(1) منهاج المتقين، للقرشي، الجزء الثاني ـ مخطوط.

(2) القاضي أحمد بن سعيد الربعاني أو الريحاني، من العلماء الأعلام، قال السيد إبراهيم الوزير في حاشية الهداية، كان من قضاة المنصور عبد الله بن حمزة.

(3) قواعد عقائد آل محمد ـ مخطوط 297، والمستطاب مخطوط، ترجمة أحمد بن سعيد.

(4) صحيفة الإمام علي بن موسى الرضا (الباب العاشر). وقد تقدم تخريجه.

للاحتجاج بأقوالهم»[1].

الأمـر الرابـع: أن موقفه من «الرافضة» كان شديد الصرامة، فقد وصفهم في كتاب (الأحكام) بأنهم: «حزب ضال، لا يُلتفت إلى ما هم عليه من المقال، لما هم عليه من الكُفر والإيغال، والقول بالكذب والفسوق والمحال، فهم على الله ورسوله في كل أمر كاذبون، ولهما في كل أفعالهم مخالفون».

وبعد أن أطال في ذكر مساوئهم، قال: «وفيهم ما حدثني أبي وعماي محمد والحسن عن أبيهم القاسم بن إبراهيم عن أبيه عن جده إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن جده الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيهم علي بن أبي طالب عليه وعليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: "يا علي يكون في آخر الزمان قوم لهم نبز يعرفون به، يقال: لهم الرافضة فإن أدركتهم فاقتلهم قتلهم الله فإنهم مشركون"»[2].

وفي موضع آخر وصفهم بأنهم: «شِرْذمة مخالفة للحق في كل المعاني من الكتاب والسنة وهي هذه الإمامية الرافضة»[3].

واشتهر عند الزيدية قوله في كتبه الأصولية: «وإلى الله أبرأ من كل رافضي غوي، ومن كل حروري ناصبي»[4].

ولا شك أن البراءة من «الرافضة» تعني البراءة من أبرز أفكارهم وسماتهم،

---

(1) اطواق الحمامة في حمل الصحابة على السلامة 48، وهو في الجزء الرابع من الشامل ـ مخطوط.

(2) كتاب الأحكام 454/1 ـ 455. وسيأتي تخريج هذه الرواية، وذكر شواهدها وما قيل عنها، عند ذكر الفرق بين الزيدية والرافضة.

(3) كتاب الأحكام 445/1.

(4) المجموعة الفاخرة 146، بتحقيق الأستاذ علي أحمد الرازحي.

كالغلو في أهل البيت، الذي كان من إحدى نتائجه تطاولهم على كبار الصَّحابة رضوان الله عليهم.

فمجموع هذه النصوص والشواهد تدل على أن الإمام الهادي كان يتولى مجمل الصَّحابة، بمن فيهم الخلفاء الراشدين، ولا يجزم فيهم بكفر أو فسق أو سباب، وغاية ما يذكر عنه أنه كان يخطئ المتقدمين على الإمام علي باعتباره كان الأولى بالخلافة من غيره، كما أوضح ذلك في رسالة له في (تثبيت إمامة الإمام علي).

ورجح بعض الزيدية أن الإمام الهادي كان يميل إلى التوقف عن الولاء والبراء، فذكر السيد الهادي بن إبراهيم الوزير: «أن الإمام عبد الله بن حمزة أكثر من الاحتجاج على وجوب التوقف في أمر القوم، - وقال - وهو الذي قدمنا من كلام الهادي عليه السلام»[1].

وذكر الإمام يحي بن حمزة: أن كلام الهادي يدل على أنه متوقف عن الترضية والترحم والاكفار والتفسيق[2].

وهو ما أشار إليه العـلاَّمة محمد بن الحسن الديلمي: بقوله «إن مذهب سادات الزَّيدية من العترة الزكية، بل مذهب جميع الطهرة من الذرية وأتباعهم وأشياعهم - دون من تسمى باسمهم وليس منهم - : التوقف في أمر الشيخين، بل بعضهم يرون موالاتهما ويخطئون من تبرأ منهما، ويظهرون محبتهما وفضلهما»[3].

---

(1) تلقيح الألباب شرح أبيات اللباب ـ مخطوط .

(2) الشامل في أصول الدين، الجزء الرابع ـ مخطوط.

(3) قواعد عقائد آل محمد ـ مخطوط 290

وهكذا خَلُص علماء الزَّيدية إلى تنزيه الإمام الهادي عن أي سباب، أو أحكام بالكفر والفسق، مؤكدين أن موقفه متردد بين الترضية والتوقف، وذلك أشبه بما عرف عنه من ورِع ودين.

موقف الإمام الهادي في رأي الجارودية ورواياتهم

كعادتهم زعم الجاروديون[1] أن موقف الإمام الهادي لا يختلف عن مواقفهم تجاه الخلفاء، وحشدوا لإثبات ذلك ما أمكنهم من الاستدلال، وأردوا أقواله في تقديم الإمام علي على سائر الصَّحابة، وما احتج به على ذلك، إلى جانب انتقاد أخيره ومن أخروه، واعتبروا ذلك دليلاً على السخط والبراءة.

بيد أن ذلك - وإن كان معروفاً عنه - لا يدل على شيء مما ذهبوا إليه من البراءة، أو الحكم بكفر أو فسق والعياذ بالله، فقد تقدم نحو ذلك عن الإمام علي والإمام زيد، وبيَّنا الفريق بين: السباب، والاعتراض على بعض المواقف والتصرفات. و يستدل الجاروديون - على ما يزعمون من سخط الهادي وتذمره - بأمران:

أ - ما جاء في مقدمة كتاب الأحكام

ولفظه: «فمن أنكر أن يكون علي أولى الناس بمقام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فقد رد كتاب الله ذي الجلال والإكرام والطول، وأبطل قول رب العالمين، وخالف في ذلك ما نطق به الكتاب المبين، وأخرج هارون من أمر

---

(1) الجارديون: جماعة من الزيدية ينسبون إلى أبي الجارود في مسألة الإمامة يأتي الكلام في تعريفهم.

موسى كله، وأكذب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله، وأبطل ما حكم به في أمير المؤمنين، فلابد أن يكون من كذب بهذين المعنيين في دين الله فاجراً، وعند جميع المسلمين كافرا»[1].

ولنا على هذا الكلام ملاحظات، منها ما يرجع إلى نسبته إلى الإمام الهادي، ومنها ما يرجع إلى تفسيره.

أما نسبة الكلام، فمصدره الوحيد هو ابن أبي حرصة، في أول نسخته التي جمعها ورتبها من كتاب (الأحكام)، وكرر في أول كل باب منها: «قال يحي بن الحسين صلوات الله عليه». والذ يبدو لي أن ابن أبي حريصة تجوز في صياغتها على أساس أنها من أفكار الإمام الهادي، يدلل على ذلك أمور:

1 - أن صناعة مقدمة في أصول الدين، في كتاب من كتب الفقه، لم يكن مألوفا عند الزيدية، في القرن الثالث. وقد نقل ابن أبي حريصة نفسه عن الهادي في تلك المقدمة أنه قال: «فرأينا أن نضع كتابا مستقصى، فيه أصول ما يحتاج إليه من الحلال والحرام، مما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله، ليعمل به ويتكل عليه من ذكرنا». وأسلوب كتابة تلك المقدمة يتنافى مع قوله: «وإني وجدت في هذا الكتاب أبوابا متفرقة، وعن مواضعها نادة في خلال الابواب غير المشاكلة لها غير مرتبة».

2 - أن شُرَّاح كتاب (الأحكام) كابي العباس الحسني، وتلميذه علي بن بلال الكلاري اعتمدا نسخة (الأحكام) قبل ترتيب بن أبي حريصة، فلم يذكروا شيئاً عن تلك المقدمة، ولم يتناولوها بشرح أو تفسير.

---

(1) الأحكام 1/ 38.

3 - أن ابن أبي حرصة (واسمه: علي بن أحمد)، شخص مغمور ولم يكن من أصحاب الهادي ولا معاصراً له كما يتوهم البعض .. فبالعودة إلى مقدمة الأحكام نجد أن ابن أبي حريصة روي كتاب (الأحكام) عن: الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد الضهري، والضهري سمعه على محمد بن الفتح بن يوسف، ومحمد بن الفتح سمعه على الإمام المرتضى محمد بن يحيى الهادي. وهذا يعني أنه إنما يروي عن الهادي بثلاث وسائط.

وأشف ما جاء في التعريف به أن ابن ابي الرجال ذكر في (مطلع البدور)، أن شخصاً يلقب بأبي الغمر، قرأ في بعض الكتب: أن ابن أبي حريصة من أصحاب الهادي وولداه. ثم نسب إليه أشعاراً لم يذكر مصدرها، وعند رجوعنا لسيرة الهادي لم نجد له ذكراً.

ولم يتمكن أحد ممن ذكر ابن أبي حريصة أن يعرِّف به، وإنما يعتمد بعض أصحابنا في ترجمته على ما ذكره هو عن نفسه في مقدمة كتاب (الأحكام). وعلى هذا فهو مجهول العين، مجهول الزمان، مجهول الرواية، مجهول العدالة. فلا قيمة لما نسب إلى الإمام الهادي مما لم يوافقه عليه غيره. على أن روايته وجهالته تلك لا تطعن في نسبة كتاب (الأحكام) جملة إلى الهادي، لأنه قد روي من غير طريقه، دون مقدمته.

4 - أن الإمام المرتضى محمد بن الهادي قال: «لقد وجدت في كتب (الأحكام) التي وضع الهادي إلى الحق صلوات الله عليه باباً مزيداً عليه، منسوباً إليه، ما وضعه قط، ووجد هو أيضاً رحمة الله عليه باباً آخر موضوعاً منسوباً إليه لم يضعه، يعمل فيه بعض من لا يتقي الله، فهذا ومثله كثير، فما وجدتم من ذلك فليس منا، لأنا جميعاً متبعون لكتاب الله وسنة رسوله صلى

الله عليه وآله وسلم، وليس في ذلك تناقض ولا تفاوت ولا نقصان، بل ذلك مؤتلف بأحق الحقائق وأبين البيان»[1].

وأما معنى هذا الكلام المنسوب إلى الهاي، فإننا عند النظر في العبارات المذكورة فيه، نجد أن حملها على ما يريد الجاروديون - من أن: من لم يؤمن بإمامة علي بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهو منكر للقرآن والسنة، يحكم بكفره جميع المسلمين - فيه من الجهل والتعصب ما ننزه الإمام الهادي عنه، حتى وإن كان يرى أن إمامة الإمام علي من أصول الدين؛ لأن المعلوم حتى لدى صغار الطلبة أن أكثر المسلمين لا يؤمنون بأولوية الإمام علي، فضلاً عن حكمهم بتخطئة من تقدمه، فضلاً عن أن يحكموا بكفره أو فسقه، وهذا مما لا يجهله الإمام الهادي، فكيف يقطع بأن المسلمين أجمعوا عليه.

وقد ذكر في كثير من كتبه: الأصول التي لا يتم الإيمان بدونها، ولم يذكر فيها وجوب الإيمان بتقديم علي في الخلافة، ولم يشر إلى كُفر من تقدمه فيها، بل وجدناه يغلظ في الرد على الخوارج لتكفيرهم أهل القبلة، فقال بعد ذكر جملة من الآيات: «فبهذه الآيات ونحوها علمنا أن فسقة قومنا من أهل الصلاة ليسوا بكفار، وهذا تكذيب للخوارج المارقة الذين يشهدون على أهل التوحيد والإقرار من أهل القبلة إذا أصابوا كبيرة من الكبائر أنهم كفار بالله العظيم، خارجون من قبلة الإسلام، فنعوذ بالله من جهلهم وضلالهم»[2]. هذا مع أن الخوارج لم يرفضوا إمامة الإمام علي فحسب، بل وقاتلوه وكفروه.

---

(1) مسائل عبد الله بن الحسن، سؤال 366.

(2) مجموع كتب الهادي (كتاب المنزلة بين المنزلتين).

ولم يستسغ الإمام يحي بن حمزة ما جاء في تلك المقدمة، فرأى أنه: «محمول على من أنكر أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» وقوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى». واضاف: «وإنما وجب حمل كلام يحي على ما ذكرناه لأمرين: أما الأول: فلأن ظاهر كلامه يوجب إكفارهم وردتهم، ولم يؤثر عن يحي شيء من هذا ولا عن غيره من أكابر أهل البيت أصلا. وأما الثاني فلأن كتاب (الأحكام) مشحون بالاحتجاج برواية القوم وأقضيتهم وأحكامهم والرجوع إليهم في أمور الحوادث؛ ولو كانوا كفارا أو فساقا لكان لا معنى للاحتجاج بأقوالهم وأقضيتهم»[1].

وقال العلامة يحي بن الحسن القرشي: «وأما ما روي عن الهادي عليه السلام في (الأحكام) من أن من أنكر النص على أمير المؤمنين فقد كذب الله ورسوله، ومن كذب الله ورسوله فقد كفر.. فمعناه: من أنكر ورود هذه النصوص وهي قوله: ﴿**إنما وليكم الله ورسوله..**﴾ الآية، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من كنت مولاه.. » الخبر، وكذلك خبر المنزلة، فمن زعم أن هذا لم يرد، فهو مكذب. وليس المراد: من أنكر دلالتها على الإمامة؛ لأن المعلوم من حاله عليه السلام أنه ما كان يكفر الصحابة ولا يفسقهم، وكيف يقطع عليهم بالإكفار لمجرد الخطأ في مسألة قطعية»[2].

---

(1) أطواق الحمامة في حمل الصحابة على السلامة ص 48.

(2) منهاج المتقين الجزء الثاني (الكلام في أحوال الأئمة في حق الصحابة رضي الله عنهم أجمعين) مخطوط.

ووافقه الإمام عز الدين بن الحسن في (المعراج) واستحسن كلامه [1].

ومثل كلام القرشي قال الإمام المهدي أحمد بن يحي، واستنتج من كلام للهادي في كتاب (الجملة): « أن المؤمنين إذا أذنبوا ذنباً وهم يظنونه غير ذنب لشبهة فإنه لا يجوز ترك محبتهم، وإجراء حكم المؤمنين عليهم.. ثم قال: فوجب القطع بعد معرفة هذه الجملة من كلامه بأنه عليه السلام يوجب موالاتهم والترضية عنهم»[2].

ويمكن أن نضيف إلى ما ذكر الأئمة: أن الكلام - على فرض صحته عنه - جاء عن أولوية الإمام علي المستفادة من مجمل الأدلة، لا عن ثبوت الحق في الخلافة. وأبو بكر وعمر لم ينكرا أن علياً كان يتمتع بمؤهلات تجعله أهلاً للخلافة، ولكن الأمر ذهب إلى غيره لأسباب سياسية واجتماعية.

وهذا ما دفع الإمام عبد الله بن حمزة إلى القول: «إن أبا بكر لم يكن ينكر شرف بيته ولا علو صيته، وأنه من الرئاسة بمحل القطب من الرحى، وأنه في علو شرفه بقرابة صلى الله عليه وآله وسلم بحيث لا يرقى إليه الطير ولا غثاء السيل. ولكن ما في ذلك مما يدل على أنه عَلِم إمامته ضرورة »[3].

ويؤيد ذلك أن نصر بن مزاحم المنقري وهو من مؤرخي الزيدية روى أن الإمام علي قال: «إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم فأنقذ به من الضلالة، ونعش به من الهلكة، وجمع به بعد الفرقة، ثم قبضه الله إليه وقد أدى ما عليه، ثم استخلف الناس أبا بكر، ثم استخلف أبو بكر عمر،

---

(1) المعراج شرح المنهاج الجزء الثاني: عند شرح كلام المتن السابق. مخطوط.

(2) الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط .

(3) العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين ورد شبه الروافض الغالين ص 53.

وأحسنا السيرة، وعدلا في الأمة، وقد وجدنا عليهما أن توليا الأمر دوننا، ونحن آل الرسول وأحق بالأمر، فغفرنا ذلك لهما، ثم ولي أمر الناس عثمان فعمل بأشياء عابها الناس عليه، فسار إليه ناس فقتلوه»[1]. وهذا يدل على أنه سَلَّم ، وإن كان يرى أنه أولى بالخلافة.

ب - كتاب: تثبيت الإمامة

«تثبيت الإمامة» عنوان كتيب نسب إلى الإمام الهادي يتضمن هجوماً شديداً على أبي بكر وعمر، بلغ حد التجريح والسباب، واللعن، والحكم بالضلالة والكفر والطغيان.

وهو ما استغله بعض الجارودية لتبرير موقفهم، واستبشر به بعض الإمامية لتأييد مذهبهم في الخلفاء. بل اضطرب في شأنه بعض الزَّيدية، وبنى كثير من الناس - في ضوئه - مواقف سلبية من الإمام الهادي خصوصاً، ومن زيدية اليمن عموماً[2].

ورغم ثقتي بأن لا علاقة للإمام الهادي بتلك الرسالة، أجد أنني مضطر لتقديم ما يستأنس به الباحث، حتى لا يُنسب إلى الإمام ما لم يقل، وتشوه الزيدية بما ليس عندها، معتمداً في ذلك مسلكين:

المسلك الأول: تفنيد نسبة الرسالة إلى الإمام الهادي، وذلك من عدة وجوه:

---

(1) أخبار صفين 201.

(2) كما فعل الشيخ محمد عبد الله الإمام في كتابه المسمى (طعون رافضة اليمن في صحابة النبي المؤتمن.

الأول: المشهور عند علماء الزيدية، المذكور في إجازاتهم، المروي بأسانيدهم، الثابت في مجموع كتب الإمام الهادي، رسالة بعنوان: «تثبيت إمامة الإمام علي»، أولها: «إن سأل سائل أو تعنت متعنت جاهل عن تثبيت إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه...» وهي مطبوعة ضمن (مجموع كتب الإمام الهادي)، وموجودة في النسخ المخطوطة. وهي عبارة عن احتجاج على أولوية الإمام علي بالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وليس فيها لعن ولا طعن ولا تكفير ولا تفسيق لا للخلفاء ولا لغيرهم.

أما الرسالة المزعومة التي ننفي ثبوتها عن الإمام الهادي، فأولها: «الْحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأرضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ، لا نُشرك بالله ولا نتّخذ من دونه إلهاً ولا وليّاً، نحمدُه على ما خصّنا به من نعمه، ودلَّنا عليه من طاعته، واستنقذنا به من الهلكة برحمته، وبصَّرنا من سبيل النّجاة..».

وموضوعها لا يتناول ما يشير إليه عنوانها، فليس فيها شيء عن (تثبيت الإمامة) أصلاً، ولكنها مجرد مقاطع متفرقة، مخصصة لتجريح أبي بـكر وعمر، رأيت كثيراً من مضامينها في كتاب يسمى: (الاستغاثة من بدع الثلاثة) ألفه "علي بن أحمد بن موسى الكوفي الإمامي (المتوفى سنة 352هـ)". أجرى فيه سيلاً من الشتائم والتجريح، وضمّنه دعاوى وتقوُّلات تحتاج إلى مراجعة وتثبت.

وأنا أعتقد أن من كتب تلك الرسالة اعتمد على ذلك الكتاب بشكل أساسي، لأن بعض النصوص متطابقة، وبعضها لم أجد له مصدراً سواه.

الثاني: تدل الكيفية التي تسللت بها الرسالة إلى تراث الإمام الهادي أنها

جُلبت من خارجه، فالذي يظهر أن أحد نُسّاخ الكتب عثر على ذلك النص فنقله في حامية مخطوطة[1]، ولم يذكر مصدره كغيره مما ينقل في حوامي المخطوطات، مما جعل بعض القراء يظن أنها رسالة في (تثبيت الإمامة)، وهو اسم مشهور لما كان يكتبه المتقدمون في مسألة الإمامة.

يدل على ذلك ما وجدناه على بعض نُسخ الرسالة المشبوهة بخط يختلف عن خط الأصل، مثل عبارة: «لعله كتاب تثبيت الإمامة». إضافة إلى الاختلاف في نسبتها، فبعضهم نسبها إلى الإمام زيد، كما في مخطوطة سهيل بصعدة، وأخرى في المتحف البريطاني، حسب إفادة الدكتور العمري[2]. وبعضهم نسبها إلى الإمام الهادي كما في نسخة الأخفش[3]. وبعضهم نسبها إلى الحسين بن القاسم، كما في نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء رقم (2100)[4].

ويزيد الأمر ريبة عدم وجودها ضمن مجاميع كتب الإمام الهادي المتداولة منذ مئات السنين، فلدينا صورة لنسخة قديمة يعود تاريخها إلى (648هـ)، أصلها بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء[5]، تضمنت جميع رسائله المعروفة، ولا

---

(1) حوامي المخطوطة هي الأوراق البيضاء التي توضع في أول المخطوطة وآخرها لحمايتها .

(2) عبد الله حسين العمري ، مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني ص 137.

(3) وهي التي اعتمد عليها السيد محمد رضا الجلالي في تحقيقه للرسالة، وذكر أن الأخفش انتهى من نسخها «عصر يوم الاثنين الموافق 22 ربيع الأوّل سنة تسعة وتسعين وثلاثمائة وألف هجرية»..

(4) ذكر السيد أحمد الحسيني، في كتابه مؤلفات الزيدية 247/1. ولدي شك في أن الحسين بن القاسم هو من كتبها معتمداً على كتاب (الاستغاثة من بدع الثلاثة) السابق الذكر.

(5) وهي النسخة المعتمدة في تحقيق (مجموع كتب الإمام الهادي) وهي في مكتبة الجامع رقم (38) "علم كلام" بعنوان (كتاب المجموع من كتب الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ، وكتب في آخرها: وكتب الفقير إلى ربه المعترف بخطئه وذنبه إسماعيل بن علي.

وجود للرسالة المذكورة فيها، وكذلك سائر نسخ مجموع كتب الإمام الهادي في المكتبات الخاصة، بينما نجد تلك الرسالة ملحقة في بعض مخطوطات كتاب (المنتخب).

الثالث: لم نجد تلك الرسالة في كتب الإجازات مسندة إلى الإمام الهادي، كما هي الحال في سائر كتبه ورسائله، فأكثر كتب الإجازات دِقَّة وشمولاً لم تَذكرها ضمن كتب الإمام الهادي ورسائله. وأشهد أني سمعت شيخنا العلامة مجد الدين المؤيدي - وهو من المهتمين بأسانيد الكتب وتوثيقها - ينفي صحتها عن الإمام الهادي[1]، ولذلك لم يذكرها في شيء من إجازاته لكتب الإمام الهادي، ولم ينقل عنها شيئاً في كتبه.

الرابع: بعد بحث وتتبع، وجدت أن أول ظهور لتلك الرسالة كان في القرن السابع، وهو القرن الذي تدفقت فيه كتب الإمامية إلى اليمن، وعلت فيه نبرة الجارودية، فأدرج الحسن بن بدر الدين المتوفى (670هـ) تلك الرسالة ضمن كتابه (أنوار اليقين)، وهو معروف بتساهله في النقل والتوثيق، وواضح من كتابه أنه حَشر فيه ما وقعت عليه يده من رواية الإمامية وحشو الجارودية، حتى أن الحافظ إبراهيم بن القاسم بن المؤيد بالله اعتبر : أنما في (أنوار اليقين) خارج عن منهج الزَّيدية إلى منهج الإمامية، فقال: «ذكر فيه أشياء عجيبة، ومناقب جمة، يميل فيه إلى ما يرجحه المرتضى والرضي الموسويان، وغيرهما من الأشراف الحسينيين من أن الخطأ من المتقدمين على الإمام علي عليه السلام

---

(1) كان ذلك أثناء تحقيقي كتاب (الغطمطم الزخار) منتصف عام (1414هـ).

كبيرة، وأن النص في إمامته صريح»[1].

بل إن بعض علماء الزَّيدية شكك في وجود محتوى تلك الرسالة حتى ضمن كتاب (أنوار اليقين)، حيث قال السيد الهادي بن إبراهيم (822هـ): «الإمام الحسن بن بدر الدين له كتاب (أنوار اليقين) ولا تصريح فيه بسب الصَّحابة»[2]. وهذا ما جعل العـلاَّمة المحقق يحيى بن الحسين يستنتج «أن هذا يدل على أن ما في النسخ من ذكر الكفر مدسوس عليه؛ لأن السيد الهادي ذكر أنه لا تصريح فيه بشيء من السب في النسخ الصحيحة وهو كما قال. وأضاف: وما ذكر في (أنوار اليقين) في بعض القصائد من ذكر الكفر فهو موضوع مدسوس»[3].

الخامس: ذكر عبد الرحمن الأخفش أنه نسخها «من نسخة مكتوبة سنة (782هـ)، وأن السيد صلاح الجلال المتوفى (805هـ) كتب عليها بخطه ما لفظه: «هذا كتاب تثبيت الإمامة للهادي عليه السلام، صحّ لي سماعه على الوالد جمال الدين بن الهادي بن يحيى، وأيضاً على والدي صلاح الدين المهدي قدّس الله روحهما في الجنَّـة. كتبه صلاح بن الجلال عفا الله عنه».

وهذا يدل - بوضوح - على أن تلك الرسالة كانت مجهولة، حيث لم تكن معنونة ولا منسوبة لأحد، وأن السيد صلاح الجلال هو من كتب عليها بخطه أنها كتاب (تثبيت الإمامة) وأنها للإمام الهادي، تخميناً منه واجتهاداً، لا يبعد أنه اعتمد فيه على (أنوار اليقين)، إذا لو كانت تلك الرسالة معروفة، لكانت

---

(1) طبقات الزَّيدية ـ الجزء الثالث : ترجمة الحسن بن بدر الدين.

(2) كفاية القانع بمعرفة الصانع ، للهادي بن إبراهيم الوزير ـ مخطوط.

(3) انظر: الإيضاح لما خفا 237.

معنونة ومنسوبة، ولما احتاج السيد صلاح الجلال إلى التبرع بكتابة عنوانها وتخمين نسبتها، وكونه سمعها على والده لا يدل على نسبتها إلى الإمام الهادي.

السادس: أنه لم يذكرها أحد من علماء وأئمة الزيدية قبل الحسن بن بدر الدين (القرن السابع) ولم ينقل عنها أحد ممن تناولوا موضوع الإمامة والخلفاء من علماء وأئمة الزيدية، ولم يشيروا إلى اسمها أو مضمونها، بخلاف رسائله الأخرى التي ضلوا ينشرونها ويشرحونها وينقلون عنها طوال القرون: الرابع والخامس والسادس.

بل إن معاصري الحسن بن بدر الدين من الجارودية، كالسيد حميدان القاسمي، لم يذكروا تلك الرسالة، ولم ينقلوا عنها، مع شدة حرصهم على تتبع أي كلام يندد بالشيخين، بينما نقل عن رسائله الأخرى في الصَّحابة والإمامة ما هو أبعد دلالة وأقل وضوحاً، وإن وجد من نقل عن تلك الرسالة، فبعد سنة (670هـ) أي بواسطة (أنوار اليقين).

لقد ضلت تلك الرسالة غائبة عن تداول الزيدية، مستبعدة عن الرجوع إليها في الاستشهاد والنقل، مقطوعة من ذكر أي إسناد وإجازة، حتى ظهرت على مشارف القرن الخامس عشر الهجري، وطبعت سنة (1413هـ=1993م) مع كتاب «المنتخب وكتاب الفنون»، واعتمد ناشر الكتاب ترجمةً كتبتُها لمحمد بن سليمان الكوفي - جامع (المنتخب والفنون) - مما تسبب في توهم البعض أنني كنت على معرفة بطباعة تلك الرسالة، أو أني أقررتها، وذلك خطأ أحببت التنبيه عليه، فلست محقق كتاب (المنتخب)، ولم أكن على علم بنشر تلك الرسالة في آخره، وأنا لا أؤمن بصحتها عن الإمام الهادي.

وبعد نشرها راقت تلك الرسالة لبعض الإمامية، فأعادوا طباعتها منفردة،

بدون أدنى تحقيق في نسبتها إلى الإمام الهادي أو إشارة إلى ما أثير حولها من شكوك.

السابع: أن الرسالة المشبوهة تضمنت إحالات تدل على أن صاحبها ليس هو الإمام الهادي، مثل قوله: «وفرقة أخرى تقول: أومأ رسول الله صلى الله عليه وآله إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام إيماء ودل عليه وأشار إليه ، وقال فيه أقاويل تشهد له بالعدالة ويستوجب بأقلها الإمامة، واحتجت بحجج كثيرة فيه، وقد ذكرناها لك في كتاب غير هذا». وليس للإمام الهادي كتاب احتج فيه على ما ذكر هنا، وأحال عليه.

المسلك الثاني: تحليل محتوى الرسالة، والنظر في مضمونها وما اشتملت عليه من نصوص ودلالات:

أولاً: صياغة الرسالة مختلف تماماً عن ما هو مألوف من أسلوب الإمام الهادي في جميع كتبه، فمن يقرأ كتاباً أو كتابين للإمام الهادي، ثم يقرأ تلك الرسالة يجد الفرق واضحاً جلياً في منهج الكتابة، وأسلوب التعبير، واستخدام المصطلحات، وحتى تركيب الجُمل، فالغالب عليها الرِّكة في التعبير إلى درجة لا يتصور معها متذوقٌ للكلام العربي أن لكاتبها معرفة باللغة العربية وأساليبها، فضلاً عن أن يكون عالماً مبرزاً فيها، فقد اشتملت على أخطاء في صياغة الجُمل، واستُعملت فيها المفردات العامية، وخلت من ذلك السبك والجزالة المألوفة في كتب الإمام الهادي.

ثانياً: تضمنت كثيراً من الإسفاف والكلام القبيح، كالقول أن أبا بكر أوقف تركة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نفسه وولده وولد ولده ، وعلى أصحابه وأولادهم وأولاد أولادهم، مؤبدا إلى أن تقوم الساعة يعيش فيه

الفاجرون، ويتخذونه مغنما للفاسقين ، تُشرب به الخمور ! ويُركب به الذكور ! ويستعان به على الشرور!!

ثالثاً: أنها اشتملت على أفكار مألوفة في كتب الإمامية ومستنكرة وغريبة على ثقافة الزَّيدية، تتناقض مع ما هو ثابت في كتب الإمام الهادي نفسه.

من تلك الافكار: القول بأن فاطمة الزهراء ضُربت بالسياط، وأن علياً اقتيد ملبوباً ليبايع أبا بكر، وأن أبا قحافة ناضر ولده أبا بكر ليتخلى عن الخلافة لعلي، وأن عمر أراد نبش قبر فاطمة ليصلي عليها، ولكنه لم يعرف مكانه. وغير ذلك مما لا مكان له إلا في روايات قصاص حشوية الغلاة، وقد وجدت معظمها في كتاب (الاستغاثة من بدع الثلاثة) لأبي القاسم الكوفي الرافضي .

رابعاً: تضمنت أحكام شرعية غير صحيحة، لا يغفل عن مثلها الإمام الهادي، مثل القول: بأن القتلَ لا يجبُ إلاّ على أحد ثلاثة: إمَّا كافر بعد إيمان، أو زان بعد إحصان، أو قاتل النفس بغير حقٍّ. على أنه أورد ذلك للاستدلال على كفر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد تقدم كلام الإمام الهادي الصريح بأنه لا يُكَفِّر أهل القبلة بذنب .

خامساً: تضمنت أحاديث شديدة الغرابة، لم نجد لها ذكر ولا حتى في كتب الموضوعات، مثل قوله: «واحتجوا في ما ادعوه بأحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله»: منها : زعموا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لأن تختاروا لأنفسكم أحب إلي من أن أولي عليكم واليا، إن أحسن كان لنفسه وإن أساء كان مني، وكانت الحجة لكم غدا». واحتجوا بأحاديث مثل هذا، يغني ذكر هذا عن ذكرها».

وهذا ليس حديثاً ولم يحتج به أحد، بل إن ذكره على هذا النحو يدل على أن من أورده عامي صرف، وجاهل لا يعرف عما يتحدث. خصوصاً أن المشهور من منهج الإمام الهادي أنه يتردد في قبول روايات الآحاد الصحيحة في مسائل الفروع، كما صرح بذاك في غير موضع من كتبه، فكيف يعتمد ما دونها في مسائل الولاء والبراء؟!

سادساً: أنها تضمنت سباً والعناً وطعناً وتكفيراً صريحاً لأبي بكر وعمر رضي الله عنها، والمعروف عن الإمام الهادي خلاف ذلك كما قدمنا، استنادا إلى كتبه المشهورة.

وأضف إلى ذلك أن أئمة الزيدية المتقدمين - خاصة المهتمين بفكر الإمام الهادي ومنهجه كالإمام المؤيد بالله - رووا إجماع الأئمة على تجنب السب وأحكام التكفير والتفسيق، حتى: جزم الإمام يحي بن حمزة (749هـ) - على سعة اطلاعه - أنه : «لم يؤثر عن يحي بن الحسين ولا غيره من أكابر أهل البيت تكفيرا للصحابة»[1].

وقبله ذكر الإمام المؤيد بالله الهاروني (411هـ) - وهو من أكثر الأئمة تتبعاً لكلام الإمام الهادي - : «أنه ما يعلم أن أحداً من العترة يسب الصَّحابة». قاطعاً بأن: «من قال ذلك فقد كذب»[2].

وأيد ذلك الإمام عبد الله بن حمزة (614هـ)، فأكد أنه: «لا يمكن أحداً أن يصحح دعواه على أحد من سلفنا الصالح أنهم نالوا من المشايخ أو سبوهم»[3].

---

(1) الشامل في أصول الدين ـ مخطوط ـ الجزء الرابع.

(2) حواشي الفصول (الفصل 178) عن تعليق الشرح.

(3) الترجمان لابن المظفر ـ مخطوط 81.

جاء ذلك في معرض رده على من زعم أن من الزيدية من يسب الصحابة.

وهم لا يجرؤن على حكاية إجماع يخالفه الإمام الهادي، كيف وبعضهم يقول: لو أجمع الأسود والأحمر، وخالف الإمام الهادي لم يكن إجماعاً!! فمن البعيد أن يجهل جميع أولئك الأئمة ما ورد في الرسالة المذكورة عن الإمام الهادي، وهم الأكثر عناية بنصوصه، أو يتواطؤوا على إغفالها وتجاوزها مع علمهم بها؟! فلو كانت موجودة لذكروها وتأولوها.

هذا كله يجعلنا نرجح بأن الرسالة المذكورة لا تمت إلى الإمام الهادي بصلة، وأنها مجرد ثرثرة دونها مؤرخ متحامل، ثم حُشرت في كتب الإمام الهادي دون دراسة وتحقيق في شأنها.

وهذا كثيرا ما يحدث خصوصاً في مسائل التعصب، فكم في كتب الأئمة وكبار العلماء من المسائل التي تحتاج نسبتها إليهم إلى تثبت.

القـرن الرابع

الإمام الناصر الحسن بن علي الأطروش (304هـ)

* وصف أبا بكر وعمر في كتاب (البساط) بالخيرين، فقال: «ويكفي في بيان ذلك (يعني القول بالإحباط) من عقل وتدبر القرآن، ما أنزل عليه في **الخيرين أبي بكر وعمر** بقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ** ﴾ [الحجرات/2]. فإذا كان مثل عمل أبى بكر وعمر وإقرارهما الذي هو إيمانهما يحبط ويبطل إذا رفعا أصواتهما فوق النبي صلى الله عليه

وآله وسلم، مع مكانهما في الإسلام، فما يكون حال سواهما»[1].

* روى الإمام يحي بن حمزة، والإمام المهدي أحمد بن يحي المرتضى، والعلامة يحي بن الحسن القرشي، أن الصَّاحب بن عباد كان يقول: عنـدي بخط الناصر الترحم عليهمـا[2]. يعني: أبا بـكر وعمر.

* وذكر الشيخ أحمد الكني أن الناصر قال في آخر كتاب الإمامة: «ولم أصف ما وصفت من اعتراضهم هذا إرادة مني لدفع فضل أبي بكر رضي الله عنه حقه وصحبته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإني لمحب له والحمد لله تعالى»[3].

* وروى القرشي أن بعض الفقهاء من أصحاب المؤيد بالله سمع عمر الصوفي يقول: سمعت نيفاً وسبعين شخصاً ممن حضر مجلس الناصر للحق يقولون: أملأ الناصر شيئاً عن الشيخين، ثم قال: رضي الله عنهما، فكفَّ المستملي أن يكتب الترضية، وكان الناصر ينظر إليه، فزجره وقال: «لم لا تكتب الترضية؟! فإن مثل هذا العلم لا يؤثر إلا عنهما، وعن أمثالهما»[4].

* وقال العـلاَّمة علي بن محمد الزحيف: «وكان الناصر يترحم عليهما ويثني عليهما في كتبه»[5].

---

(1) البساط ـ أقسام الإيمان. وذكره السيد حميدان في (مجموعة302، كتاب المنتزع من أقوال لأئمة) ، في سياق نقمة الأئمة على الشيخين، وحكاه بالمعنى، فأوهم غير ظاهره..

(2) التحقق، شرح القلائد، المنهاج ـ مخطوطات. الإيضاح لما خفا 218

(3) منهاج القرشي ـ مخطوط، نقلاً عن كشف الغلطات للكني.

(4) شرح القلائد للإمام المهدي، ومنهاج القرشي ـ مخطوطان.

(5) مآثر الأبرار 233/1

الإمام المرتضى محمد بن الهادي (310 هـ)

* تحدث الإمام المرتضى محمد بن الهادي عن الصحابة فقال: «ثم تعلمون من بعد ذلك أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين قاموا بالدين، وكانوا في حقيقة الإيمان، واتبعوا بالطاعة والإحسان، واجب فضلهم مشهور، والطاعن عليهم مأزور، والمنتقص لهم مذموم، هالك عند الله مثبور، معذب مدحور، لمدح الله سبحانه لهم، وما قال فيهم، حيث يقول: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾ [الفتح/ 18]. وقال عز وجل: ﴿**لَقَدْ تَابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾ [التوبة/177]، وقال تبارك وتعالى: ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ**﴾ [الفتح 29].

وفيهم من التفضيل في كتاب الله، وعلى لسان نبيه، ما لو ذكرناه لطال به الشرح، وكثر فيه القول، فحقهم واجب على جميع المسلمين، وفضلهم لازم لجميع المؤمنين، فلا يسع أحداً من الناس طعن على أحد ممن ذكرنا، إلا الترحم عليهم، والاستغفار لهم واجب، والاقتداء بحسن أفعالهم لازم، إذ لهم السابقة القديمة، والأفعال المحمودة، والنية والبصيرة، رحمة الله ورضوانه عليهم أجمعين، إنه لذو فضل على العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، فذلك الواجب لمن ثبت على عهد رسول الله منهم، ولم يتغير عما عاهد الله فيه، حتى لقي الله عليه»[1].

---

(1) مجموع كتب المرتضى2/712 ـ 713.

فجعل الولاء والمحبة واجب لمن ثبت على عهد رسول الله، دون المنافقين والمرتدين.

وقال في كتاب (الشرح والبيان): «ولسنا نطلق في أهل الفضل والدين، والتصديق لذي القوة المتين، من أصحاب محمد خاتم النبيين، الذين آمنوا به واتبعوه، وجاهدوا معه وصدقوه، ولا نقول فيهم إنهم اختلفوا ولا تضادوا، ولكن كان معه صلى الله عليه وآله وسلم منافقون قد ذكرهم الله في كتابه في غير موضع»[1].

أبو عبد الله محمد بن الحسن الداعي (360هـ)

* حدَّث أبو علي التنوخي، قال: حدثنا أبو الحسن بن الأزرق، قال: كنت بحضرة الإمام أبي عبد الله بن الداعي، فسأله أبو الحسن المعتزلي عما يقوله في طلحة والزبير، فقال: أعتقد أنهما من أهل الجنَّة، قال: ما الحجة ؟ قال: قد رويت توبتهما، والذي هو عمدتي أن الله بشرهما بالجنة. قال: فما تنكر على من زعم أنه صلى الله عليه وآله قال: إنهما من أهل الجنَّة، ومقالته: فلو ماتا لكانا في الجنَّة، فلما أحدثا زال ذلك. قال: هذا لا يلزم، وذلك أن نقل المسلمين أن بشارة النبي صلى الله عليه وآله سبقت لهما، فوجب أن تكون موافاتهما القيامة على عمل يوجب لهما الجنَّة، وإلا لم يكن ذلك بشارة .

فدعا له المعتزلي واستحسن ذلك، ثم قال: ومحال أن يعتقد هذا فيهما، ولا يعتقد مثله في أبي بكر وعمر، إذ البشارة للعشرة[2].

---

(1) مجموع السيد حمدان ـ مخطوط، نقلا عن كتاب (الشرح والبيان).

(2) الإيضاح لما خفا 302 نقلا عن سير أعلام النبلاء 115/16.

وقال الذهبي في ترجمته من (سير أعلام النبلاء): كان يمتنع من الترحم على معاوية، ولا يشتم الصَّحابة[1].

القـرن الخامس

الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني (411 هـ)

* وروى الشيخ أبو سعيد قال: سمعت القاضي يوسف خطيب المؤيد بالله، قال: سمعت المؤيد بالله يقول: «الحمد لله إنني ازداد كل وقت لهما حباً - يعني أبا بـكر وعمر - وكان في آخر عمره يجتهد في الدعاء إلى فضلهما، ويظهر ذلك من نفسه»[2].

* وفي معرض بيان مواقف أئمة الزيدية قال: «لو قيل لواحد ممن يدعي بزعمه كفراً أو فسقاً في حقهم: أرني نصاً من جهة الأئمة صريحاً أنه يتبرأ فيه من الشيخين لم يمكنه ذلك»[3].

* وقال أيضاً: «ما أعلم أحـداً من العترة عليهم السلام يسب الصَّحابـة، ومن قـال ذلـك فقد كذب»[4].

* وفي جواب له على سؤال عن من يتبرأ من أبي بـكر وعمر وعثمان، قال:

---

(1) سير أعلام النبلاء 116/16.

(2) شرح القلائد للإمام المهدي، ومنهاج القرشي ـ مخطوطان.

(3) المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط

(4) حواشي الفصول (الفصل 178) عن تعليق الشرح.

«إن الخطأ الذي كان منهم لا يبلغ حد التكفير والتفسيق والبراءة»[1].

* وقال الإمام يحيى: «وكان المؤيد بالله في أول عمره وعنفوان شبابه متوقفاً عن الترضية، ثم ترحم عليهما في آخر عمره»[2].

* وذكر العلاَّمة أحمد بن يحيى حابس[3] نقلاً عن العلاَّمة الدواري: أن المؤيد بالله ممن كان يرى الترضية على المشايخ المتقدمين على علي عليه السلام.

* وللإمام المؤيد بالله رسالة في الجواب على رسالة لرجل يسمى قابوس، طعن فيها على الصَّحابة. ذكرها الحاكم الجشمي في (جلاء الأبصار).

* واعتمد المؤيد بالله في كتبه الحديثية خصوصاً (شرح التجريد) الرواية عن الخلفاء وكبار الصَّحابة ولم يتردد في الاحتجاج بما روي عنهم.

الشيخ أبو القاسم البستي (420 هـ)

* خصص شيخ الزَّيدية في عصره العلاَّمة أبو القاسم إسماعيل بن علي البستي بابا من كتابه (التحقيق في التكفير والتفسيق) للكلام عن الصَّحابة الذين تقدموا الامام علياً عليه السلام، ومما جاء فيه - في معرض استدلال له على حسن الظن بهم قال: «ولأن الله تعالى قال: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ الله عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾ [الفتح/ 18]. وكان أبو بكر وعمر من المبايعين، ووضع النبي شماله على يمينه عن عثمان إذ كان غائباً. ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لعل

(1) مسائل للمؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، حققها د. حسن أنصاري، ونشرت في مجلة المسار العدد (3) 1431هـ 2010م.

(2) المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط

(3) شرح الثلاثين المسألة ـ مخطوط.

الله قد اطلع على أهل بدر فقال: اذهبوا فقد عفوت عنكم». ولأنه لم يتواتر عن علي عليه السلام وأولاده البراءة منهم»[1].

الإمام الموفق بالله الجرجاني (420 هـ)

* حكى يحي بن الحسين عن الإمام الموفق بالله الحسين بن إسماعيل الجرجاني القول بالترضية على الخلفاء.

* وروى عنه الإمام المهدي أنه قال: « فإن قيل: فما حكم من خالف هذه النصوص الدالة على إمامة أمير المؤمنين، هل يفسق؟ قيل له: إنه يكون مخطئاً غير كافر ولا فاسق. ومن أجل ذلك أن أمير المؤمنين كان يوليهما الذكر الجميل ويثني عليهما الثناء الحسن فلو كانوا فساقاً لما أولاهم أمير المؤمنين الذكر الجميل»[2].

* قال الإمام المهدي، قلت: «وكلام الجرجاني رضي الله عنه هو عين ما اخترناه في كتابنا هذا». يعني الترضية.

الإمام أبو طالب الهاروني (424 هـ)

* عده العـلاَّمة يحي بن الحسين بن القاسم في القائلين بالترضية[3]. ولم أقف في كتبه على ما يؤيد هذه الرواية. غير أني وجدته في كتاب (التحرير) في الفقه وكتاب (المجزي) في أصول الفقه يحتج بأقوال الصحابة وأفعالهم ويرضي

---

(1) كتاب التحقيق في الإكفار والتفسيق ـ مخطوط، نقله العـلاَّمة الزحيف في مآثر الأبرار 231/1.

(2) شرح القلائد للإمام المهدي ـ مخطوط

(3) الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى 239.

عليهم. إلى جانب أنه ذكر في كتاب (الدعامة) في مسألة الإمامة، أن النص على إمامة الإمام علي استدلالي، وذلك يرشدنا إلى أنه لم يكن يحكم بأكثر من التخطئة. وشن في كتابه المسمى بـ «الدعامة في مسألة الإمامة» هجوما على الرافضة وأسهب في الرد والتشنيع عليهم.

الإمام الهادي الحُقَيْني (490 هـ)

قال الإمام الهادي علي بن جعفر الحقيني في دعوته التي أبان بها برنامجه الفكري الذي يعتقده: «أما كبار الصَّحابة الذين تصدروا للإمامة، ونهضوا بالخلافة فلا أغض نفوسهم وأغراضهم، ولا أقابل بالشتم أعراضهم، بل أجد موجدة الزاري عليهم والمستريد منهم؛ لتمسكهم بالمحتملات وتعلقهم بالتأولات، وأكل أمرهم إلى الله تعالى»[1].

الحاكم المحسن بن كرامة الجشمي (494 هـ)

ذكر الحاكم في تفسير قوله تعالى: ﴿**للفُقَرَاء المُهَاجِرِيْنَ ..**﴾ [الحشر/8] أن ذلك «يدل على فضل الصحابة وعظيم شأنهم ومحلهم في الاسلام وأن الواجب موالاتهم والاقتداء بهم وبطرائقهم، وأن البراءة منهم من الكبائر»[2].

وفي سائر كتبه كلام كثير في الثناء على الخلفاء الراشدين خاصة، وسائر الصحابة عامة، خصوصاً في كتاب التفسير المسمى (التهذيب).

---

(1) الحدائق الوردية 198/2، محاسن الأزهار 71.

(2) تفسير الحاكم الجشمي المسمى (التهذيب) مخطوط.

القـرن السادس

الحافظ أحمد بن أبي الحسن الكني (560 هـ)

* وذكر العـلاَّمة أحمد بن يحيى حابس في (شرح الثلاثين المسألة)[1] نقلاً عن العـلاَّمة الدواري أن شيخ الزَّيدية الحافظ أحمد بن الحسن الكني كان ممن يرى الترضية على المشايخ المتقدمين على علي عليه السلام .

* تضمنت كتبه التي منها: (كشف الغلطات)، و(المناظرة) دفاعاً عن المشايخ ونقلا لنصوص الأئمة في الثناء عليهم. ونقل عنه الفقيه يحي بن حميد أنه ذكر في كتاب (كشف الغلطات) أنه لم يؤثر عن أحد منهم السب ولا التصريح بالفسق. وروي عن كثير منهم الترضية والترحم والمدح مثل زيد بن علي، وجعفر الصَّـادق والناصر الكبير، والمؤيد بالله، في كلام طويل[2].

العلاَّمة نشوان بن سعيد الحميري (573 هـ)

* ذكر العـلاَّمة يحي بن الحسين في (المستطاب): أن العـلاَّمة نشوان بن سعيد الحميري كان يرضي عن المشايخ، وأنه قال في (شمس العلوم): الذين يتكلمون في الصَّحابة إنما هم من حمية الجاهلية[3].

وذكر في (شرح الحور العين) أن أبا بكـر إنما سمي الصديق لكثرة تصديقه بالنبي [4].

---

(1) شرح الثلاثين المسألة مخطوط.

(2) الايضاح لما خفا 231.

(3) ذكر ذلك في الإيضاح 231. وتجد معنى ما ذكر، في مقدمة شمس العلوم 37/1.

(4) شرح رسالة الحور العين 127.

وموقفه معلوم في مخالفة آراء الجارودية، ومناظراته لهم مشهورة خاصة في مسائل الإمامة وما يلحق بها.

القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام (576 هـ)

رغم سعة اطلاعه على كتب من سبقه من الزيدية، حتى لقب بـ«شيخ الزيدية» فإن العلامة جعفر بن أحمد بن عبد السلام لم ينقل عن الزيدية أي موقف سلبي تجاه الخلفاء الراشدين، ووجدت له عدة نصوص من كلامه، منها:

* «إن أمير المؤمنين وإن كان عند الزَّيدية هو الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنصوص الواردة الدالة على إمامته وأن من تقدمه من الخلفاء مخطئون في تقدمهم عليه؛ فإنه لا دلالة تدل على كون هذا الخطأ من جملة الكبائر التي توجب البراءة ممن أقدم عليها، بل من الجائز أن تكون هذه الخطيئة مُكَفَّرة في جنب مساعيهم الحميدة، وسوابقهم العظيمة»[1].

* وقال في (خلاصة الفوائد): «فمن تقدم عليه من الصَّحابة فقد أخطأ، وأخذ غير حقه واستولى على ما لا يملكه، وكان تقدمه عليه خطأ منه إلا أن ذلك الخطأ لا يمكن القطع عليه أنه كفر أو فسق»[2]. ثم ساق فصلاً طويلاً في تأكيد هذه الفكرة والدفاع عنها.

* وذكر العـلاَّمة أحمد بن يحيى حابس في (شرح الثلاثين المسألة)[3] نقلاً

---

(1) رواه الديلمي في قواعد عقائد آل محمد ـ مخطوط 291، من طريق القاضي أحمد بن سعيد الربعاني، أحد القضاة أيام المنصور بالله عبد الله بن حمزة .

(2) خلاصة الفوائد ـ مخطوط.

(3) شرح الثلاثين المسألة ـ مخطوط.

عن العـلاَّمة الدواري، أن القاضي جعفر بن أحمد كان ممن يرى الترضية على المشايخ المتقدمين على علي عليه السلام.

* كما وجدناه يحتج في كتبه الفقهية مثل (الدرر البهية) بما اثر عن الخلفاء ولا يتردد في الترضي عنهم.

القـرن السابع

الإمام عبد الله بن حمزة (614هـ)

نقل عن الإمام عبد الله بن حمزة كلام كثير حول مسألة الصحابة، تردد في معظمه بين الترضية على الخلفاء الراشدين أو التوقف، ومن ذلك:

* أنه سئل عن الصَّحابة الذين تقدموا علياً فقال: «إن الصَّحابة عندنا أفضل الأمة بعد الأئمة عليهم السلام قبل إحداثهم، وبعد الإحداث لنا أئمة نرجع إليهم في أمور ديننا، ونُقْدِم حيث أَقْدَموا، ونُحْجِم حيث أحجموا، وهم: علي وولداه عليهم أفضل السلام، والحادث عليهم وغضبنا فيهم، ولم نعلم أحداً منهم سبَّ أحداً من الصَّحابة، ولا لعنه ولا شتمه، لا في مدة حياتهم، ولا بعد وفاتهم».

وأضاف: «إنما نشكو إحداثهم وتقدمهم على إمامهم، ولهم أعظم حرمة في الإسلام، لأنهم أول من أجاب دعوة جدنا صلى الله عليه وآله وسلم، ونابذ وعزَّ به الإسلام، وقاتل الآباء والأبناء والأقارب في الله، حتى قام عمود الإسلام، وأتى فيهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يأت في غيرهم، وكان فيهم حديث بدر، وآية بيعة الرضوان، فصار الإقدام في أمرهم شديداً، وإنما نقول: إن كانت معاصيهم كبيرة فالله تعالى لا يُتهم في جزائه،

والكبائر تبطل الطاعات وإن عظمت، وإن كانت صغيرة؛ فلبعض ما تقدم من عنايتهم في الإسلام، وسبقهم إلى الدين، ولا يمكن أحداً من أهل العصر ولا من قبله من الأعصار أن يسعى مثل سعيهم، ومثل عنايتهم في الدين، وعلي عليه السلام وولداه هم القدوة، فلا نتجاوز ما بلغوه في أمر القوم، وهو: نعي أفعالهم عليهم، وإعلامهم لهم أنهم أولى بالأمر منهم، ولم يباينوهم مباينة الفاسقين في عصرهم».

وأضاف: «إن القوم لم يقع منهم البغضة، بل يَدَّعون المحبة والمودة، ويظهرون الولاية والشفقة، وبواطن الأمور لا يعلمها إلا الله عز وجل».

وأضاف: «وقد وقعت أمور هنالك رددنا أمرها إلى الله عز وجل، ورضَّينا على الصَّحابة عموماً، فإن دخل المتقدمون على علي عليه السلام في صميمهم في علم الله سبحانه لم نحسدهم رحمة ربهم، وإن أخرجهم سبحانه بعلمه لاستحقاقهم فهو لا يتهم في بريته، وكنا قد سلمنا خطر الاقتحام، وأدينا ما يلزمنا من تعظيم أهل ذلك المقام، الذين حموا حوزة الإسلام، ونابذوا في أمره الخاص والعام»[1].

* وقال في (الأجوبة الشافية) في سياق رده على من زعم أن الزَّيدية يقولون إن الصَّحابة ضلوا وأضلوا في أمر الإمامة: «إن هذه الدعوى على الزَّيدية غير صحيحة فكيف يعتقدون ذلك فيهم وهم خيار الأمة، وبهم أعز الله دينه ونصر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وهم حماة الإسلام، وبدور الظلام؟ فجزاهم الله عنا وعن الإسلام خيراً».

---

(1) المجموع المنصوري الجزء الثاني القسم الثاني، 352 ـ 355.

وأضاف: «هم عندنا أغلى من أن يُكَفَّرُوا، ويُفَسَّقوا، مع تجويزنا عليهم الخطأ فيما اختلفوا، وعندنا أن علياً أولى بالأمر، وأنهم أخطئوا بالتقدم عليه، ولم ندرِ ما مقدار ذلك الخطأ عند الله سبحانه، وقد أخطأ أنبياء الله سبحانه وهم أعلى قدراً من الصَّحابة وأعرف بجلال الله سبحانه، ولسنا نعتقد فيهم أنهم قصدوا شقاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وصيه عليه السلام، وإنما جهلوا وجه الاستدلال فاعتقدوا أنهم أولى بالأمر، فلو صح أنهم قصدوا خلاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقطعنا على ضلالتهم، ولكنّا لا نقول ذلك، وعلى هذا الوجه، أخبار الصَّحابة ثابتة، وجلالتهم باقية، وخطؤهم في مسألة واحدة لا يذهب حرمة إسلامهم، وإصابتهم فيما لا يحصى من المسائل، فتأمل ذلك موفقاً»[1].

* وقال في: (الرسالة الإمامية في الجواب على المسائل التّهامية) «عندنا أنّهم أشرف قدراً، وأعلى أمراً، وأرفع ذكراً من أن تكون آراؤهم ضعيفة، أو موازينهم في الشّرف والدّين خفيفة. فلو كان ذلك، لما اتّبعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومالوا عن إلف دين الآباء والأتراب إلى أمر لم يسبق لهم به أُنس، ولم يسمع له ذكر، شاقّ على القلوب، ثقيل على النّفوس. فهم خير النّاس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده، فرضي الله عنهم، وجزاهم عن الإسلام خيراً»

ثم أكد قائلاً بكل وضوح : «فهذا مذهبنا لم نخرجه غلطة، ولم نكتم سواه تقيّة. وكيف وموجبها زائل! ومن هو دوننا مكانة وقدرة يسبّ ويلعن،

(1) المجموع المنصوري، الجزء الثاني ، الأجوبة الشافية عن المسائل المتنافية، 125 ـ 128.

ويذمّ ويطعن، ونحن إلى الله سبحانه من فعله براء، وهذا ما يقضي به علم آبائنا، منّا إلى علي عليه السلام».

ثم انتقد من يتطاول بالسب فقال: «وفي هذه الجهة من يرى محض الولاء بسبّ الصّحابة رضي الله عنهم، والبراءة منهم، فتبرّأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم، من حيث لا يعلم»[1].

* وفي (العقد الثمين) تصدى للرد على الإمامية فيما حكموا به من كفر أو فسق أو نفاق المتقدمين على علي عليه السلام. ومما قال: « إنا نعلم أن علياً عليه السلام لم يكن يعاملهم معاملة الفاسق والمنافق، بل يعاتبهم وينعي عليهم أفعالهم، ولا يسبهم، ولا نعلم منه البراءة منهم، كما كان يظهر البراءة من الفساق والمنافقين، وذلك الظاهر المعلوم من ذريته الأئمة الطاهرين، والأئمة العلماء إلى يومنا هذا، لا نجد أحداً يحكي عنهم حكاية صحيحة لسب ولا برآءة، بل وكلوا أمرهم إلى رب العالمين»[2].

* وذكر في (الشافي) أن صاحب الخارقة ذكر أنه فهم من كلامه أنه يبغض المشايخ فرد عليه بقوله: «قال لأنه فهم من فحوى كلامنا أنا نبغض المشايخ، ومعاذ الله أن نبغض أحداً منهم، ولكنا قلنا: علي الإمام دونهم، فلو كان ذلك

---

(1) الرسالة الإمامية على المسائل التهامية، أجاب فيها عن مسائل وردت من الفقيه محمد بن أسعد الواقدي الصليحي، من أهل زبيد. منها نسخ في المتحف البريطاني برقم (3828). حسب (مصادر الفكر ص/596). وروى هذا النص عنه الإمام محمد بن إبراهيم الوزير في الروض الباسم 97/1. والزحيف في مآثر الأبرار 233/1ـ 234 نقلاً عن الرياض المستطابة لأبي بكر العامري.

(2) أنظر: العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين ورد شبه الروافض الغالين ص 50 وما بعدها.

بغضاً لأبغضنا عمّنا العباس وابن عباس وأبا ذر وعمار، فليس من لم نثبت له الإمامة أبغضناه، فتثبت أيها الرجل».

* وانتقد تخصيص صاحب الخارقة قوله تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ [التوبة/100]. بالخلفاء مؤكداً تناول الآية لهم ولغيرهم، فقال: «إنا لا ننكر كونهم من السابقين الأولين، ولا جحدنا أنهم من أفضلهم، وإن كان غيرهم من أهل البيت أفضل منهم»[1].

وأضاف: «إنه - يعني صاحب الخارقة - عين المشايخ الثلاثة، وترك سائر الصَّحابة المرادين بالآية، فإن استقام على هذا الاستبداد فضحته الآثار والسير والأخبار، وإن اعتبر أن المشايخ الثلاثة من جملة من شملتهم آية الرضوان، فلم تحجر واسعاً، وخصص عاماً واستبد بأمر هو مشترك بين المشايخ الثلاثة وسواهم من الصَّحابة الحاضرين في ذلك المقام[2]؟

* ورجَّح الإمام عز الدين أن الترضية والترحم هو رأي الإمام عبد الله بن حمزة، مستندا إلى رواية العـلاَّمة محمد بن يوسف بن هبة الفضلي القدمي في كتاب له سماه (الانتصاف) لما تقدم من كلام في (جواب المسائل التهامية)[3].

* وذكر العـلاَّمة يحيي بن الحسين بن القاسم: «أنَّ للمنصور بالله عبد الله بن حمزة قولان: التوقف، في (الشافي)، والترضية، كما في (الجوابات

---

(1) الشافي 2/61-62. الطبعة الأولى.

(2) الشافي 1/170. الطبعة الأولى

(3) المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط

التهامية)»[1].

والذي يبدو لي أنهما ليسا قولين، ولكنهما عموم وخصوص، فهو يرى جواز الترضية على جملة الصَّحابة، وفي ذلك قال: «ورضَّينا على الصَّحابة عموماً، فإن دخل المتقدمون على علي عليه السلام في صميمهم في علم الله سبحانه لم نحسدهم رحمة ربهم، وإن أخرجهم سبحانه بعلمه لاستحقاقهم فهو لا يتهم في بريته». والذي في (الرسالة التهامية) هو في عمومهم أيضا.

أما أبو بـكر وعمر فهو متوقف في الترضية عنهما رغم ثنائه عليهما، وفي ذلك قال: « إن أبا بـكر وعمر لا نرضى عنهما ولا نسبهما؛ لأن حدثهما كبير وحقهما كبير فالتبس الأمر فأمسكنا»[2].

وقال في (الشافي): «لسنا نشتمهما، ولولا ما تعقبا به من الخلاف في الخلافة والإمامة؛ لترحمنا عليهما، ورأينا ذلك من لوازم الدين، مع أننا لا ننهى من يترحم عليهما؛ لأن القطع بغير دليل لا يجوز»[3].

وفيه أيضاً قال: «وقد بينا أن حال الصحابة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: فقسم: ماتوا على ما فارقوا عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهؤلاء هم الذين يستحقون ما ظهر لهم من الثناء من الله سبحانه، ومن رسوله صَلَّى الله عَليْه وآله وسلَّم. وقسم: ظهر فسقهم بالخروج على الإمام علي عليه السلام، ومحاربتهم له، وقتلهم وقتالهم. وقسم ثالث: جرت منهم أمور وتخاليط، واستيلاء على أمر الأمة، والدفع لإمام الهدى؛ فهؤلاء حكمهم إلى العلي الأعلى؛

---

(1) الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى 239.

(2) المجموع المنصوري، ج2/ القسم الأول/356.

(3) الشافي 90/3، الطبعة الثانية.

فإن ظهر لنا دليل على لحوقهم بأحد الفريقين، وجب إلحاقهم بذلك الدليل؛ وإن لم يظهر دليل، وقفنا» [1].

أما السباب فأمر مرفوض لديه جملة وتفصيلاً، فقد جاء عنه في الشافي: «وأما سب أصحاب النبي صَلَّى الله عَلَيْه وآله وسلَّم فمعاذ الله أن يكون ذلك منا سراً ولا جهراً، ولله تعالى الطليعة على ضمائر القلوب، ولو كان ذلك اعتقادنا لأظهرناه، لأننا القدوة لغير الفقيه وأجناسه، فكان يجب علينا البيان»[2]. هذا رُغم أن السيد حميدان بن يحيى القاسمي (7ق) عمل جاهداً في (مجموعه) على تقديم الإمام عبد الله بن حمزة في موقف متشدد ضد الخلفاء، فجمع ما أمكنه من النصوص التي يظهر فيها التعريض بهم، والنقد الشديد لهم، حتى أنه ادعى أنه وجد جواباً له أنكر على من يرضِّي عن الخلفاء، ويحسن الظن بهم وهو من الزَّيدية[3]. كما سياتي مفصلاً بالتعقيب عليه، في الفصل الخامس، عند ذكر الفرق بين الجارودية والزيدية.

العلاَّمة عبد الله بن محمد بن أبي النجم (647هـ)

وقال العـلاَّمة عبد الله بن محمد بن أبي النجم: في كتاب: (درر الأحاديث)[4]:

وقائلٌ قال: ما أعددت من عملٍ؟ فقلت أعددت حب المصطفى وعلي

---

(1) لوامع الأنوار 575/2 نقلا عن الشافي.

(2) الشافي 279/4 الطبعة الثانية.

(3) مجموع السيد حمدان القاسمي 319، كتاب: المنتزع من أقوال الائمة.

(4) درر الأحاديث النبوية 208

هما شفيعان من يأتي بحبهما أرجو ودادهما في الحشر يذخر لي
ولا أذم أبا بـكر ولا عمراً عسى التوقف أن ينجي من الزللِ

العلاَّمة الشهيد حميد المحلي (652 هـ)

* قال الشهيد حميد بن أحمد المحلي في (محاسن الأزهار): «ولم تصح لنا منه - يعني علياً - لهم عداوة فاقتدينا بهديه، والله الحكـم بينه وبينهم، فإن يعف عنهم؛ فلسوابقهم الحميدة، وآثارهم الرشيدة، وإن يؤاخذهم فما ربك بظلام للعبيد، وهو العدل في الوعد والوعيد»[1].

وأكد: «أن ليس في الآثار المنقولة بالتواتر ما يفيد الإمامة تصريحاً، على وجه لا احتمال فيه لغيرها، ولهذا لم نكفِّر من لم يقل بإمامة علي عليه الإسلام، فلو كان النص معلوم المراد من دون غموض عارض فيه، لكفر من خالفه، كما يكفر من جحد وجوب الصلاة والزكاة، وغيرهما مما عُلم وجوبه بالضرورة من الدين»[2].

* وقال في (الوسيط): «أما من تقدم عليه فإنه يجب القطع بأنه قد خالف الأدلة المقطوع بصحتها، وكل من خالف دليلاً مقطوع بصحته فإنه عاص، وأما ما زاد على المعصية في الجملة، من التفسيق فإنه غير مقطوع به، لعدم الدليل الدال على ذلك، وهذا هو الذي يجري في كلام أئمتنا عليهم السلام»[3].

---

(1) حكاه ابن المظفر في كتاب الترجمان ـ مخطوط لوحة 81. عن كتاب (محاسن الأزهار) وقال: هذا كلامه بلفظه.
(2) محاسن الأزهار شرح البيت الثالث من القصيدة، وفي المطبوع في إيران ص 70.
(3) الوسيط المفيد بين الإيضاح والعقد الفريد ـ مخطوط 229.

* وقال العـلاَّمة يحيى بن الحسين بن القاسم: «له كتاب في عقيدة أهل البيت وهو مؤلف حسن، ذكر فيه اتفاق أئمة أهل البيت على تحريم التعريض في جانب المشايخ بالسَّب»[1].

* وقال أيضاً: ذكر القاضي حميد بن أحمد المحلي المعروف بالشهيد في كتابه (عقيدة أهل البيت) ما لفظه: «ويعتقدون الموالاة للصحابة والترضية عليهم، إلا الذي لم يواليهم علي عليه السلام، كمعاوية وأحزابه.

فأما الزبير وطلحة وعائشة في حربهم لعلي يوم الجمل، فقد تابوا، ونقل عن علي عليه السلام الترضية عليهم.

وأما المتقدمين على علي عليه السلام فتظلم منهم في تقدمهم عليه، ولم ينقل عنه ناقل أنه سبهم - حاشاه - ولا هلّكهم. ومن العترة من رأى التوقف في حالهم، ووكَلَهم إلى خالقهم، مع اعتقاد: أن علياً عليه السلام هو أهل الخلافة والأحق بها بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذه عقيدة أهل البيت أئمة العترة النبوية ومشايخ الزَّيدية التي قضوا بها ومضوا عليها، وكانوا يعدلون إليها ويميلون عن غيرها»[2].

الإمام المهدي أحمد بن الحسين (656 هـ)

* في التعليق له على قول الله تعالى: ﴿**انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ [التوبة/41]. قال: «وصف الله أمر المؤمنين بأنهم يجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم..

(1) المستطاب مخطوط، (ترجمة حميد الشهيد).

(2) الإيضاح لما خفا 218ـ 219.

والصَّحابة رضي الله عنهم عملت بهذه الوظيفة من المعونة، قاسمت الأنصار المهاجرين في أموالهم ودورهم وخيَّروهم بين القسمين، وأعطوهم الأصلح من النصيبين، وكان مع أبي بكر ثمانون ألفاً أنفقها في الجهاد، وما بقي معه إلا عباءة كان إذا ركب حلها وإذا نزل أبعد حلالها، وعثمان جهز جيش العسرة بتسعمائة بعير وخمسين بعيراً، وتمم الألف بخمسين فرساً، كل ذلك من صميم ماله، ولما أقبل العسكر وقد مسَّتهم الحاجة وعظمت بهم الفاقة، لقاهم مائة ناقة محملة مخطومة يجرونها، وأكلوا أحمالها، والقوم ما بذلوا هذه الأموال إلا لطاعة الرحمن، ومعرفتهم بما في القرآن»[1].

وفي هذا كلام من الثناء والمدح ما يدل على المودة والولاء، بعد التصريح بالترضية.

* ذكر العلاَّمة يحي بن الحسين أن الإمام أحمد بن الحسين ممن يرى الترضية على سائر الصَّحابة.

الأمير الحسين بن بدر الدين (663هـ)

* قال الأمير الحسين بن بدر الدين: «وطريق إمامته - أي علي - النص عندهم - أي الشيعة - جميعاً، ثم اختلفوا في كيفيته، والذي نختاره أن النص وقع على وجه يحتاج في معرفة المراد به إلى تأمل، ولا نُكَفِّر من دافعه ولا نفسِّقه، ونقطع على تخطئة من تقدمه، وأنه قد ارتكب قبيحاً، وفعل معصية، ويحتمل أن تكون كبيرة لأنها خاتمة الأعمار، ولا صغيرة مع الإصرار، ويحتمل أن تكون صغيرة؛ لأن لمن تقدم عليه من المشايخ الثلاثة أعمالاً

(1) جواب على رسالة للشيخ عطية النجراني ـ مخطوط.

حسنة وأفعالاً زكية صالحة، ويجوز أن تكون هذه المعصية صغيرة في جنبها والإضافة إليها»[1].

* وعقب اعتراضه على بعض ما أُستُدل به على إمامة الشيخين أبي بكر وعمر، قال: «ولم نورد هذا طلباً لتنقص الشيخين أبي بكر وعمر، ولا للوضع من حقهما، ولا لتتبع عثراتهما، معاذ الله أن نقصد شيئاً من ذلك، فهما صاحبا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد جاهدا معه، وقاما بنصرته، وأبليا في الإسلام بلاء حسناً، إلا أننا نعرف أن علياً أفضل منهما»[2].

العلاَّمة عبد الله بن زيد العنسي (667 هـ)

وهو أحد مشاهير علماء الزيدية في عصره، خصص في كتابه (الإرشاد إلى سبيل الرشاد)[3] فصلاً لذكر فضل أهل البيت وذكر فضائلهم ، ثم أعقبه بالتحذير مما وقع فيه بعض الشيعة الغلاة من التطاول على الصَّحابة، وروى في النهي عن ذلك رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ورواية عن أهل البيت.

ثم قال: «والآثار في هذا الباب كثيرة، وبتمام هذا الركن بانت الرافضة الغلاة». وهذا يدل على أنه لا يوافق الروافض الغلاة في أمر الخلفاء، وأن موقفه هو موقف الإمام زيد والإمام الصَّادق.

---

(1) شفاء الأوام 3/495 ـ 497

(2) ينابيع النصيحة 392.

(3) الإرشاد إلى سبيل الرشاد 220 ـ 221.

القـرن الثـامن

العلاَّمة محمد بن الحسن الديلمي (711هـ).

بسط العـلاَّمة محمد بن الحسن الديلمي في كتابه (قواعد عقائد آل محمد) القول في الثناء على الخلفاء الراشدين، واستشهد لفضلهم بقول الله تعالى: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾ [الفتح/ 18]. ثم قال: «المعلوم الظاهر كون الخلفاء من أهل البيعة، إلا ما روي عن عثمان أنه لم يحضرها، فبايع عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويقال: إن ذلك من مفاخر عثمان، فليت شعري بعد أن رضي الله عنهم؛ ما الدليل القاطع الذي اقتضى البراءة منهم، وأوجب سخط الله عليهم، بعد هذا النص الظاهر القاطع، إذ لا يزيل القاطع إلا قاطع مثله، ولا دليل على ذلك إلا جهل المقلد على ذلك، نعوذ بالله من آفات العصبية وموارد الحمية»[1].

السيد إدريس بن علي بن حمزة (714هـ)

من مشاهير مؤرخي الزَّيدية، له كتاب بعنوان: (كنز الأخبار)، تعرض فيه للكلام عن الصَّحابة وما شجر بينهم، وتطرق إلى ذكر موقف الزَّيدية تجاه ذلك، ونقل بعض كلامهم ثم ذكر أن الزَّيدية لم يرو عن أحد من أئمتهم وقوع في أحد من الصَّحابة[2].

---

(1) قواعد عقائد آل محمد ـ مخطوط 390

(2) كنز الاخبار في معرفة السير والأخبار "مخطوط"، ونقله يحي بن الحسين في (الإيضاح) 208.

العلاَّمة محمد بن يحيى حنش (719 هـ)

ذكر العـلاَّمة محمد بن يحيي حنش في (شرحه على الخلاصة) الخلاف في حكم من تقدم علياً، ثم قال: «الذي عند جمهور أهل البيت عليهم السلام والذي صححوه للمذهب أنه يتوقف في أمرهم، فلا يرضى عنهم ولا يُسبون؛ لأنا لا نعلم خطيئتهم كبيرة أم صغيرة»[1].

وروى عن الإمام عبد الله بن حمزة أنه عظمهم، واحتج بأن لهم أسوة بالأنبياء، فقد عصى آدم ربه. ولم يطرده من رحمته حينما تاب واعترف بخطيئته، فهو بشر والبشر يخطئون بطبيعتهم. ذكر ذلك في معرض الاحتجاج على ما ذهب إليه من تحسين الظن بالخلفاء.

الإمام المهدي محمد بن المطهر (728 هـ)

وقال السيد صارم الدين الهادي بن إبراهيم الوزير في (تلقيح الألباب)[2]: «وذكر الإمام المهدي محمد بن المطهر في كتابه (الكواكب الدرية) جملة وافية، ونبذة شافية في أحوال المشايخ، وأشار إلى مثل كلام المنصور بالله في لزوم التوقُّف».

الإمام يحيى بن حمزة (749هـ)

يعد الإمام يحيى بن حمزة من أبرز أئمة الزَّيدية المدافعين عن الصَّحابة، فقد أفرد لهذا الموضوع عدة كتب، منها: (التحقيق في الإكفار والتفسيق). و(أطواق

---

(1) ياقوتة الغياصة الجامعة لمعاني الخلاصة ـ مخطوط.

(2) تلقيح الألباب شرح أبيات اللباب ـ مخطوط.

الحمامة في حمل الصَّحابة على السلامة). ويسمى: (الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين). إلى جانب ما تضمنته كتبه الأخرى مثل: (الشامل)، و(الانتصار)، و(الديباج الوضي). ومن ذلك:

* ما جاء في (الديباج) عند شرح كلام الإمام علي في شأن عثمان: (وَمَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ وَلا ابْنُ الْخَطَّابِ بِأَوْلَى بِعَمَلِ الْحَقِّ مِنْكَ)، حيث قال: «وفي كلام أمير المؤمنين هذا دلالة على إتيانهما للحق وعملهما به، وأنا أقول: اللّٰهُمَّ إني أحبهما وأتولاهما، وأبرأ إليك ممن يبغضهما، وأدينك بحبهما وتوليهما، وإن كنت تعلم مني خلاف ذلك فلا تغفر لي ذنوبي»[1].

* وجزم في (الشامل) بـ: «أن الترحم والترضي عليهم - من تقدم عليا - هو المشهور عن أمير المؤمنين، - قال -: وحكيناه عن زيد بن علي، وجعفر الصَّـادق، والناصر للحق، والمؤيد بالله، وهو المختار عندنا، وما نرتضيه لنا مذهباً، ونحب أن نلقى الله تعالى ونحن عليه»[2].

* وروى عنه الإمام عز الدين أنه قال: «والذي نختاره ما نقلناه عن الأفاضل من آبائنا ، فإن المأثور عنهم ما أوضحناه من المحبة والتولي لهما وإعظام منزلتهما وترك المقالة القبيحة في حقهما، بل أقول كما قال الصَّـادق عليه السلام: اللّٰهُمَّ إني أحبهما، وأودهما، وأتولاهما، وأحب من يحبهما، اللّٰهُمَّ إن كنت تعلم خلاف ذلك من قلبي فلا تنلني شفاعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم»[3].

---

(1) الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي3/1350.

(2) الشامل في أصول الدين ـ مخطوط ـ الجزء الرابع.

(3) المعراج ـ مخطوط

* ورجح الترضية بدلاً من التوقف، فقال: «التوقف وإن كان أسلم حالاً من السب، لكنه لا معنى للتوقف؛ لأنه إذا كان إسلامهم قبل الخلاف مقطوعاً به، وكذلك الترضية والتزكية من جهة الله تعالى ورسوله، ولم يحصل دليل قاطع ينقل عن ذلك، فلا وجه للتوقف وترك المعلوم للمظنون. وقال: ولو حسن التوقف لمجرد الخطأ، لحسن التوقف في جميع المؤمنين الصالحين؛ لأنه ما من أحد إلا ويلابس في اليوم والليلة كثيراً من المعاصي، لا يُقطع بكونها كفراً أو فسقاً، وهذا القول الفصل.. إلى أن قال: وعلى كل حال فالواجب حسن الظن بالمؤمنين وتعظيمهم وموالاتهم وإن علمنا خطأهم في بعض المسائل القطعية، ما لم يقطع بكون ذلك الخطأ كفراً أو فسقاً لاسيما أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل السابقة والفضل والجهاد في سبيل الله، فلا أقل مما يعاملهم بمثل ما يعامل به بعضنا بعضاً من حسن الظن والقول الجميل»[1].

* وحذر في (الانتصار) من أن: «الإقدام على إكفار الصَّحابة وتفسيقهم دخول في الجهالة، وحمق ونقصان في الدين وجرأة على الله»[2].

* وقال العـلاَّمة يحيى بن الحسين بن القاسم : «إن الإمام يحيى رحمه الله مصرح في جميع كتبه ومصنفاته بالترضية على المشايخ في (الشامل) و(التمهيد) و(الانتصار) وغيرها، وله مع ذلك كتاب مفرد اختص به لها»[3].

---

(1) حكى ذلك عنه العـلاَّمة القرشي في (المنهاج)، والسيد يحيى بن الحسين في (الإيضاح) .

(2) الانتصار الجزء الثامن عشر أول كتاب السير . مخطوط.

(3) المستطاب (طبقات الزَّيدية) ـ خ. في ترجمة السيد محمد بن يحيى القاسمي، صاحب اللآلي الدرية.

* وروى الإمام المهدي عن الإمام يحي أن سب الصَّحابة فسق تأويل[1].

* وفي (البيان الشافي) لابن المظفر: «مسألة: قال الإمام يحي: ولا يصح الائتمام بفاسقِ التأويل، ولا بمن يُفَسِّقُ الصَّحابة الذين تقدموا علياً عليه السلام»[2].

* وقال الشوكاني في ترجمة الإمام يحي في (البدر الطالع): «هو من أكابر أئمة الزَّيدية بالديار اليمنية، وله ميل إلى الإنصاف، مع طهارة لسان وسلامة صدر، وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل، ومبالغة في الحمل على السلامة على وجه حسن، وهو كثير الذب عن أعراض الصَّحابة المصونة رضي الله عنهم وعن أكابر علماء الطوائف»[3].

ورغم كثرة النصوص الواردة عن الإمام يحي بن حمزة، وتعدد مصادرها، ووضوح دلالتها، فقد انبرى بعض المتأخرين للتشويش عليها تارة بإنكار بعضها، وتارة بتأويلها، وتارة بتخطئتها. بل تجاوز بعضهم إلى الإساءة إلى الإمام يحي بن حمزة والتشكيك في علمه، فالله حسبهم.

وأطال شيخنا السيد مجد لدين المؤيدي في كتاب (لوامع الأنوار)[4] في التشكيك في مواقف الإمام يحي، وزعم أنه رجع عن القول بالترضية على المشايخ، ولكنه لم يذكر لذلك مستنداً يعتمد عليه، واكتفى بمجرد الاستبعاد. ومن ذلك قوله في كتاب (مجمع الفوائد): «والذي يظهر أن فيها دساً على

---

(1) البحر الزخار : كتاب الصلاة، باب صلاة الجماعة 312/2.

(2) البيان الشافي من البرهان الكافي 282/1.

(3) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع 332/3.

(4) لوامع الأنوار 74/2 وما بعدها. الطبعة الثانية.

الإمام»[1]. رغم أنه أثبت في كتابه (لوامع الأنوار) و(الجامعة المهمة) صحة كتاب (الانتصار) و(الشامل) و(التحقيق) و(الديباج) وغيرها من كتب الإمام يحي بن حمزة، ورواها بأسانيده، وتلك الكتب تتضمن نفس ما جاء في (الرسالة الوازعة) بالكلمة بل بالحرف، فإذا كانت هذه الرسالة مدسوسة لما تضمنته من تنزيه للخلفاء؛ فكذلك الكتب المذكورة، إذ الفرق تحكم.

وذكر السيد يحي بن الحسين في (المستطاب) أن من عجائب السيد محمد بن يحي القاسمي «أنه ذكر في كتابه - شرح الأبيات الفخرية - أنه اعترض الإمام يحي في قوله بالترضية على المشايخ، واحتج عليه بقوله تعالى: ﴿**والذين يُؤْذونَ المؤمنينَ والمؤمنات**﴾ [الأحزاب/58]، وأن الصحابة آذوا عليا.

قال المذكور: فأجاب الإمام يحي بن حمزة: الأولى التوقف في شأنهم. انتهى كلامه. وهذا باطل عن الإمام يحي، لأنه رحمه الله مصرح في جميع كتبه ومصنفاته بالترضية - في الأصول والفروع - على المشايخ في (الشامل) و(التمهيد) و(الانتصار) وغيرها، وله مع ذلك كتاب مفرد اختص به لها. وأما قول السيد: إن الإمام يحي خالف في الترضية إجماع العترة، فهو باطل. فإن إمام الزيدية زيد بن علي ثبتت عنه الترضية عليهم، بل ثبت عن علي أيضاً الترضية عليهم، وأئمة الزيدية أكثرهم قائل بذلك، فانظر مجازفات هذا السيد وعدم معرفته، وليس مثله ممن يعترض الإمام يحي رحمه الله ولا يحوم حوله»[2].

(1) مجمع الفوائد 344/ لشيخنا العلامة مجد الدين المؤيدي.

(2) المستطاب ، مخطوط (ترجمة محمد بن يحي القاسمي).

الإمام المهدي علي بن محمد (774هـ)

* ذكر السيد الهادي بن إبراهيم الوزير في (تلقيح الألباب) عن الإمام الناصر محمد بن علي: أن والده الإمام المهدي علي بن محمد بن علي سُئل عن حكم من تقدم على أمير المؤمنين أو خالفه فأجابَ: «أنَّ مذهب جمهور الزَّيدية أنَّ النص وقع على وجه يحتاج في معرفة المراد به إلى نظر وتأويل، ولا يكفرون من دافعه ولا يفسِّقونه، ويقطعون بتخطئة رأيه وأنه قد ارتكب قبيحاً، وفعل معصية، ولكنهم لا يعلمون كونها صغيرة ولا كبيرة، قال عليه السلام وهذا قول أكثر أهلنا وأتباعهم»[1]. وهذا يؤكد الفرق بين رأي الزيدية ورأي الإمامية والجارودية.

* وذكر العـلاَّمة يحي بن الحسن القرشي في (المنهاج) أن القول بتنزيه الخلفاء رضي الله عنهم عن الكفر أو الفسق هو مشهور عن الإمام المهدي لدين الله علي بن محمد، قدس الله روحه.

* وقال الإمام المهدي : «وهو (= الموالاة والترضية) ما عرفناه يقيناً من متأخري ائمتنا كالمؤيد بالله يحي بن حمزة، ووالدنا الإمام المهدي لدين الله علي بن محمد وولده الناصر محمد بن علي»[2].

العلاَّمة يحي بن الحسن القرشي (780هـ)

خصص العـلاَّمة يحي بن الحسن القرشي فصلاً كبيراً من كتابه (المنهاج) للكلام على أحوال الصَّحابة والدفاع عنهم، خصوصاً أبا بـكر وعمر.

---

(1) تلقيح الألباب شرح أبيات اللباب ـ مخطوط

(2) الدرر الفرائد الجزء الثالث - مخطوط (آخر مبحث الإمامة).

وقال في أول ذلك الفصل: «اعلم أن في من يدعي حب أهل البيت عليهم السلام قوماً يكنون في حق الصَّحابة رضي الله عنهم خطراً عظيماً، وضلالاً بعيداً، فتارة يكفرون، وتارة يفسقون، ولعلَّ المزري عليهم لو نظر في حال نفسه بعين الإنصاف لوجدها لا تساوي أثر نعالهم، ولرأى فيها قصوراً عن مراتبهم في العلم والعمل، وكيف وقد أثنى الله عليهم ورسوله، وبشرهم بالجنة مع ما لهم من السابقة في الإسلام، والجهاد في سبيل الله، والصبر على الشدائد، وإحياء معالم الدين»[1]. واستطرد في ذكر الأدلة على مكانة الخلفاء، وأجاد في دفاع الشبهات عنهم، جملة وتفصيلاً.

الإمام الناصر محمد بن علي بن محمد (793هـ)

* ذكر العـلاَّمة يحيي بن الحسن القرشي أن إحسان الظن بالمشايخ هو المعروف عن الإمام الناصر محمد بن علي بن محمد، وقال: «هو ما سمعناه من لسان إمام زماننا وحجَّة دهرنا الإمام الناصر لدين الله أمير المؤمنين محمد بن أمير المؤمنين عمر الله أركان الإسلام بطول عمره»[2].

* وتقدم عن الإمام المهدي أحمد بن يحيي: أن الموالاة والترضية «هو ما عرفناه يقيناً من متأخري ائمتنا كالمؤيد بالله يحيي بن حمزة، ووالدنا الإمام المهدي لدين الله علي بن محمد وولده الناصر محمد بن علي»[3].

* وحكى الهادي بن إبراهيم الوزير عن الإمام الناصر أنه سئل عن المتقدمين

---

(1) منهاج المتقين 413/2 مخطوط.

(2) منهاج القرشي ـ مخطوط

(3) الدرر الفرائد الجزء الثالث - مخطوط (آخر مبحث الإمامة).

لأمير المؤمنين وسَائر مَن خالفه؟ فأجاب: «مذهب أئمة الزَّيدية القول بالتخطئة لمن تَقدم أمير المؤمنين، وهؤلاء فرقتان: فرقة تقول باحتمال الخطأ، ويتوقفون في أمرهم، وفرقة يتولونهم ويقولون بأنَّ خطأهم مغتفر في جنب مناقبهم وأعمالهم وجهادهم وصلاحهم.

ثم جزم قائلاً: وهذا القول الثاني هو الذي نراه، إذْ هم وجوه الإسلام وبدور الظلام».

وأضاف: إن بعض «الصَّحابة رضي الله عنهم، وإن أخطؤوا بالتقدم على أمير المؤمنين عليه السلام فخطؤهم مُكَفَّر لسوابقهم الجميلة، وقد تظاهرت الأخبار بأنهم من أهل الجنَّـة فلا جرم أن نقطع بصلاحهم ونجاتهم »[1].

وذكر الإمام محمد بن إبراهيم الوزير أن الإمام الناصر «ممن بالغوا في الثناء على مَنْ تقدَّم الإمام علي، وأظهروا موالاتهم، والترضيةَ عنهم، والترحُّمَ عليهم، وَمِنْ أقربِ مَنْ صَحَّ لنا ذلك عنه - بالنقلِ المتواتِر ، ورُؤيته بخطه المعروف - مولانا أميرُ المؤمنين الناصرُ لدين الله مُحَمَّدُ بنُ المهدي لدين الله علي بن محمد بن علي عليهم السلام»[2].

القـرن التـاسع

العلاَّمة عبد الله الدَّوَّاري (800هـ)

* قال شيخ الأئمة العـلاَّمة عبد الله بن الحسن الدواري المعروف بسلطان

---

(1) تلقيح الألباب شرح أبيات اللباب ـ مخطوط

(2) العواصم والقواصم 59/2.

العلماء في كتاب (الديباج)[1]: «والجمهور من الزَّيدية على التخطئة من غير ذم ولا فسق، وهذا هو رأي فضلائهم وأهل التورع منهم، وسلكوا فيمن تقدم أمير المؤمنين ما سلكه، ونهجوا نهج فضلاء أولاده».

* وعندما أشيع أنه ينال ممن تقدم علياً تصدر الإمام عز الدين مدافعاً عنه، فقال: « وقفنا على ما يقضي من حال القاضي المذكور بخلاف ذلك، وهو الترضية عنهم، وشاهدنا ذلك في بعض مصنفاته بخط يده».

وكفى برواية الإمام عز الدين بن الحسن فهو من أعرف الناس به.

وحكى عنه أنه قال بعد نقل بعض الروايات التي ظاهرها التجريح: «وينبغي تأويل هذه الرواية عن سادات أهل البيت، وصالحي المسلمين؛ لأن هذه مـزَلّة قَـدَم نعوذ بالله منها»[2].

العلاَّمة الهادي بن إبراهيم الوزير (822هـ)

ذكر السيد صارم الدين الهادي بن إبراهيم الوزير أنه كان في أول حياته قد أجاب في مسألة الصَّحابة بكلام جارح، ولكنه بعد رسوخ قدمه في العلم، وتجاوزه مرحلة التقليد والتعصب الأعمى رجع عن ذلك، فقد ذكر في كتابه (السلاسل الذهبية) أنه سئل عن رجل يقول بصحة إمامة أبي بـكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وفي من يقول بإمامة علي رضي الله عنه ويخطئ المذكورين، فأجاب: « كنت قد أجبت عليه جواباً طويلاً، وفيه قعقعة على الصَّحابة، وأنا ممن لا يرى القعقعة عليهم، بل أنا ممن يتولاهم ويذهب إلى

---

(1) الديباج شرح اللمع آخر كتاب السير ـ مخطوط.

(2) المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط

الترضية عليهم، والقول فيهم بمجرد الخطأ، والمعتبرون من أهل البيت يحومون حول الحمى ولم يقعوا فيه، فالأجمل تحسين الظن وإتباع أمير المؤمنين في أفعاله وأقواله، وهو صاحب الحق، فلو أهلكهم اتبعناه»[1].

وهذا يدل على أنه رجع عن ما جاء في (نهاية التنويه في إزهاق التمويه).

وذكر العلاَّمة يحي بن الحسين، في ترجمته من (المستطاب) أن: «ومن مصنفاته في أصول الدين: (كفاية القانع في معرفة الصانع) صرح فيها بالترضية على المشايخ، ورجع فيه وفي غيره عما في (إزهاق التمويه)، وقال في ذلك أبياتاً أولها قوله:

مذهبي أن علياً مذهب الحق وسمته

ونظامي فيه بالجو هر والدر وسمته

واعتقادٌ غير هذا كان لي فيهم أمَتُّه

* وقال في منظومة (الخلاصة) بعد ذكر ما وقع من نزاع على الخلافة بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

إلى الحاكم الديان يمضون عن يدٍ وموعدهم للحكم في موقف الحشرِ

ولست أرى التصويب رأياً ولا أرى من السب رأياً إن ذاك من الْهُجْرِ

ولكن أدين الله فيهم بأنهم أفاضل قد زلوا وربك ذو غُفْرِ

وانقم تأخير الوصي وقبضهم على فدك قبضاً بنوع من القهرِ

---

(1) حكاه عن السيد صارم الدين العلامة يحي بن محمد المقرائي في بحث له حول الصَّحابة . وكذلك حكاه العلامة يحي بن الحسين في الإيضاح 227.

* وقال في شرح هذه الأبيات في كتاب (تلقيح الألباب): «أراد بأنه لا يرى تقدمهم على أمير المؤمنين صواباً، بل يحكم عليهم فيه بالخطأ، ولا يرى رأي أهل السب لهم والأذية، بل يرى ذلك من الْهُجْر، وهو: الكلام القبيح الذي لا يليق بذوي الإيمان.

قال مولانا: وأنا أبرأ إلى الله من ذلك، وأكثر ما أعتقد فيهم أنهم أخطأوا في تقدمهم على أمير المؤمنين. وقد أفصح بهذا المعنى قوله في البيت:

ولكن أدين الله فيهم بأنهم   أفاضل قد زلوا وربك ذو غُفرِ

وهذه هي العقيدة المرضية، وأنا أذهب إلى أنها – يعني التقدم على الإمام علي - معصية أرجو أنها مُكَفَّرة، في جنب ما كان لهم من السوابق العظيمة، والآثار الجسيمة، التي نطق القرآن بفضلها، وتواترت الأخبار النبوية بعلو محلها، وإن كان مذهب الجماهير من الزَّيدية التوقف في الصَّحابة وتجويز أن تكون معصيتهم كبيرة أو صغيرة، والتوقف أحوط لمراد السلامة، ولا بأس بالترضية استناداً إلى ما ورد لهم في القرآن وصح من الأخبار المروية فيهم بأوضح بيان، وأن معصيتهم صغيرة بالنظر إلى ما كان لديهم من الأعمال الصالحة، في تأييد الإسلام وصحبة الرسول».

وذكر: «أنهم أخطأوا بالتقدم على أمير المؤمنين عليه السلام ولكن لسوابقهم الجميلة ومآثرهم الصالحة وما كان لهم من مودة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقدم الراسخة في الإسلام لم نقطع على هذه المعصية بأنها كبيرة وربك الغفور ذو الرحمة»[1].

---

(1) تلقيح الالباب، مخطوط، ونقل هذا الكلام عنه في الإيضاح 230.

* وفي (كفاية القانع في معرفة الصانع) انتقد المتطاولين بالسب فقال : «أما من عدم البصيرة، وأقدم على سب القوم، فقد طاح وضل وأقدم من الحظر على أمر جَلَل، واقتحم بنفسه في مهواة الخطل، وكان له بنفسه شُغل شاغل»[1].

* ومن مؤلفاته كتاب (منهاج الخيرات إلى اقتطاف نفائس الثمرات) ذكر السيد يحي بن الحسين بن القاسم أنه عبارة عن منظومة، جعلها فصولاً وخصص منها فصلاً في النهي عن سب الصَّحابة رضي الله عنهم »[2].

العلاَّمة القاضي يوسف بن أحمد (832هـ)

* قال القاضي العـلاَّمة شيخ الزَّيدية في وقته يوسف بن أحمد بن عثمان الثلائي في تفسير قول الله تعالى في (الثمرات): ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَـرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْـزَلَ السَّكِينَـةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾ [الفتح/ 18]: «ومن ثمرات الآية الحكـم بعـدالة من بايع هذه البيعة؛ لأنه تعالى سماهم مؤمنين وأخبر بالرضا عنهم، وأخبر بحسن سرائرهم، ومدحهم بإنزال السكينة عليهم وهي طمأنينة قلوبهم واللطف المقوي لقلوبهم، وهـذا يلزم منه وجوب موالاتهم والمحبة لهم، فتكون الترضيـة أرجح من التوقف، ويلـزم حسن الظن بهم»[3].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿**انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[التوبة/117] - «وثمرة هذه الآية

(1) كفاية القانع في معرفة الصانع ـ مخطوط.

(2) المستطاب ـ مخطوط. ترجمة السيد العـلاَّمة الهادي بن إبراهيم الوزير.

(3) الثمرات اليانعة 221/5.

الكريمة: بيان فضل المهاجرين والأنصار، قال الحاكـم: وعلى فضل عثمان خصوصاً؛ لأنه جهز جيش العسرة بمال لم يبلغ غيره مبلغه، وقد جمع الله بين ذكر النبي وبين ذكرهم، ووصفهم بأتباع النبي، وخبره تعالى صدق، فوجب القطع على صفاء سريرتهم ووجوب موالاتهم. تم كلام الحاكم. فتكون الترضية على من كان من هؤلاء أحوط من التوقف لئلا نخل بالموالاة رضي الله عنهم» [1].

* وأكد في (الاستبصار): «إن الإقدام على تفسيق الصَّحابة؛ دخول في الجهالة، وحمق، ونقصان في الدين وجرأة على الله»[2].

الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (840هـ)

كان الإمام المهدي من أبرز المدافعين عن الخلفاء الراشدين، والداعين إلى تحسين الظن بهم والترضية عنهم بناء على رؤية ودراسة للأدلة، ومما جاء عنه:

* في (القلائد): «مسألة: المحققون من الزَّيدية: وخطأ المتقدمين على علي في الخلافة قطعي؛ لمخالفتهم القطعي، ولا يقطع بفسقهم إذ لم يفعلوه تمرداً بل لشبهة. قلت: فلا تمتنع الترضية عليهم لتقدم القطع بإيمانهم فلا يبطل بالشك فيه»[3].

* وفي (الدرر الفرائد شرح القلائد) بسط الاحتجاج على ترجيح القول بالترضية، ثم قال: «فهو عقيدتنا وعليه اعتمادنا لما اقتضته البراهين القاطعة

(1) الثمرات اليانعة 484/3.
(2) الاستبصار مختصر كتاب الانتصار ـ مخطوط.
(3) القلائد 95 مقدمة البحر الزخار.

التي قدمنا لا لأجل تقليد آبائنا، وإن كان الواجب الاهتداء بهديهم؛ إذ هم سفينة النجاة من العذاب»[1].

* وقال في (البحر الزخار)، في كتاب الشهادات عند قوله: فصل والخلاف ضروبٌ، ما لفظه: «وضرب يقتضي الفسق لا غير، كخلاف الخوارج الذين يسبّون علياً، والروافض الذين يسبّون الشيخين لجُرأتهم على ما عُلِمَ تحريمه قطعًا»[2].

* واحتج في (الغايات) بأن: «المخالف لا يخلو إما أن ينكر ما رويناه من الثناء عليهم، فذلك وإن أمكنه في الأحاديث الأحادية لا يمكنه في المتواترات، وإلا لزم كفره، فلا سبيل له إلى إنكار ورود الثناء عليهم، ودخولهم في العمومات المذكورة. وإما أن يعترف بوروده، ولكن يدعى أنه مشروط باستمرارهم على تلك الحال. فحينئذٍ نقول للمتوقفين: أأنتم أعلم أم الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فإن قد وقع الثناء المشروط، والشرط مضمر غير مظهر في كلام الله ورسوله، فهلا استحسنتم ما استحسن الله ورسوله، وتأسيتم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الثناء على الصَّحابة والدعاء لهم وإضمار الشرط، وقد قال الله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثِيرًا**﴾[الأحزاب/21]»[3].

---

(1) الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط .

(2) البحر الزخار 5/ 25.

(3) الإيضاح لما خفا 209، نقلا عن الغايات.

الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير (840 هـ)

كلامه في كتبه مشهور معلوم، وترضيته والدفاع عنهم في كتبه لا يخفى، وقد أفرد في كتابه الشهير (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم) ما يقرب من مجلد في الدفاع عن الصَّحابة جملة وتفصيلاً.

ومن قوله في ذلك: «دلت النصوص المتواترة على: وجوب حب أصحاب رسول الله وآله ورضي الله عنهم وأرضاهم، وتعظيمهم وتكريمهم واحترامهم وتوقيرهم، ورفع منزلتهم، والاحتجاج بإجماعهم، والاستنان بآثارهم، واعتقاد ما نطق به القرآن الكريم والذكر الحكيم من أنهم: خير أمة أخرجت للناس، وفيهم يقول الله عز وجل: ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ الله وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ**﴾ [الفتح 29]]» [1].

وذكره العلاَّمة يحي بن الحسين بن القاسم في القائلين بالترضية[2]. وله أشعار في مدح الصَّحابة رضي الله عنهم، منها[3]:

هذا ولي مؤنس زاد الرجاء حب الرسول وإني منه ذو رحم

وحب آل رسول الله لاسيما أهل الكساء وحب الصحب كلهم

العلاَّمة عبد الله النجري (877هـ)

استدل العلاَّمة عبد الله بن محمد النجري على تحسين الظن بالخلفاء بأن:

(1) إيثار الحق على الخلق 417، (الباب الخامس: بدع أهل الإسلام).

(2) الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى 239.

(3) ديوان ابن الوزير ـ مخطوط.

«الإيمان المقطـوع به لا يرتفع إلا بالفسق المقطوع به، وخطؤهم مشكوك في كونه فسقاً، فلا يبطل ذلك الإيمان المقطـوع به بالشـك فيه، وإلا لارتفـع اليقين بالشك، وهو معلوم البطلان، ولكان يلزم أن تمتنع الترضية عن كل من لم تُعْلَم عصمتـه من العلماء والزهاد، وغيرهم، إذ يجوز في كل منهم أن يكون قد فعل كبيرة مبطلـة لإيمانه».

ونَسَب إلى «قدماء الزَّيدية: منع الترضية عن المتقدمين على علي عليه السلام، وبعضهم توقف، ولم يقطع بجواز الترضية عنهم إلا المتأخرون، وهو الموافق للدليل»[1].

وفي روايته لمنع الترضية عن القدماء نظر؛ لما قدمنا من روايات صريحة عنهم، وقد تقدم عن الائمة قبله رواية الترضية عن القدماء، وسيأتي مزيد توضيح عند ذكر ترجيح الترضية على التوقف، ويحتمل أن العلامة النجري أراد بالقدماء بعضهم، وإن كان لم يرو لأحدهم كلاماً في ذلك، ولم نقف على نص يدل عليه .

القـرن العـاشر

الإمام عز الدين بن الحسن (900هـ)

موقف الإمام عز الدين معروف مشهور من الثناء على المشايخ، وترضيته عنهم ثابتة مشهورة عنه، ومنها ما هو بخط يده، وقد أيد في (المعراج) ما ذكر العـلاَّمة القرشي في (المنهاج) وأضاف إليه روايات أخرى، وأطال في شرح

---

(1) شرح القلائد ـ مخطوط.

فضائل الصحابة والدفاع عنهم.

* وهو القائل: «أما أكثر أئمتنا وعلمائنا فالظاهر عنهم القول بعدم التفسيق - يعني لمن نفى إمامة الإمام - ولهذا نُقِلَ عنهم حسن الثناء على المشايخ المتقدمين على أمير المؤمنين علي عليه السلام ، والترضية عنهم والتعظيم العظيم لهم»[1].

وقال في تعليقه على كلام للعلامة القرشي في (المنهاج): «لم يعتد المصنف بما يذكر في تكفيرهم رضي الله عنهم لتناهيه في الضعف وإفراطه في الفحش، وكيف يرمي بالكفر أرسخ الناس إيماناً وأشدهم فيه أركاناً»[2].

السيد صارم الدين الوزير (914هـ)

* قال في (الفصول) : « أئمتنا والمعتزلة وهم عدول إلا من ظهر فسقه كمن قاتل الوصي عليه السلام ولم يتب.. ثم قال: وقد تاب الناكثون على الأصح لا القاسطون، وبعض المارقين. فأما المتوقفون فلا يفسقون على الأصح، وإن قُطع بخطئهم»[3].

* وهو صاحب الأبيات الشهيرة المعروفة بـ (البسامة)[4]، والتي منها:

فرضِّ عنهم كما رضَّى أبو حسنٍ أو قف عن السب إما كنت ذا حذرِ

فللمشايخ حق ليس نجهله وسابقات وإن جاروا فلا تجرِ

(1) المعراج شرح المنهاج مخطوط الجزء الثاني: القول في التفسيق.

(2) حوار في الإمامة بتحقيقنا ص 51 .

(3) الفصول اللؤلؤية 380

(4) أنظر مآثر الأبرار 264/1.

قاموا مع المصطفى المختار واجتهدوا وآثــروه على الآبــاء والأسرِ
وهاجروا الهجرة الغراء واحتملوا ثقل المتاعب والبأساء في الهجرِ
وسل حنيناً وسل بدراً وسل أحداً ومـؤتة وتبـوكاً ثم ذا أمـري

* وروى يحي بن حميد المقرائي أنه الذي سعى في جمع الزيدية وأرَّخَ إجماعهم على منع سب الصَّحابة.

العلاَّمة محمد بن علي الزُّحَيْف (916هـ)

خصص في كتابه (مآثر الأبرار) فصلاً لمكانة الصَّحابة عند الزَّيدية، ونقل فيه نصوصاً عن الأئمة، ثم قال: «اعلم أن فضل المشايخ الثلاثة لا يجهله إلا من أعمى الهوى بصـره، وأضاع - في عدم حمل أعلام الدين على التأويلات المناسبة لسوابقهم - عمره، وقد تقـدم طرف مما ذكـره سُبَّاق أئمتنا في حقهم من التصريح بالترضية، ولنا بهم أسوة حسنة إلى الخير مقربة ومدنية؛ وكفاهم شرفاً ما ذكره السيد صارم الدين في هذه الأبيات المفصحات بسوابقهم التي يستحقون بها المثل الأعلى، والفوز في الدارين بالقـدح المُعَلَّ».

وأضاف: «ولا أنسب إلى أحد من كبار الصَّحابة رضي الله عنهم ما يوجب التفسيق والإكفار، بل أسلك في توليهم مسلك جل أهل البيت الأطهار»[1].

العلاَّمة محمد بن أحمد مظفر (926 هـ)

وقال العـلاَّمة محمد بن أحمد بن يحي مظفر في (الترجمان): «اعلم أن فضل المشايخ الثلاثة لا يجهله إلا من أعمى الهوى بصيرته، ولنا ممن سلف من أئمتنا

---

(1) مآثر الأبرار 263/1

صلوات الله عليهم، منذ علي عليه السلام إلى الآن أسوة، وأشرف قدوة، فلم نسمع عن أحد منهم السب لأي الثلاثة، بل هم بين مُرَضٍ ومتوقف. وقد أجاد مولانا السيد الإمام رضي الله عنه - يعني صارم الدين الوزير - في قوله:

فرضِّ عنهم كما رضَّى أبو حسنٍ أو قف عن السب إما كنت ذا حذرِ

وقد أشار مولانا بما تضمن أبلغ الثناء عليهم بتعداد مواطن الجهاد»[1].

* وقال في كتاب (البستان): عند شرح قول الإمام يحي بن حمزة: ولا يصلى خلف من يفسق الصَّحابة. ما لفظه: «لأنه اعتقد ذلك لشبهة طرأت عليه وهو تقدمهم على أمير المؤمنين فلا تصح الصلاة خلف من سبّهم لأنه جرأة على الله واعتداء عليهم، مع القطع بتقدم إيمانهم واختصاصهم بالصحبة لرسول الله، والفضائل الجمة وكثرة الثناء عليهم من الله سبحانه ومن رسوله، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه» وأي جرأة أعظم من اعتقاد هلاك من له الفضل والسبق إلى الإسلام والهجرة وإحراز الفضل والمراتب العلية والإنفاق في الجهاد وبذل النفوس والأموال لله ولرسوله.

وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : «لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» فنعوذ بالله من الجهل والخذلان»[2].

الإمام يحيى شرف الدين (965هـ)

* ذكر الإمام يحي شرف الدين في منظومته (القصص الحق في سيرة خير

---

(1) الترجمان لابن المظفر ـ مخطوط 81.

(2) البستان شرح البيان ، مخطوط بالمكتبة الشرقية في الجامع الكبير بصنعاء، رقم 1230.

الخلق)[1] جملة من أصحاب رسول الله، وبعد أن تحدث عن الإمام علي استطرد قائلاً:

وكم للقرابة من فضل ومن شرف — وللصحابة من نبل يدانيه

كفاطم وسليليها كذاك بنات الـ — ـطهر طبن كما طابت ذراريه

والطيبات نساء الطهر من وردت — فيهن آيات تشريف وتنزيه

وحمزة ثم عباس وجعفرهم — وابنيهما وأبي بكر وثانيه

ومثل عثمان مع سعد سعيدهم — وطلحة وابن عوام حواريه

وكابن جراحهم جمت فضائلهم — ونسل عوف عديد العشر يوفيه

واستطرد في ذكر آخرين من الصحابة إلى أن قال:

وكم ثنائي لمن جاء الثناء لهم — في الذكر في غير فصل من مثانيه

وكلهم عندنا عدلٌ رضا ثقةٌ — حتم محبته حتم توليه

إلا أناس جرى من بعده لهمُ — أحداثُ سوءٍ وماتوا في أثانيهِ

من ردة ومروق والخروج عن الـ — أمر الإلهيّ والقسط المنافيه

* وعَدَّه يحيى بن الحسين بن القاسم في (الإيضاح) والجنداري في (سمط الجمان)[2] من القائلين بالترضية على الخلفاء المتقدمين على الإمام علي.

* وله كلام في شرح مقدمة (الأثمار)[3] يفيد أنه ممن يحسن الظن بالخلفاء ،

---

(1) ابتسام البرق في شرح القصص الحق 244 ـ 245

(2) سمط الجمان ـ مخطوط، المسألة السابعة والعشرون.

(3) "الأثمار" كتاب في الفقه على (الأزهار) للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى .

وقد تقدم نقل كلامه في حكاية إجماع أهل البيت على التخطئة دون التفسيق.

العلاَّمة يحيى بن محمد المقرائي (990هـ)

* قال العـلاَّمة يحيى بن محمد حميد المقرائي في كتاب (نزهة الأخبار): «ينبغي أن لا يخطأ أبو بـكر وعمر وعثمان ومن قدمهم على علي، إذ أقل الأحوال استواء الأنظار والاجتهاد، وان كلاً طلب الحق»[1].

* وله رسالة في الدفاع عن الصَّحابة رضي الله عنهم، جاء في أولها: «سألني سائل هل أحد من أهل البيت يقول بالسب في المشايخ رضي الله عنهم، أو ما يقوم مقامه؟ وذلك لمَّا وَهِم عليه من أعيان أصحابنا من وَهِم، فأجبت بأنه لم يوجد ذلك بل حرَّجوا في تحريم ذلك والكف عما هنالك»[2]. ثم أخذ في نقل كلام الأئمة وبيان موقفهم وتوسـع في ذلك فأفاد وأجاد.

القرن الحادي عشر

الإمام القاسم بن محمد (1029هـ)

يعتبر الإمام القاسم بن محمد أبرز أئمة الزيدية بعد الألف، وهو محسوب على التوجه المتشدد داخل المدرسة الزيدية، له في كتابه (الإرشاد) ردود على الإمام يحيى بن حمزة فيما يتعلق بتصويب الآراء، ومع ذلك فقد كان موقفه من الخلفاء الراشدين موقفا معتدلاً، فمما جاء عنه:

* قوله في كتاب (الأساس): «والحق أنهم إن لم يعلموا استحقاقه دونهم بعد

---

(1) نزهة الأخبار ـ مخطوط، نقله عنه في الإيضاح 214.

(2) جواب مسائل للمقرائي ـ مخطوط .

التحري فلا إثم عليهم .. وإن علموا فخطيئتهم كبيرة.. ثم قال: ولعل توقف كثير من أئمتنا لعدم العلم بأنهم علموا أو جهلوا»[1]. فبنى على أن الأمر محتمل، ولا يعلم تعمدهم للحق فيما أقدموا عليه. رغم أنه جاء في بعض النقل عن (الأساس) أن اللفظ هكذا: «والحق أنهم لم يعلموا..». من دون: «إن».

* وقال حفيده العلامة يحي بن الحسين: «ولذلك قال الإمام القاسم في رسالته المشهورة في الصَّحابة التي هي جواب لمن سأله فيها ما لفظه: «ومع قوة هذا الأصل ورجحانه على معارضه تحصَّل ظن فقط أن ذلك حصل منهم عمداً، والظن لا يعمل به في هذه المسألة وأشباهها؛ لأنها من المسائل العلمية، فوجب الوقف». انتهى بحروفه»[2].

* وروى العلامة يحي بن الحسين عنه أنه قال قال: «أخبرني القاضي محمد بن أحمد الشظبي، قال: سئل الإمام القاسم بن محمد - وكنت بحضـرته - : يا مولانا إنكم تسبون الصَّحابة. فتغير وجه الإمام القاسم، وقال: كذبوا لا نسبهم أصلاً»[3].

العلاَّمة إبراهيم بن يحيى السحولي (1060 هـ)

قال العـلاَّمة إبراهيم بن يحي السحولي في (شرح الثلاثين المسألة): «ولا إشكال عند الزَّيدية أنهم قد أخطأوا بالتقدم عليه، وإن كنا لا نعلم قدر الخطأ،

(1) الأساس: 168 و178 الطبعة الأولى

(2) الإيضاح لما خفا 265.

(3) المستطاب ـ مخطوط، ترجمة أحمد بن محمد الشرفي.

إلا أنا من إيمانهم على يقين فلا ننتقل منه إلا بيقين»[1]. فإذا كان على يقين من إيمانهم فولاؤهم واجب عليه؛ لأن المؤمنين أولياء بعضهم بعضاً.

العلاَّمة محمد بن عز الدين المفتي (1094 هـ)

قال العـلاَّمة يحيى بن الحسين بن القاسم، في ترجمته في (المستطاب): « وله كتاب (الإنصاف) في الذب عن الصَّحابة والترضية على المشايخ الثلاثة وتحريم سبهم»[2]. وذكره زبارة في (خلاصة المتون). ووجدت كلامه في (البدر الساري) يميل إلى الولاء، ولعلنا نقف على كتابه المذكور ونُفيد منه أكثر.

الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم (1087هـ)

قال الإمام المتوكل على الله إسماعيل: «وأنه يجب تولي الصَّحابة رضي الله عنهم، وأنه ليس منهم المنافقون ولا الفسَّاق، وفي الحديث: أنهم ليسوا بأصحاب لما أحدثوه»[3].

وله موقف يحمد عليه، وذلك أنه عزل واليه على صنعاء يحيى بن الحسين بن المؤيد، حين تطاول على مقام الخلفاء الراشدين، قال العـلاَّمة الأمير: كان يحيى بن الحسين متبوعاً غرس شجرة الرفض في قلوب جماعة من الصالحين ممن أدركناهم[4].

---

(1) شرح الثلاثين المسألة، المسمى: الألطاف في معرفة خفي الألطاف.

(2) المستطاب ـ مخطوط، ترجمة المفتي.

(3) العقيدة الصحيحة 28.

(4) أنظر الأبحاث المسددة للمقبلي 31 .

العلاَّمة أحمد بن صالح بن أبي الرجال (1092هـ)

ذكر العـلاَّمة يحيى بن الحسين أن القاضي العـلاَّمة المؤرخ أحمد بن صالح بن أبي الرجال قال في كتابه (أعلام الموالي) : قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأهل بدر: «اعملوا ما شئتم فإني قد غفرت لكم»، أنه تكون كبائر المعاصي في حقهم صغائر، ولا يعلم مقادير الثواب والعقاب إلا الله عز وجل.

وقال في موضع آخر: «التخطئة لا تمنع الترضية، كما عرف». وقال: «والذي أراه لنفسي ولمن يعنيـني شأنه: أن يترك السـب والتـبري، أما أولاً: فـلأن أمـير المؤمنين تركه، وسواء كان الوجه معروف أو لا، فإن الوجه بمعـنى الحكمة لا يفيد الجهل به..»[1]. وفي هذا رجوع عن رأي الجارودية الذي أتهم به.

القـرن الثاني عشر

العلاَّمة يحيى بن الحسين بن القاسم (1100هـ).

للعلامة يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد كتاب (الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى)، ضمنه كثيراً من الأحاديث في فضل الصحابة والنهي عن سبهم، وأورد فيه كثيراً من أقوال أئمة الزيدية في تعظيم الصَّحابة عموما والشيخين خصوصاً، وأكثر من الاحتجاج لذلك، ولم يخفِ امتعاضه ممن يتطاول على أحد منهم بالسب والبراءة، ورجح الترضيــة عنهم، واستدل لذلك.

---

(1) هكذا في الإيضاح 279 .

العلاَّمة صالح بن مهدي المقبلي (1108هـ) .

المشهور عن العـلاَّمة المقبلي الثناء الحسن على الخلفاء الراشدين والترضية عنهم وإجلالهم، بل وتصدى لكل من تطاول عليهم أو غمز أحداً منهم، ونتيجة لذلك أطال متأخرو الجارودية في نقده وتجريحه بسبب آرائه، واتهموه بالنصب وحاشاه، ولكن المتعصبين لا يستسيغون سماع أي رأي وسطي معتدل لا يقدس سوى الحقيقة ولا يتمسك بسواها.

وللعلامة المقبلي أبيات جمع فيها بين الصَّحابة والقرابة، فقال[1]:

قبـح الإله مفـرقا بين الصَّحابة والقرابة

من كان هـذا دينـه فهو الشقي بلا استرابة

الجمـع بين ولائـهم يا طالبا عين الإصابة

وهذا ما عرضه لهجوم من قبل الجارودية حتى أقذعوا في ذمه واعتبروه من النواصب وضيقوا عليه، فاضطر للخروج من اليمن وهاجر إلى مكة.

وكتبه رحمه الله مشحونة بالدفاع عن الصحابة والترضية عنهم، والنقمة على الروافض، فليس ثم شك في سلامة موقفه.

العلاَّمة إسحاق بن محمد العبدي (1115هـ) .

قال العـلاَّمة إسحاق بن محمد العبدي بعد أن حكى ما ورد في حق علي وجرى من أحداث بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «فليتجنب المطلع رمينا بما نحن عنه مبرؤون من القدح في الصَّحابة والإخراج لهم عن

(1) أنظر مقدمة الابحاث المسددة ص 9 .

مضان الإصابة، فإني بحمد الله عن ذلك كله بمعزل، وليس لي نزلٌ على هذا المنزل.

والكل من الصَّحابة عندنا إن شاء الله ناجون، ونحن لسلامتهم - ببركة إيمانهم، ومناصرتهم، وصحبتهم المرعية – راجون، ولِمْ لا تكون صحبتهم لسيد الأولين والآخرين قاضية بالفوز والسلامة، والنجاة التامة من شر يوم القيامة، ونعوذ بالله أن يكون في أعناقنا لأحد منهم ظلامة»[1].

العلامة محمد بن إسماعيل الأمير (1182هـ)

وأما الصحابة رضي الله عنهم فلهم شأن جليل وشأو نبيل ومقام رفيع وحجاب منيع فارقوا في دين الله أهلهم وأوطانهم وعشائرهم وإخوانهم وأنصارهم وأعوانهم وهم الذين أثنى الله جل جلاله عليهم في كتابه وأودع ثناءهم شريف كلامه وخطابه وفيهم الممادح النبوية والأخبار الرسولية بأنه لا يبلغ أحد مد أحدهم ولا نصيفه ولو أنفق مثل أحد ذهبا»[2].

وبعد هؤلاء في القرون الثلاثة الأخيرة كثيرون، تركت ذكرهم تجنباً للتطويل بلا طائل، إذ أن أكثر مواقف المتأخرين انعكاس لمواقف المتقدمين.

(1) الاحتراس من نار النبراس المجلد الأول 207 – مخطوط. بمكتبة الجامع الكبير /صنعاء.
(2) ثمرات النظر في علم الأثر 106 "ط. دار العاصمة".

الفصل الخامس

دفاع الزيدية عن الصَّحابة الكرام

في الوقت الذي عمل فيه علماء الزَّيدية ما بوسعهم من أجل توضيح موقفهم تجاه الصَّحابة بمختلف مراتبهم، عملوا على توضيح ما أشكل من روايات عن بعض الصَّحابة، وبيان وجوه حملها على السلامة، في حدود المقبول، على أساس أنهم بشر يصيبون ويخطئون، وتصدوا لرد شبهات الغلاة بأساليب علمية، تدل على علم وإنصاف، إذ لم يذهب بهم الولاء إلى درجة التقديس ، ولم يدفعهم النّقد إلى درجة التجني والتجريح، ولكن على أساس أن هناك فرقاً بين خطأ وخطأ، وبين عمد وسهو، وبين جحود وجهل، وبين عناد وتحري، وليس لنا من جميع ذلك إلا الظاهر والله يتولى السرائر.

المبحث الأول: مؤلفات ومواقف وأحكام

تُخصص معظم كتب الزَّيدية في موضوع الإمامة: فصلاً خاصاً للكلام عن الصَّحابة المتقدمين على الإمام علي، والمناوئين له، مع تفاوت في الإيجاز والإسهاب، وبعضهم أفرد لذلك كتاباً مفرداً، يهدف إلى بيان رؤيتهم، وشرح خلفيتها وتوضيح الفرق بين النَّقد والسَّب، وبين التَّشكِّي والعداوة، والرد فيها على الْمُفْرِط والْمُفَرِّط، وممن أفرد هذه المسألة بالتأليف:

* محمد بن أحمد أبي الثلج (325هـ)، لـه كتاب في (فضائل الصَّحابة)، ذكره الوجيه في «أعلام المؤلفين الزَّيدية»، ونقل عن (أعيان الشيعة): أن أبا

الثلج كان من محدثي الزَّيدية.

* الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني المتوفى سنة (411 ه)، له كتاب في الرد على رجل يسمى: (قابوس) كتب رسالة في الطعن على الصَّحابة. ذكرها الحاكم الجشمي في (جلاء الأبصار - مخطوط).

* **أبو القاسم إسماعيل البستي** المتوفى سنة (420 ه)، ألف كتاب (التحقيق في الإكفار والتفسيق) خصص فيه بحثاً للكلام في مسألة الصَّحابة الذين تقدموا على الإمام علي ودافع عنهم.

* **الإمام يحي بن حمزة** (749ه) له عدة رسائل، منها: 1- (أطواق الحمامة في حمل الصَّحابة على السلامة). ويظهر أنه بحث منتزع من كتاب (الانتصار). 2 - (التحقيق في الإكفار والتفسيق). 3 - (الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين). طبع سنة 1348هبمصر، ثم طبع مرة أخرى بدار التراث اليمني سنة 1410ه. ومضمونه نفس مضمون (أطواق الحمامة).

* **يحي بن الحسن القرشي** (780ه)، خصص فصلاً كبيراً من كتابه (منهاج المتقين) للكلام عن مكانة الصَّحابة وفضائلهم، وأجاد في دفع الشبهات عنهم بأسلوب علمي رصين.

* **أحمد بن مير الحسني الجيلي** (القرن الثامن)، له كتاب (صفوة الصفوة) في فضائل الصَّحابة. ذكره يحي بن الحسين في (المستطاب) أثناء ترجمته، وإبراهيم بن القاسم في القسم الثالث من (طبقات الزَّيدية) ترجمة (رقم 109).

* **محمد بن يوسف بن هبة الفضلي القدمي** (القرن الثامن)، له كتاب

(الانتصاف من ذوي الاعتساف) ضمنه رداً على من زعم أن أئمة الزَّيدية خالفوا الإمام زيد في موقفه من الصَّحابة. ذكره الإمام عز الدين في (المعراج).

* **الإمام عز الدين بن الحسن** (900هـ) استرسل في شرح أحوال الصَّحابة ومكانتهم في كتابه (المعراج)، وأضاف أشياء لطيفة على ما ذكر الشيخ العـلاَّمة القرشي.

* **عبد العزيز بهران** (1010هـ)، له كتاب (حل الشبهات الواردات في الصَّحابة الثقات)، يوجد ضمن مجموع في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، لم اطلع عليه.

* **محمد بن عز الدين المفتي** (1049 هـ)، له كتاب (منهج الإنصاف، العاصم من الاختلاف) في الذب عن الصَّحابة والترضية على المشايخ الثلاثة وتحريم سبهم. ذكره في (المستطاب)، ذكر الحبشي أنه بمكتبة هولندا، رقم (478).

* **يحي بن الحسين بن القاسم** (1100هـ)، له كتابان، أحدهما: (الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى)، توجد منه نسخة بخطه في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء. وقد طبعته مكتبة الصحابة بالشارقة في مجلد بتحقيق عبد الرحمن المعلمي.

وثانيهما: (منتهى الإصابة فيما يجب من رعاية حق الصَّحابة)، منها نسخة بخط المؤلف في مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء.

* **السيد صلاح بن حسين بن يحي الأخفش** الصنعاني (1142هـ) قال الشوكاني في (البدر الطالع): له رسالة في الصَّحابة سلك فيها مسلك التنزية لهم، على ما فيها من تطفيف لما يستحقونه، ومع ذلك اعترض عليها السيد عبد

الله بن علي الوزير (1144هـ) باعتراض سماه (إرسال الذؤابة بين جنبي مسألة الصَّحابة) وحاصل ما في هذا الاعتراض هدم ما بناه السيد صلاح من التنزيه للصحابة عن السب والثلب، وإظهار مذهب الزيدية في شأن الصحابة.

* **محمد بن يحي بن علي السماوي** (1272هـ)، له رسالة سماها (سهام الإصابة في الذب عن الصَّحابة)، ذكرها الأكوع في كتابه (هجر العلم ومعاقله).

* **أحمد بن محمد بن يحي السياغي** (1323هـ) له (صيانة العقيدة والنظر، عن سب صحابة سيد البشر). ذكره شيخنا العلامة أحمد زبارة، في (نزهة النظر)، والأكوع في (هجر العلم).

وهنالك بحوث وكتب أخرى غير هذه، أشرت إليها أثناء هذا البحث، ولعل فيها المزيد من كلام الأئمة وتفاصيل آرائهم، وفيما ذكرت هنا كفاية لمن أراد معرفة رأي الزَّيدية في هذه المسألة.

إجماع الزيدية على النهي عن سب الخلفاء

جاء عن أئمة الزَّيدية وعلمائهم نصوص كثيرة تؤكد اتفاقهم على تجنب جميع أنواع السباب، ومختلف الأحكام عن تكفير وتفسيق الصحابة الذين تقدموا الإمام علي، وكذلك مناصريهم، وبذلك تميزت الزيدية عن الغلاة، الذين يرون أن النيل من أولئك الصَّحابة واجباً دينياً وأمراً مشروعاً بحجة وجوب إظهار الولاء والبراء. ومن تلك النصوص ما هو رواية لإجماعهم، وشذوذ من تأثر منهم بالغلاة، وهي كثيرة منها:

(1) عن الإمام زيد بن علي(122هـ) أنه قال: «ما سمعت أحداً من أهل بيتي يتبرأ منهما - يعني أبا بـكر وعمر- ولا يقول فيهما إلا خيراً»[1].

(2) وعن جعفر بن محمد الصَّـادق (148هـ) قال: أجمع آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن يقولوا في أبي بـكر وعمر أحسن القول[2].

(3) وقال الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني (411هـ): «لو قيل لواحد ممن يدعي بزعمه كفراً أو فسقاً في حقهم: أرني نصاً من جهة الأئمة صريحاً أنه يتبرأ فيه من الشيخين؟ لم يمكنه ذلك»[3]. وقال: «ما أعلم أن أحداً من العترة يسب الصَّحابة، ومن قال ذلك فقد كذب»[4].

(4) وذكر الحافظ أحمد بن الحسن الكني(560هـ): « أنه لم يؤثر على أحد من أهل البيت السب ولا التصريح بالفسق، وروي عن أكثرهم الترضية والترحم والمدح مثل زيد بن علي وجعفر الصَّـادق والناصر والمؤيد بالله»[5].

(5) وقال الإمام عبد الله بن حمزة (614هـ): «الظاهر المعلوم من ذرية الأئمة الطاهرين، والأئمة العلمـاء إلى يومنا هذا، عدم الســب والبراءة، لا نجد أحداً يحكي عنهم حكاية صحيحة لسب ولا براءة، بل وكـلوا أمرهم إلى رب العالمين»[6]. هذا وهو من مؤيدي الجارودية في نظرية الإمامة.

---

(1) تاريخ أبي مخنف364/2، ورواه أيضاً الإمام المهدي في الغايات وصححه، والقاضي يوسف في الاستبصار، والزحيف في مآثر الأبرار، وغيرهم.

(2) رواه عنه يحي بن الحسين بن القاسم في الإيضاح 190.

(3) المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط

(4) حواشي الفصول (الفصل 178) نقلا عن تعليق الشرح.

(5) كذا حكاه عنه يحي بن حميد في (النزهة)، كما في الإيضاح 231.

(6)العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين ورد شبه الروافض الغالين ص 54.

(6) وقال: «ولا يمكن أحداً أن يصحح دعواه على أحد من سلفنا الصالح أنهم نالوا من المشايخ أو سبوهم»[1].

وقال أيضاً: «لا يمكن أحداً أن يدعي على أحد من أئمة الهدى دعوى صحيحة بأنه سب أو آذى، وهذا منهاج علي عليه السلام، فإنه كان في خطبه وأثناء محاوراته يشكو من القوم تقدمهم، وأنه أولى بالأمر منهم»[2].

ورداً على من زعم أن الزَّيدية يحكمون بضلال من تقدموا على الإمام علي، وأنهم كانوا سبب القتال بين المسلمين قال: «إن هذه الدعوى على الزَّيدية غير صحيحة، ولا مستمرة، لأنها تزعم في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهم ضلوا وأضلوا؛ فكيف يعتقدون ذلك فيهم وهم خيار الأمة؟! وبهم أعز الله دينه، ونصر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وهم حماة شرع الإسلام، وبدور الظلام، فجزاهم الله عنّا وعن الإسلام خيراً، وما سبب القتل والقتال بين الأمة إلا الشيطان، واتباع الهوى، وغلبة حب الدنيا، والله ورسوله والصالحون من أمته وهم صحابته رضي الله عنهم من ذلك أبرياء»[3].

(7) وقال الشهيد حميد المحلي (652هـ): «ويعتقدون (يعني: أهل البيت) الموالاة للصحابة والترضية عليهم، إلا الذي لم يوالهم علي عليه السلام

---

(1) كذا في الترجمان لابن المظفر ـ خ ص 81، ولعله رواه بالمعنى؛ لأن الذي في المجموع المنصوري ج 2 ق2 ص 352 ، لفظه: «إن الصَّحابة عندنا أفضل الأمة بعد الأئمة عليهم السلام قبل إحداثهم، وبعد الإحداث لنا أئمة نرجع إليهم في أمور ديننا، ونُقْدِم حيث أقْدَموا، ونُحْجِم حيث أحجموا».

(2) المجموع المنصوري: الرسالة النافعة (مبادئ الزَّيدية).

(3) المجموع المنصوري، الجزء 2 القسم 2، الأجوبة الشافية عن المسائل المتنافية، المسألة الثانية عشرة.

كمعاوية وأحزابه، فأما الزبير وطلحة وعائشة في حربهم لعلي يوم الجمل، فقد تابوا، ونقل عن علي عليه السلام الترضية عليهم، وأما المتقدمين على علي فتظلم منهم في تقدمهم عليه، ولم ينقل عنه ناقل أنه سبهم - حاشاه - ولا هلّكهم، ومن العترة من رأى التوقف في حالهم، ووكَلَهم إلى خالقهم، مع اعتقاد أن علياً عليه السلام هو أهل الخلافة والأحق بها بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذه عقيدة أهل البيت أئمة العترة النبوية ومشايخ الزَّيدية التي قضوا بها ومضوا عليها، وكانوا يعدلون إليها ويميلون عن غيرها»[1].

(8) وقال العـلاَّمة عبد الله بن زيد العنسي (667هـ): «إن السب لم يصح عن الأئمة وإن وجد في شيء من كتبهم ما يدل عليه فهو متأول»[2].

(9) وذكر العـلاَّمة محمد بن الحسن الديلمي (711هـ) مذاهب الشيعة في الإمامة والصَّحابة ثم قال: «اعلم أن مذهب سادات الزَّيدية من العترة الزكية، بل مذهب جميع الطهرة من الذرية وأتباعهم وأشياعهم - دون من تسمى باسمهم وليس منهم - : التوقف في أمر الشيخين، بل بعضهم يرون موالاتهما ويخطئون من تبرأ منهما، ويظهرون محبتهما وفضلهما»[3].

(10) قال السيد إدريس الحمزي (714هـ) في (كنز الأخبار): الزَّيدية لم يرو عن أحد من أئمتهم وقوع في أحد من الصَّحابة[4].

(11) وقال الإمام يحيى بن حمزة (749هـ): «إن أحداً من الأئمة وأكابر

(1) الإيضاح لما خفا 218ـ 219.

(2) نقله عنه العـلاَّمة يحي بن حميد في بحثه عن الصَّحابة ـ مخطوط.

(3) قواعد عقائد آل محمد ـ مخطوط 290

(4) كنز الاخبار في معرفة السير والأخبار، مخطوط ـ وعنه يحي بن الحسين (الإيضاح) 208.

العترة لم ينقل عنه إكفار ولا تفسيق كما شرحناه أولاً ونقلناه»[1].

وذكر روايات عن الإمام زيد والباقر والصادق في الثناء على أبي بكر وعمر ثم قال: «وهذا هو المعتمد عليه عند أكابر أهل البيت.. فأين هذا عن هذيان الروافض والجارودية؟! فالله حسبهم فيما قالوه ومكافأتهم على ما نقلوه وكذبوه»[2]!

(12) وقال الإمام المهدي أحمد بن يحي المرتضى (840هـ): «أنه قد تواتر لنا عن علي عليه السلام والصالحين من ذريته معاملتهم إياهم معاملة المؤمنين الخلص في تروك وأفعال وأقوال وهم أهل الحق. فكيف يكون من لم يكن له حق عندهم أشد غضباً عليهم. وأضاف: بل الواجب علينا أن لا نتعدى الغاية التي انتهى إليها أهل البيت عليه السلام في شأنهم لوجهين: أحدهما: أن إجماع أهل البيت حجة كما سيأتي، والواجب اتباعهم. الثاني: أنهم أعرف بحال مظلمتهم في الصغر والكبر؛ لأن أهل الحق أخص، وإذا كانوا أعرف بحكم حقهم لزمنا أن لا نتعدَى في التظلم لهم الحد الذي بلغوه»[3].

(13) وقال الإمام عز الدين : «أما أكثر أئمتنا وعلمائنا فالظاهر عنهم القول بعدم التفسيق - يعني لمن نفى إمامة الإمام - ولهذا نُقِلَ عنهم حسن الثناء على المشايخ المتقدمين على أمير المؤمنين علي عليه السلام ، والترضية عنهم والتعظيم العظيم لهم»[4].

---

(1) التحقيق في الإكفار والتفسيق ـ مخطوط

(2) الديباج الوضي شرح خطبة (152).

(3) الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط .

(4) جواب الإمام عز الدين في مسألة الإمامة 51، طبع بعنوان: حوار في الإمامة بتحقيقنا.

(14) وذكر السيد صارم الدين الوزير (914هـ) في المسائل التي أجمع عليها الزَّيدية أنهم أجمعوا على أنه لا يجوز سب أبي بكر وعمر وغيرهما من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم [1].

(15) وقال العلاَّمة محمد بن أحمد بن يحي مظفر(926هـ): «اعلم أن فضل المشايخ الثلاثة لا يجهله إلا من أعمى الهوى بصيرته، ولنا ممن سلف من أئمتنا صلوات الله عليهم، منذ علي عليه السلام إلى الآن أسوة، وأشرف قدوة، فلم نسمع عن أحد منهم السب لأي الثلاثة، بل هم بين مُرَضٍ ومتوقف»[2].

(16) وقال الإمام شرف الدين (965هـ): «الذي عليه المحققون من الزَّيدية تفضيل علي وتخطئة متقدميه لكن تخطئة غير مفسقة، وهو الذي وقع عليه إجماع أهل الكساء ومن بعدهم من الأئمة السابقين»[3].

(17) وقال في شرح (البسامة الصغير): «وفضل المشايخ الثلاثة لا يجهله إلا من أعمى الله بصيرته، ولنا من سلف أئمتنا منذ علي رضي الله عنه إلى الآن أحسن أسوة وأشرف قدوة، ولم يسمع عن أحد منهم السب لأي الثلاثة، بل هم بين مرضّ ومتوقف»[4]. وشرح البسامة هو لبعض سادات بني الوزير.

(18) و قال العلاَّمة أحمد بن يحي حابس في (شرح الثلاثين المسألة): «نهاية الأمر أن المروي عن السلف الصالح أنهم لا يسبون»[5].

---

(1) جواب المقرائي في مسألة الصَّحابة، مخطوط .

(2) الترجمان لابن المظفر ـ مخطوط 81.

(3) شرح مقدمة الأثمار ـ مخطوط.

(4) حكاه عنه في الإيضاح 233.

(5) شرح الثلاثين المسألة، مخطوط.

(19) وقال العـلاَّمة يحي بن الحسين بن القاسم: «إنَّ أئمة أهل البيت كافة بين متوقف ومرض، لا يرى أحدٌ منهم السَّب للصحابة أصلاً». وأضاف: «وإذا تقرر ما ذكرنا وعُرِفَت أقوال أئمة العلم الهداة عُلِمَ من ذلك بالضرورة التي لا تنتفي بشكٍ ولا شبهة إجماع أئمة الزَّيدية على تحريم سبِّ الصَّحابة، لتواتر ذلك عنهم، والعلم به، فما خَالَفَ مَا علم ضرورة لا يُعمَل به»[1].

وفي رسالة سماها (إرشاد الغبي إلى مذهب الآل في صحب النبي)، لخص الشوكاني كتاب (الإيضاح) ليحي بن الحسين، واستخرج منه حكاية إجماع الزَّيدية على النهي عن السب من ثلاث عشرة طريقاً، هي ضمن ما تقدم.

حكم علماء الزيدية فيمن يسب الخلفاء الراشدين

ينظر بعض أئمة الزيدية والمحققين من علمائهم إلى أن تناول الخلفاء الراشدين بالسباب أو الشتيمة جرأةٌ في الدين، تتطلب اتخاذ موقف، وخطيئة تقتضي حكماً رادعاً لكل متطاول.

* فقد روي أن الإمام محمد بن علي الباقر سُئل عن من ينتقص أبا بـكر وعمر؟ فقال: أولئك الـمُـرَّاق[2]. وعنه: بُغض أبي بـكر وعمر نفاق، وبغض الأنصار نفاق[3].

* وأما الإمام الشهيد زيد بن علي، فروى الحافظ ابن عقدة بإسناده إلى كثير النواء، قال سألت زيد بن علي عن أبي بـكر وعمر؟ فقال: تولهما. قلت: كيف

(1) الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى303.

(2) الدار قطني في فضائل الصَّحابة (43).

(3) الإمام يحي بن حمزة في "الديباج شرح خطبة رقم (115).

تقول فيمن يبرأ منهما؟ قال: ابرأ منه حتى تموت[1].

* وعن الإمام الحسن بن الحسن بن الحسن أنه قال لرجل من الرافضة والله لئن أمكن الله منكم لنقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولا نقبل لكم توبة[2].

* وذكر عبد الجبار بن العباس الهمداني : أن جعفر بن محمد، أتاهم وهم يريدون أن يرتحلوا من المدينة، فقال : إنكم إن شاء الله من صالحي أهل مصركم ؛ فأبلغوهم عني: أن من زعم أني أبرأ من أبي بـكر وعمر، فأنا منه بريء[3].

* وروى سفيان الثوري عن جعفر بن محمد قال، قال لي أبي يا بني إن سب أبي بـكر وعمر من الكبائر فلا تصل خلف من يقع فيهما[4].

* وأما الإمام الهادي فإنه أمر بجلد من سب أبا بـكر وعمر، واستدل على ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن من سب الصَّحابة[5]. واشتهر عنه أنه كان يقول: «وإلى الله أبرأ من كل رافضي غوي، ومن كل حروري ناصبي»[6].

* وأكد الإمام يحيى بن حمزة: أن «الإقدام على إكفار الصَّحابة وتفسيقهم

---

(1) ابن عساكر في تاريخ دمشق 461/19. واحتج به في الكاشف الأمين.

(2) تاريخ دمشق 67/13.

(3) العنسي في "الإرشاد" 221.

(4) الخطيب في تاريخ بغداد 97/11، ترجمة عبد الله بن الحسن الواسطي. ورجالها من الرواة المعتمدين في كتب الزيدية.

(5) قواعد عقائد آل محمد ـ مخطوط 297، والمستطاب مخطوط، ترجمة أحمد بن سعيد.

(6) المجموعة الفاخرة 146، بتحقيق الأستاذ علي أحمد الرازحي.

دخول في الجهالة، وحمق ونقصان في الدين وجرأة على الله»[1].

وأفتى بأن الصلاة لا تصح خلف من سبّ من تقدم علياً لأنه جرأة على الله واعتداء عليهم مع القطع بتقدم إيمانهم واختصاصهم بالصحبة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[2]. وروى عنه الإمام المهدي: أن سب الصَّحابة فسق تأويل[3].

* وجزم الإمام المهدي أحمد بن يحيي المرتضى بفسق الخوارج الذين يسبّون علياً، وكذلك الروافض الذين يسبّون الشيخين، فقال في (الشهادات) - عند قوله: «فصل والخلاف ضروبٌ» - : «وضرب يقتضي الفسق لا غير، كخلاف الخوارج الذين يسبّون علياً، والروافض الذين يسبّون الشيخين لجُرأتهم على ما عُلِمَ تحريمه قطعًا»[4].

* وأكد العلامة محمد بن علي الزحيف: «أن فضل المشايخ الثلاثة لا يجهله إلا من أعمى الهوى بصره، وأضاع في عدم حمل أعلام الدين على التأويلات المناسبة لسوابقهم عمره»[5].

ويمكن إجمال موقف أكثر علماء الزيدية في: أنهم يستقبحون الإقدام على سب الخلفاء الراشدين وتجريحهم، ولا يرتضون لأنفسهم وأتباعهم أن يكونوا كذلك، ويعتبرون ذلك جرأة في الدين وإقداماً يستوجب العقوبة العاجلة

---

(1) الانتصار الجزء الثامن عشر أول كتاب السير. مخ

(2) البستان في شرح كتاب البيان، للقاضي محمد بن أحمد مظفر، مخطوط بالمكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء، رقم 1230.

(3) البحر الزخار : كتاب الصلاة، باب صلاة الجماعة 312/2.

(4) البحر الزخار 5/ 25.

(5) مآثر الأبرار 263/1

والآجلة، ويترتب على ذلك عند بعضهم المنابذة والمقاطعة والحكم بالفسق الموجب لترك الصلاة خلف من يتجرأ على السب، ورد شهادته.

أما التكفير فقد ذكر الإمام عز الدين بن الحسن: أن الذي عليه أئمة الزيدية أنهم ليسوا بكفار، إذ لا حجة على إكفارهم من نص كتاب أو سنة ظاهرة متواترة ولا فيه إجماع قاطع، ولا قياس يرشد إلى العلم. وأشار إلى: أن محل الخلاف هل تكفر الرافضة بمذهبهم هذا الشهير الذي يجمعهم، وهو تكفير الصحابة وسبهم أو لا. وقد أورد المكفرون لهم بذلك حججاً، يراها غير كافية لتكفير طائفة من أهل القبلة، وإن كان خطؤهم كبير، وكذلك القول في الخوارج بالنسبة لموقفهم من الإمام علي[1].

ترجيح الترضية على التوقف

بعد اتفاق علماء الزَّيدية على المنع من سباب وتجريح الصَّحابة، صاروا بين مرضٍّ ومتوقف، ونحن ممن يرجح الترضية لأمور، منها:

(1) أننا وجدنا الله قد رضي عنهم في القرآن في أكثر من موضع كما في قوله: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾ [الفتح/18]. وقد تقدم الكلام عن الآية.

(2) أن الترضية عبارة عن دعاء بالرحمة والمغفرة، وقد أثنى الله على الذين ﴿**يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾ [الحشر/١٠].

---

(1) لمزيد من التفصيل والاستدلال، انظر كتاب المعراج شرح المنهاج ، مخطوط/ الجزء الثاني: باب الاكفار والتفسيق.

(3) أن السنة النبوية قد دلت - كما جاء في روايات كثيرة من طرق مختلفة - على عظم فضلهم، وعلو منزلتهم. فإذا كانوا قد نالوا شرف ثناء الله ورسوله عليهم، فالترضية عنهم قُربة للمتأسي بكتاب الله، ونهج رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وليست مجرد منّة من أحد، فمن فعلها كسب لنفسه، ومن تركها قصّر عليها.

(4) أن الترضية هي القول المشهور عن كبار أئمة أهل البيت، وإليه ذهب جمع من مشاهير علماء الزَّيدية. حيث ذكر ذلك عن الإمام علي غير واحد:

منهم، الإمام الموفق بالله الحسن بن إسماعيل الجرجاني الذي قال: «إن أمير المؤمنين كان يوليهم الذكر الجميل، ويثني عليهم الثناء الحسن»[1].

وقال الإمام يحيى بن حمزة: «إن الترحم والترضي عليهم - من تقدم عليا - هو المشهور عن أمير المؤمنين، وحكيناه عن زيد بن علي، وجعفر الصَّادق، والناصر للحق، والمؤيد بالله، وهو المختار عندنا، وما نرتضيه لنا مذهباً، ونحب أن نلقى الله تعالى ونحن عليه»[2].

وذَكر العلاَّمة يحيى بن الحسين بن القاسم أن علياً والحسن والحسين كانوا يرضَّون على الشيخين أبي بكر وعمر[3].

وقال العلاَّمة محمد بن علي الزحيف: «رُوِينَا عن زين العابدين أنه ترحم عليهما». يعني الشيخين أبا بكر وعمر[4].

---

(1) التحقيق في التكفير والتفسيق للإمام يحيي بن حمزة ـ مخطوط.

(2) الشامل في أصول الدين ـ مخطوط ـ الجزء الرابع.

(3) الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى 239.

(4) مآثر الأبرار للزحيف 233/1.

وسأل عيسى بن دينار المؤذن، أبا جعفر الباقر عن أبي بــكر وعمر ؟ فقال: مسلمين رحمهما الله؟ فقلت له: أتولاهما وأستغفر لهما؟ فقال: نعم. قلت: أتأمرني بذلك ؟ قال: نعم ثلاثا، فما أصابك فيهما فعلى عاتقي، وقال بيده على عاتقيه، وقال: كان علي بالكوفة خمس سنين، فما قال فيهما إلا خيرا، ولا قال فيهما أبي إلا خيرا، ولا أقول إلا خيرا[1].

وروى محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر محمد بن علي قال : من لم يعرف فضل أبي بــكر وعمر رضي الله عنهما فقد جهل السنة [2].

وروى الإمام يحيى بن حمزة: «أن الإمام زيد بن علي كان كثير الثناء على الشيخين أبي بــكر وعمر والترحم عليهما »[3].

أما الإمام الصَّــادق فذكره كل من الإمام يحيى، والقرشي، والإمام المهدي، و يحيى بن الحسين، من القائلين بالترضية عن المشايخ[4].

وسئل الإمام القاسم بن إبراهيم: عن قول الله عز وجل: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾ [الفتح/ 18]. فقال: «كل مؤمن زكي، بايعه تحت الشجرة، فقد رضي الله عنه، كما قال لا شريك له»[5].

وذكر الإمام المهدي أحمد بن يحيى كلاما للإمام الهادي يحيى بن الحسين ثم

---

(1) احتج به الإمام يحيى في (الديباج). وأخرجه الدار قطني في فضائل الصَّحابة (38).

(2) احتج به الإمام يحيى في (الديباج) والديلمي في (القواعد). وأخرجه الدار قطني في الفضائل (33).

(3) انظر: التحقيق في التكفير والتفسيق ـ مخطوط. الدرر الفرائد في شرح القلائد ـ مخطوط

(4) أنظر: (الشامل الجزء الرابع)، (منهاج المتقين)، (الدرر الفرائد)ـ مخطوطات.

(5) مجموع القاسم بن إبراهيم 613/2 مسائل القاسم مسألة رقم 176.

قال: «فوجب القطع بعد معرفة هذه الجملة من كلامه بأنه يوجب موالاتهم والترضية عنهم - قال - وهو الذي عرفناه وتيقناه من متأخري أئمتنا كالإمام المؤيد بالله يحي بن حمزة ووالدنا الإمام المهدي لدين الله علي بن محمد وولده الناصر محمد بن علي فهو عقيدتنا وعليه اعتمادنا لما اقتضته البراهين القاطعة»[1].

وكذلك فهم الإمام عز الدين بن الحسن من كلام الإمام الهادي، فذكر أن رأيه الترضية على الشيخين[2]. وقال العــلاَّمة يحي بن الحسـين بن القاسم أن في رواية للهادي الترضية عنهم[3].

وعن الإمام المؤيد بالله الهاروني قال الإمام يحي: «وكان المؤيد بالله في أول عمره وعنفوان شبابه متوقفاً عن الترضية، ثم ترحم عليهما في آخر عمره»[4].

وذكر العــلاَّمة أحمد بن يحي حابس في (شرح الثلاثين المسألة)[5] نقلاً عن العــلاَّمة الدواري: أن المؤيد بالله ممن كان يرى الترضية على المشايخ المتقدمين على علي عليه السلام.

وجاء عن الإمام عبد الله بن حمزة أنه قال عن الخلفاء: «هم خير الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعده، فرضي الله عنهم وجزاهم عن الإسلام خيراً». ثم قال: «فهذا مذهبنا لم نخرجه غلطة، ولم نكتم سواه

---

(1) الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط .

(2) المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط.

(3) الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى 239.

(4) المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط

(5) شرح الثلاثين المسألة ـ مخطوط.

تقية، ومن هو دوننا مكاناً وقدوة يسب ويلعن، ويذم ويطعن، ونحن إلى الله تعالى من فعله براء، وهذا ما يقضي به علم آبائنا، منَّا إلى علي عليه السلام، وفي هذه الجهة من يرى محض الولاء سبّ الصَّحابة والبراء منهم، فيتبرأ من محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلّم من حيث لا يعلم»[1].

وتقدم عن الشهيد حميد أن الآل: يعتقدون الموالاة للصحابة والترضية عليهم، ونقل عن علي عليه السلام الترضية عليهم وعن طلحة والزبير وعائشة[2].

ورجح الإمام يحيى بن حمزة الترضية، فذكر أن: «التوقف وإن كان أسلم حالاً من السب، لكنه لا معنى للتوقف؛ لأنه إذا كان إسلامهم قبل الخلاف مقطوعاً به، وكذلك الترضية والتزكية من جهة الله تعالى ورسوله، ولم يحصل دليل قاطع ينقل عن ذلك، فلا وجه للتوقف وترك المعلوم للمظنون»[3].

وذكر العلاَّمة يحيى بن الحسين، في ترجمة الهادي بن إبراهيم الوزير من (المستطاب) أن: «ومن مصنفاته في أصول الدين: (كفاية القانع) صرح فيها بالترضية على المشايخ، ورجع فيه وفي غيره عما في (إزهاق التمويه).

وقال القاضي العلاَّمة يوسف بن أحمد بن عثمان الثلائي في تفسير قول الله تعالى: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾[الفتح/18]: «ومن ثمرات الآية الحكم بعدالة من بايع هذه البيعة؛ لأنه تعالى سماهم مؤمنين وأخبر بالرضا

---

(1) مآثر الأبرار 233/1ـ 234 نقلاً عن الرياض المستطابة لأبي بكر العامري.

(2) الإيضاح لما خفا 218ـ 219.

(3) حكى ذلك عنه العلاَّمة القرشي في (المنهاج)، والسيد يحيى بن الحسين في (الإيضاح) .

عنهم، وأخبر بحسن سرائرهم، ومدحهم بإنزال السكينة عليهم وهي طمأنينة قلوبهم واللطف المقوي لقلوبهم، وهذا يلزم منه وجوب موالاتهم والمحبة لهم، فتكون الترضية أرجح من التوقف، ويلزم حسن الظن بهم» [1].

وبسط الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى القول في الاحتجاج على ترجيح القول بالترضية، ثم قال: «فهو عقيدتنا وعليه اعتمادنا لما اقتضته البراهين القاطعة التي قدمنا لا لأجل تقليد آبائنا، وإن كان الواجب الاهتداء بهديهم؛ إذ هم سفينة النجاة من العذاب»[2].

وانتقد المتوقفين عن الترضية وقال نقول لهم: أأنتم أعلم أم الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فهلا استحسنتم ما استحسن الله ورسوله، وتأسيتم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الثناء على الصَّحابة والدعاء لهم [3]:

وقال الإمام عز الدين بن الحسن: «أما أكثر أئمتنا وعلمائنا فالظاهر عنهم القول بعدم التفسيق - يعني لمن نفى إمامة الإمام - ولهذا نُقِلَ عنهم حسن الثناء على المشايخ المتقدمين على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، والترضية عنهم والتعظيم العظيم لهم»[4].

ومن القائلين بالترضية الإمام يحيى شرف الدين حسب رواية العـلاَّمة، يحيى بن الحسين بن القاسم، والعلامة أحمد بن عبد الله الجنـداري[5].

---

(1) الثمرات اليانعة 221/5.

(2) الدرر الفرائد في شرح القلائد 290 ـ291 مخطوط .

(3) الإيضاح لما خفا 209، نقلا عن الغايات.

(4) حوار في الإمامة 51 بتحقيقنا.

(5) الإيضاح لما خفا 239، مخطوط، سمط الجمان ـ مخطوط، المسألة السابعة والعشرون.

المبحث الثاني:

الجارودية إنتماء زيدي بأفكار إمامية.

يُشْكِل على كثير من القراء ما يجدون لدى بعض الأشخاص المعروفين بانتمائهم إلى الزَّيدية، من نزعات الغلو والتطرف في المسائل المتعلقة بمكانة أهل البيت ودورهم، وما يتعلق بذلك من مسألة الإمامة والصحابة؛ فيتصورون أن ذلك رأياً غالباً عند الزَّيدية، فيصنفونهم في فِرَق الغلاة، خصوصاً مع وجود نصوص ومواقف توحي بذلك.

والزيديـة لا ينكرون وجود تلك النصوص والمواقف، غير أنهم يميزونها عن مسارهم العام حين اعتبروها مدخلات جَلَبَها أشخاص من خارج المدرسة، وبذروها في مواسم الخصومة، وتعهدوها في أجواء التعصب والتنافر الذي أوجدته المذهبية في ثقافة المسلمين، وساعدهم على ذلك ردود الفعل السلبية في معالجة الأخطاء، وغياب الإنصاف لدي المتخاصمين.

فمنذ زمن قديم سجل علماء الزيدية أن بداية تسرب مدخلات أصول الغلو إلى عقول أبنائهم جاءت عن طريق شخص يعرف بـ(أبي الجارود) اسمه: زياد ابن المنذر، عاش في بداية القرن الثاني، وتوفي بعد سنة (150 هـ)، وهو من أهل الكوفة، كان معروفاً بالغلو في أهل البيت، وكان على مذهب الإمامية أكثر عمره، ثم انظم إلى أصحاب الإمام زيد بن علي، فذمه علماء الإمامية وزعموا أن الإمام الصادق لعنه، وأن الإمام الباقر سماه: (سرحوباً)، باسم شيطان أعمى

يسكن البحر[1]. وبذلك التحول كان أبو الجارود جسراً لنقل الأفكار الإمامية إلى الزَّيدية. وأصبح لقب (الجارودية) يطلق في كتب الفِرق على من اتفق من الزيدية مع أبي الجارود، في أصلين:

أحدهما: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نَصَّ على أن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه خليفة من بعده، إما باسمه، أو بالإشارة إليه بصفات لا توجد إلا فيه[2].

وبعضهم يتفق مع ما يذهب إليه الإمامية في أن النص على الإمام علي رضي الله عنه كان جلياً لا يحتمل التأويل، وأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا على علم بذلك النص، وكانا يدركان دلالته على حق علي في الخلافة، ولكنهما أقدما على مخالفته عناداً لله ورسوله وطمعاً في حطام الدنيا!!

وبذلك بُذرت أول بذور الشك في نوايا من تقدم الإمام علي من الخلفاء الراشدين، ووضع الأساس لانتقاصهم، والتهجم عليهم.

وثانيهما: أن الإمامة في مقام النبوة باعتبارها خالفة لها، فلابد من أن تكون باختيار إلهي، فلا دخل للبشر في تعيين الخليفة، ولا اعتراض لهم على فكره، وعليهم النزول على حكمه.. وهذا هو جوهر رأي «الإمامية».. ولكن الجارودية لم يصرحوا بالنص على تعيين أشخاص بأسمائهم، ولم يدعوا لهم العصمة، واكتفوا بالقول بأن الله اختص أبناء الحسنين بالخلافة، فلا يصح أن يكون إمام الأمة إلا من أحد البطنين.

---

(1) أنظر المزيد من التفاصيل في أعيان الشيعة /83 ـ 84.

(2) ذكر ذلك الإمام المهدي أحمد بن يحي المرتضى في "المنية والأمل" 97. ونشوان الحميري في "شرح رسالة الحور العين" 207.

وهذا ما عرف عنهم لدى المهتمين بشأن الفرق الإسلامية، فقد نقل المزي عن النوبختي المتوفى حوالي (306هـ) - وهو من أقدم من تحدث عن الفرق - : أن الجارودية ترى: «أن علي بن أبي طالب عليه السلام أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاهم بالأمر من جميع الناس، وتبرؤوا من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وزعموا أن الإمامة مقصورة في ولد فاطمة عليها السلام، وأنها لمن خرج منهم يدعو إلى كتاب الله وسنة نبيه»[1].

وذكر الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (840 هـ) أن: «الجارودية منسوبة إلى أبي الجارود زياد بن منذر العبدي أثبتوا النص على علي عليه السلام بالوصف دون التسمية ، وَكَفَّرُوا مَنْ خالف ذلك النص، وَأَثبتُوا الإمامة لِلبَطْنَينِ بالدعوة مع العلم والفضل. وينسب إلى بعضهم القول بالغَيْبَة وليس بصحيح »[2]. وعلى هذا أكد الإمام عز الدين بن الحسن (900هـ) في المعراج [3].

وذكر العلامة المؤرخ يحيى بن الحسين في (المستطاب) : «أن أبا الجارود هو الذي أثبت النص على (علي) بالوصف الذي لا يوجد إلا فيه دون التسمية، على معنى أنه لم يكن النص على إمامته صريحا باسمه، بل بأوصاف واضحة لم توجد إلا فيه، ولمّا اختصّتْ به جعلوها كالنص عليه باسمه، وأثبت هو ومن اتبعه الإمامة في البطنين بالدعوة مع العمل والفضل»[4].

أما السيد حميدان القاسمي وهو من رموز الجارودية في القرن السابع، فذكر

---

(1) تهذيب الكمال 520/9.

(2) الملل والنحل "البحر الزخار" 15/1. والمنية والأمل في شرح الملل والنحل 97.

(3) المعراج شرح المنهاج مخطوط . (المقدمة).

(4) المستطاب . المعروف بطبقات الزيدية، مخطوط.

أنه وجد جواباً للإمام عبد الله بن حمزة عن حكم من يرضِّي عن الخلفاء، ويحسن الظن بهم وهو من الزَّيدية، ويقول: أنا أقدِّم علياً عليه السلام وأرضي عن المشايخ، وهل تجوز الصلاة خلفه؟ فأجاب: «إن هذه مسألة غير صحيحة، فيتوجه الجواب عنها؛ لأن الزَّيدية على الحقيقة هم الجارودية، ولا يعلم في الأئمة عليه السلام من بعد زيد بن علي عليهما السلام من ليس بجارودي، وأتباعهم كذلك، وأكثر ما نقل وصح عن السلف فهو ما قلنا - من التوقف - على تلفيق واجتهاد، وإن كان الطعن والسب من بعض الجارودية ظاهراً»[1]. وفي هذه الرواية عن الإمام عبد الله بن حمزة، نظر من عدة وجوه:

أحدها: أن في صحة نسبته إلى الإمام عبد الله بن حمزة نظر؛ لمعارَضته لما في كتبه المشهورة، مما أوردنا، ومن ذلك قوله: «وقد وقعت أمور هنالك رددنا أمرها إلى الله عز وجل، ورضَّينا على الصَّحابة عموماً، فإن دخل المتقدمون على علي عليه السلام في صميمهم في علم الله سبحانه لم نحسدهم رحمة ربهم، وإن أخرجهم سبحانه بعلمه لاستحقاقهم فهو لا يُتَّهم في بريته، وكنا قد سلمنا خطر الاقتحام، وأدينا ما يلزمنا من تعظيم أهل ذلك المقام، الذين حموا حوزة الإسلام، ونابذوا في أمره الخاص والعام»[2].

وقد تقدم كلام كثير للإمام عبد الله بن حمزة يتبرأ فيه من أي تطاول على الخلفاء، وهذا ما لا يرتضيه الجارودية.

الثاني: أن آخر هذا الكلام ينقض أوله، فبينما يزعم أن أئمة الزيدية

---

(1) حكاه السيد حميدان في المجموع 319 (المنتزع من أقوال الأئمة)، وزعم أنه في بعض أجوبته الموجودة بخطه.

(2) المجموع المنصوري الجزء الثاني القسم الثاني، 352 ـ 355.

جارودية، يؤكد أنما نقل وصح عن السلف من الأئمة هو التوقف عن السب، بخلاف ما عليه الجارودية.

الثالث: أن الإمام يحيى بن حمزة قد بين معنى كلام الإمام عبد الله بن حمزة، فذكر أنما غرض المنصور بالله أن الأئمة من بعد زيد بن علي قائلون بأن إمامة الإمام علي ثابتة بالنص، كمقالة أبي الجارود، لا لأنهم متابعون له بالقول في إكفار الصحابة وتفسيقهم. مؤكدا أنه لم يرو عن المنصور بالله تكفير ولا تفسيق، وحاشا لفكرته الصافية وعزيمته السامية أن يكون متضمخاً برذائل التقليد للجارود وغيره، وإذا كان لا بد من المتابعة فزيد بن علي أحق بالتقليد من غيره»[1].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الجارودية ليست فرقة مستقلة كما توحي به بعض كتب الفرق، إذ ليس لها آراء في مختلف المسائل الفكرية، كما هو حال الفرق المشهورة، ولكن الجارودية مجرد لقب يُميز به من وافق أبا الجارود في مسائل الإمامة، وهي مسائل يغلب عليها الجانب السياسي، فمذهب أبي الجارود مذهب سياسي أكثر منه مذهب فكري.

وخلال القرون الماضية كان للجارودية حضور متفاوت في الحياة الفكرية والثقافية للزيدية، أما القرون الأولى فكان ثم تجاهل من قبل كبار العلماء لأفكار الجارودية، بل كانت مشمولة بما يوجهونه من نقد لأفكار الإمامية المشتركة في جذورها مع ما جاءت به الجارودية، غير أن انتشار التشيع في القرن الرابع وازدهاره، مكن بطريقة أو بأخرى من بداية تأصيل وتنظير

---

(1) انظر: "الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين" 41.

لنظريات الجارودية داخل المدرسة الزيدية، واستمر ذلك حتى بلغ أوْجه في القرن الخامس الهجري أيام دولة بني بوية وبني حمدان.

وفي القرن السادس الهجري ظهرت الجارودية في بعض مناطق اليمن بقوة نتيجة للفراغ الذي تركته الصراعات بين أبناء أئمة الزيدية، حتى قال نشوان بن سعيد الحميري (573هـ): «ليس في اليمن من فرق الزَّيدية غير الجارودية وهم بصنعاء وصعدة وما يليهما»[1].

ولكن المد الجارودي تراجع بعد توقف الحروب وعودة المدرسة الزيدية للنشاط الفكري، الذي ظهر ببركاته أئمة كبار، كالإمام يحي بن حمزة، والعلامة يحي بن الحسن القرشي، ومعاصروهم .. ومن بعدهم جاء الإمام المهدي أحمد بن يحي المرتضى، والإمام محمد بن إبراهيم الوزير، والقاضي يوسف بن أحمد الثلائي ومعاصروهم .. ومن بعدهم جاء الإمام عز الدين بن الحسن والسيد صارم الدين الوزير والعلامة علي بن محمد البكري ومعاصروهم.. وقد تمكنت هذه الطبقات من كبار علماء الزيدية من ملء الفراغ وقطع الطريق على تسلل الجارودية داخل المدرسة الزيدية.

وما أن عادت النزاعات في اليمن، وظهرت تيارات متطرفة محسوبة على التوجه السني حتى عادت الجارودية للظهور، وراجت في القرن الحادي عشر الهجري وما بعده، وظلت في مد وجزر إلى أيامنا هذه التي يغلب فيها على كثير من الدارسين من شباب الزَّيدية الميل إلى مذهب الجارودية لعدة أسباب:

وأولها: تراجع النشاط الفكري للمدرسة الزيدية الأصيلة، نتيجة ارتباطها

(1) شرح رسالة الحور العين 208.

بنظام سياسي معين، جعل من فرقاء السياسة خصوماً للمذهب، فعملوا بجد على تغييب المذهب الزيدي، وشجعوا البدائل الفكرية ومكنوها من السيطرة على المؤسسات التربوية والتعليمية.

ثانيها: اقتصر زعماء المدرسة الزيدية في عصرنا على استهلاك المُنتج الفكري والفقهي السابق، مما جعله غير فاعل في التجديد على مستوى الفكر والحياة اليومية، إلى جانب غياب الشخصيات العلمية القادرة على تجديد النظريات، وترتيب أولويات المدرسة.

ثالثها: ردة الفعل الناتجة عن الهجوم الذي تعرض له المذهب الزيدي من قبل ما يطلقون عليه: «الوهابية» الذين لم يفرقوا في هجومهم بين زيدي وجارودي، وعمموا موقف الجارودية على سائر الزيدية.

رابعها: طغيان مد المذهب الإمامي من خلال المطبوعات، والفضائيات، والإنترنت، في وقت خلت الساحة الزيدية - أو كادت - مما يملأ الفراغ ، وتسلل داء التطاول على الصحابة من خلال النَّفس الجارودي الذي يتفق مع مذهب الإمامية في بعض مسائل الإمامة والصحابة والتفضيل.

موقف الجارودية من الصَّحابة

اختلف موقف الجارودية عن موقف سائر الزَّيدية تجاه الصَّحابة، وتوافق إلى حد كبير مع موقف الإمامية، حيث صاروا يَرْمُون من قوس واحد، رغم أن السيد حميدان القاسمي - وهو من الجارودية - حكى عن الجارودية في مسألة الصحابة قولين: قول يذهب إلى تفسق من تقدم علياً ، وقول يتوقف فيهم، وأكد أن الثاني أكثر ما نُقل وصح عن السلف، وقرر أن المتوقفين هم أهل

التحصيل منهم[1]. وكذلك ذكر الحسن بن بدر الدين في (أنوار اليقين) أن الجاروية بين متوقف ومفسق.

ومما جاء عن الجارودية في مسألة الصحابة: أن الإمام أحمد بن سليمان (المتوفى: 566هـ) ذكر في (حقائق المعرفة) عن الجارودية أنهم يتبرؤون ممن تقدم الإمام علياً، ثم رجح قولهم، فقال: «وعندنا أن من تقدم على أمير المؤمنين علي عليه السلام أو قدَّم عليه بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقد ظلمه، وجحد حقه، وهو كافر نعمة فاسق ظالم، وقد تهدد الله الظالمين بالنار والخزي والبوار، وقد صح أنهم ظلموه حقه وأنكروه سبقه غير جاهلين ولا شاكّين»[2]. وهذا حكم على الغيب ومبالغة تفرد بها الإمام أحمد بن سليمان من بين أئمة الزَّيدية.

قال العـلاَّمة يحي بن الحسين: لم يتابع الجارودية في مقالتهم إلا الإمام أحمد بن سليمان[3]. ولكنه عاد وأكد بأن ما يروى عنه إما مدسوس، أو أنه قد رجع عنه[4].

وذكر السيد حميدان القاسمي للإمام القاسم بن علي العياني (393هـ) موقفاً متشدداً فذكر أنه قال في كتاب (ذم الأهواء والوهوم): «قد أتى الخبر أن النبي

---

(1) مجموع السيد حميدان 319 كتاب (المنتزع من اقوال الأئمة). وذكر العلامة يحي بن الحسن في (الإيضاح 213) : أن العبارة جاءت في مجموع السيد حميدان بلفظ: «وهذا رأي غير المحصلين منهم». ثم قال ورأيت من صحفه من جارودية الزمان فحذف من نسخته التي كتبها لفظ: (غير). فقاتله الله ما أجرأه على الكذب والتحريف.

(2) حقائق المعرفة ـ مخطوط 231.

(3) المستطاب ـ مخطوط. ترجمة أبي الجارود.

(4) الايضاح لما خفا 234 ـ 235..

صلى الله عليه وآله وسلم لم يفارق الدنيا حتى خولف أمره في جيش أسامة وغيره، ومن قبل ما فعل القوم أخبر الله بفعلهم فقال عز من قائل: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ**﴾ [آل عمران/144].

فلم يكن الشاكرون - فيما بلغنا - إلا علي وذرية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذرية أمير المؤمنين، ومن تبعهم من المؤمنين؛ فكانت هذه أول فرقة أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فكان الناس كلهم فرقة، وكان علي وأصحابه أمة ثانية؛ فلم يزل أمير المؤمنين مع الكتاب كما ذكر رسول الله والقوم في دنياهم يخبطون خبط العشواء لا يهتدون إلا ما هداهم له عليه السلام عند فزعهم في بعض الأمور إليه، تثبيتاً للحجة عليهم، وهم يُدَوِّلون ولا يتهم أدوال من كان من أمم الأنبياء قبلهم»(1).

وفي (كتاب التنبيه) له: «وسألت عن السواد الأعظم، يشهدون بالأمر والخلافة لصاحب الغار، وينكرون قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه). فالجواب: اعلم أيها الأخ - أكرمك الله - أن هؤلاء سامرية أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم لا فرق بينهم وبين سامرية أمة موسى صلى الله عليه.. وقد رُفض علي كما رُفض هارون، فلا فرق بين علي وهارون، ولا فرق بين من رَفَضَ رسل الله واتبع هواه، والله مجازي كل نفس بما كسبت من خير وشر، فجعلنا الله من الكاسبين خيرا برحمته»(2).

---

(1) مجموع السيد حميدان 308 كتاب (المنتزع من أقوال الأئمة).

(2) التنبيه والدلائل. مخطوط. ضمن مجموع كتب الإمام القاسم العياني.

فهذه من الأقوال الصادرة عن أئمة الجارودية، ويحسن التنبيه هنا على أن الجارودية يقدمون أفكارهم للناس على أنها هي الزَّيدية، ويعملون على تعميم موقفهم من الصَّحابة على جميع الزَّيدية، حتى أن بعضهم قام بجمع بعض نصوص الأئمة في شأن الخلافة وزعم أنها تؤيد موقف الجارودية، ومن ذلك:

(1) ما تضمن كتاب (أنوار اليقين) للحسن بن بدر الدين (670هـ)، من أخبار وحكايات توحي بموقف حاد من الخلفاء، غير أن تلك الأشياء منقولة عن كتب بعض الغلاة لا عن كتب الزَّيدية.

(2) ما تضمن كتاب (مجموع للسيد حميدان) (ق 7هـ)، وقد جزم بأنه يلزم الشيعي: «أن يدين الله تعالى بأن المشايخ أئمة ضلال، وأن كل متبع لهم ضال؛ لأن الحق إذا تعين مع علي ؛ لزم أن يكون الضلال مع مخالفه»[1].

(3) مباحث تضمنها كتاب (اللآلي الدرية شرح الأبيات الفخرية) للسيد محمد بن يحي بن الحسن القاسمي. وهو تلميذ الحسن بن بدر الدين، وذكر في كتابه أنها جرت بينه وبين الإمام يحي بن حمزة مناظرة في شأن الصَّحابة.

وعن كتابه قال السيد العلامة يحي بن الحسين بن القاسم في (المستطاب): «خرج في الشرح إلى مذهب الجارودية فكدره بذلك، وتعدّى فيه إلى سب الصحابة، فلا قوة إلا بالله. وروى أشياء في شرحه هذا غير صحيحة، فلا يغتر بها، فإنها تخالف عقائد السلف من علماء أهل البيت وغيرهم. مع أن المذكور شرح في خطبة كتابه هذا أنه لا يحسن لشيء من علم العربية، ولا يعرفه المعرفة الحقيقية، فقد اعترف بقصوره عن مرتبة العلماء، فكيف التأليف وهو

---

(1) المستطاب – مخطوط- ترجمة (محمد بن يحي القاسمي).

لا يعرف نفائس العلوم وأساسها، ومدار معرفة المعاني والمقاصد وغراسها»[1].

(4) كتاب بعنوان: (الياقوتة المضيئة في معرفة الإمامة) للقاسم بن نجم الدين القاسمي (1064هـ)، أورد فيه بعض ما جاء في (أنوار اليقين) و(مجموع السيد حميدان)، مع ذكر بعض النصوص من (نهج البلاغة). وقد سأل نفسه في آخر الكتاب إن كان يتبنى السب والبراءة فلم يجزم بذلك. فلو كان فيما نقله من الأقوال مَقْنَعاً لأخذ به.

(5) كتاب بعنوان: (مناظرة الشيعي والناصبي) لإبراهيم بن يحي الأخفش، وهو شخص مجهول بالنسبة لي لم أقف له على ترجمة، وقد اطلعت على كتابه المذكور فوجدته جمع فيه روايات عن الأئمة، وزعم بأنها تؤيد قول الجارودية، وليست كذلك.

(6) كتاب بعنوان: (السيف الباتر المضيء لكشف الإبهام والتمويه في إرشاد الغبي) لإسماعيل بن عز الدين النعمي (1220هـ). رد فيه على كتاب الشوكاني (إرشاد الغبي)، وقد اطلعت عليه فوجدت فيه مآخذ كثيرة، منها: أن مؤلفه انتقد الشوكاني على تلميحه إلى موقف الجاروية؛ منكراً أن يكون هنالك من يُقدم على سب أو براءة أو يتطاول بتكفير أو تفسيق، وصرح بتوقفه في المسألة، ثم عاد ليحكم بالفسق ويتطاول في التجريح ويحشد لذلك الحجج.

(7) كتاب بعنوان: (العسجد المذاب في منهج الآل في الأصحاب) لإسماعيل بن حسين جغمان (1256هـ)، يقال إنه رد على كتاب (إرسال الذؤابة) للوزير، بذل ما بوسعه من إيراد أقوال الأئمة، وقد اطلعت عليه

---

(1) مجموع السيد حميدان 211 كتاب (التصريح بالمذهب الصحيح).

فوجدت أن معظم ما روى عنهم لا يتجاوز ذكر أولوية الإمام علي، وذلك أمر مختلف عن السب والبراءة.

(8) كتاب بعنوان (الرسالة الموضحة للحق، الرافعة للتلبيس على الخلق) ويسميه البعض (طراز الأسانيد) وهو لصلاح بن علي بن محمد القاسمي المغدفي (1085هـ) وقد خصصه لتحريم الترضية على الخلفاء الراشدين ولم يترك جهداً في الطعن عليهم، واعتمد بشكل ملحوظ على ما يرويه الإمامية في كتبهم.

وقد نظرت في تلك الكتب والمباحث؛ فوجدت أن ما يوردونه فيها من كلام عن الأئمة أنواعاً: فبعضه يشيد بمكانة أهل البيت وفضائلهم، وأولوية الإمام علي بالخلافة، وذكر أدلتهم على ذلك وتضعيف حجج مخالفيهم. وبعضه يتعرض لذكر حوادث تاريخية معينة، كقصة فدك، وبيعة الخلفاء الراشدين، وجيش أسامة، ويستنتج من ذلك مخالفات فادحة تدين المشايخ الثلاثة. وبعضه يتضمن تجريحا لمناوئي الإمام علي رضي الله عنه ، كمعاوية، وعمر بن العاص والمغيرة بن شعبـة، وأشبـاههم، دون الخلفاء الراشدين. وبعضه يتضمن طعناً في الخلفاء الراشدين تصريحاً، أو بما يقتضيه ظاهر الكلام.

وما يعنينا هنا هو النوعان الأخيران، وهما - بصرف النظر عن صحة النقل وعدمها[1]: إما - مجرد - اعتراض على حَدَث، يرون أن غيره كان أولى منه وأصلح، من دون براءة أو سباب. وإما طعن ظاهر، وبراءة صريحة، وسباب بين، وهو قليل، وقد أوردت - فيما مضى - تلك الأقوال المنسوبة إلى الأئمة، عند ذكر كل إمام وعقبت عليها بما يناسبها.

---

(1) فقد وجدت أثناء مراجعة النقل من تلك الكتب أن في بعضها حذف وتحريف ، مما يجعلني لا أثق بما اختص هؤلاء بنقله في هذا الباب، وخصوصا ماحكوه بالمعنى.

مخالفة الجارودية للزيدية في شأن الصَّحابة

عمل علماء الزَّيدية على تمييز موقف الجارودية عن موقف سائر الزَّيدية، وبينوا أن الجارودية يعتمدون في الدرجة الأولى على ما جاء في كتب الإمامية، مباشرة أو بواسطة، ثم يتأولون بعض النصوص في ضوئها.

* فعلي بن الحسين الزَّيدي في (المحيط بالإمامة) نَسب إلى الجارودية ما نزه عنه سائر الزَّيدية، فقال: «ذهبت (الجارودية) إلى التبرؤ من القوم»[1].

* واعتبر الإمام عبد الله بن حمزة الطعن والسب مما اختصت به الجارودية دون السلف من أهل البيت، حيث حكى عنه السيد حميدان أن: «أكثر ما نقل وصح عن السلف فهو ما قلنا - من التوقف - على تلفيق واجتهاد، وإن كان الطعن والسب من بعض الجارودية ظاهراً»[2].

* أما الإمام يحيى بن حمزة فأورد روايات عن الإمام زيد والباقر والصادق في الثناء على أبي بـكر وعمر، ثم قال: «وهذا هو المعتمد عليه عند أكابر أهل البيت.. فأين هذا عن هذيان الروافض والجارودية؟! فالله حسبهم فيما قالوه ومكافؤهم على ما نقلوه وكذبوه»[3]!

وأكد في (الرسالة الوازعة): «أنهم - أي الجارودية - مختصون من بين سائر الفرق الزَّيدية بالتخطئة للصحابة وتفسيقهم، وقد نقل عن بعضهم إكفار بعض الصَّحابة، والله حسبهم فيما زعموه واعتقدوه وهو لهم بالمرصاد، وهذه

---

(1) المحيط بأصول الإمامة ـ مخطوط.

(2) حكاه السيد حميدان في المجموع 319 (المنتزع من أقوال الأئمة)، وزعم أنه في بعض أجوبته الموجودة بخطه.

(3) الديباج الوضي شرح خطبة (152).

المقالة لا تنسب إلى أحد من أكابر أهل البيت وعلمائهم وأئمتهم .. وعلى الجملة فهذه فرية ليس فيها مرية، ونحن نبرأ إلى الله من هذه المقالة وليس علينا إلا إظهار الحجة وبيان وجه المحجة، فمن اهتدى فلنفسه وذلك هو المتوجه عينا»[1].

* وقال العـلاَّمة القرشي في (المنهاج): «اعلم أن فيمن يدعي حب أهل البيت عليهم السلام قوماً يركبون في حق الصَّحابة رضي الله عنهم خطراً عظيماً، وضلالاً بعيداً، فتارة يُكفرون، وتارة يفسقون، ولعلَّ المزري عليهم لو نظر في حال نفسه بعين الإنصاف، لوجدها لا تساوي أثر نعالهم، ولرأى فيها قصوراً عن مراتبهم في العلم والعمل، وكيف وقد أثنى الله عليهم ورسوله، وبشرهم بالجنة، مع ما لهم من السابقة في الإسلام، والجهاد في سبيل الله، والصبر على الشدائد، وإحياء معالم الدين »[2]؟

وميز الإمام عز الدين بن الحسن موقف الزيدية عن موقف الجارودية تجاه الخلفاء، فحكى عن الإمامية والجارودية: أنهم يفسقونهم ، ثم قال: «المذهب الثاني: أن ما ذكر لا يعد كفراً ولا فسقاً. قال الإمام يحي: وهو رأي أهل التحقيق من أئمة الزيدية والمعتزلة. وهو المختار»[3].

* وذكر العـلاَّمة الديلمي أن الجارودية ربما أخذوا موقفهم من الصَّحابة عن الإمامية، فقال: «فأما من طعن على الصَّحابة ممن يسبهم ويتسمى بالزيدية، فقد أخطأ الخطأ العظيم، وجاوز في أمره الصراط المستقيم، ولعل ذلك كان منه

---

(1) الرسالة الوازعة 57 – 58.

(2) منهاج المتقين ـ مخطوط.

(3) المعراج شرح المنهاج مخطوط: الجزء الثاني: (القول في التفسيق).

لما سمع به من خرافات الرافضة، من الإمامية وغيرهم من الباطنية الإسماعيلية، ولا يغتر مسلم عاقل بشي من ذلك»[1].

* وبين العـلاَّمة الدواري في (تعليق الشرح) أن القول بتفسيق المتقدمين على علي أشهر الروايات عن الجارودية، قال وإليه ذهب بعض الإمامية[2].

* وقال العـلاَّمة أحمد بن يحي حابس في (شرح الثلاثين): «تتفق رواية أصحابنا عنهم - الجارودية - أنهم يفسقون المشايخ»[3].

* وأوضح العـلاَّمة يحي بن الحسين في (المستطاب) بعد أن نسب البراءة من الشيخين إلى الجارودية: «أن أتباع أبي الجارود اختلفوا، فمنهم من قال بمقالته من الزَّيدية وقد انقرضوا، ومنهم من يتوقف فلا يقول بترضية ولا سب»[4].

* وذكر العـلاَّمة إسحاق بن محمد العبدي في : أن مذهب الزَّيدية واحد في حق الشيخين؛ ولم يخالف في ذلك إلا أبا الجارود، حين ذهب إلى أن الناس في إنكار تلك النصوص بين: مقصر فاسق، ومكابر كافر[5].

ففي هذه النصوص كفاية للمنصف لتمييز موقف الزَّيـدية في مسألة الصَّحابة عن موقف الجارودية، وإدراك حقيقة ما يتسرب إلى كتبهم عبر المتعصبين والغلاة، وحمل الكلام على غير وجهه الصحيح.

---

(1) قواعد عقائد آل محمد مخطوط 410.

(2) حكاه عنه الإمام عز الدين في المعراج مخطوط، الجزء الثاني : (القول في التفسيق).

(3) شرح الثلاثين المسألة، عند الكلام في إمامة الإمام علي .

(4) كما في (طبقات الزَّيدية الصغرى) ترجمة أبي الجارود.

(5) الاحتراس من نار النبراس 207/1 ـ 209 مخطوطة الجامع الكبير - صنعاء.

المبحث الثالث: شبهات حول الخلفاء

لم يكتف علماء الزَّيدية ببيان الفرق بين موقفهم وموقف الجارودية في شأن الصَّحابة؛ بل تصدوا للرد عليهم إجمالاً وتفصيلاً، ومن ذلك دراسة ما يتذرع به الإمامية والجارودية للكلام عن الخلفاء الراشدين، أبرزها وأشهرها أربع شبهات:

الشبهة الأولى: الحيلولة دون كتابة الوصية

حيث روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - حينما كان على فراش المرض- أراد أن يكتب كتاباً، وصفه: بأن الأمة لن تضل بعده. وذكروا أن عمر بن الخطاب رآه متعباً فقال: إن الوجع قد غلب عليه، وعندنا كتاب الله وهو حسبنا. فاختلفوا وكثر اللغط. فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع.

رويت القصة عن ابن عباس، وذكر أنه انتقد عمر على تصرفه، وقال: «إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم».

وهذه القصة لم يروها المحدثون من الزَّيدية، ولم يخض في تفاصيلها متقدموا علمائهم، إما لأنها لم تصح عندهم، وإما لأنهم يرونها حَدَثاً عابراً حُمِّل من التأويل مالا يحتمل، وشأنه شأن غيره مما لا يقوم عليه حكم، ولا ينبني عليه موقف؛ وإنما خاض فيها بعض متأخريهم عندما طُرحت كواحدة من المآخذ على عمر بن الخطاب؛ فشكك بعضهم في صحتها، وتأولها آخرون.

وفي ذلك قال الإمام يحيى بن حمزة: «إن أحداً من الخلق في زمن عمر ما اتهمه بالردة والرجوع عن الإسلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم، ولو كان ما نقلوه صحيحاً لوجب ذلك.

وأضاف: إذا قُدّر صحة هذا الخبر فإنما هو منقول بالآحاد، فلا يُعَوَّل عليه في المسائل العلمية، ويجوز أن يكون عمر قد التبس عليه حال رسول الله فظنه مغمي عليه، فيكون الخطأ في هذا دون الخطأ في العمد»[1].

وذهب العلاَّمة يحي بن الحسن القرشي: إلى أن هذه الأخبار لا يُظَن صِدْقُها، فضلاً عن أن يُفَسّق بها[2].

واستبعد الإمام المهدي: «أن يكون الخبر صدقاً؛ لأنه يقضي بتكذيب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الحال، والإعراض عن قبول الشريعة، ولم يكن عمر ممن أظهر الكفر بعد الإيمان. وحكى عن الشيخ أبي القاسم البستي: أن الخبر إن كان صحيحاً فقد التبس على عمر حال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فظنه مغشياً عليه»[3].

أما الإمامية والجارودية فاحتجوا بالقصة على ما يذهبون إليه من التشنيع على عمر بن الخطاب، واعتبروا ذلك اعتراضاً منه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وردّاً عليه وعصياناً له واستخفافاً به.

واحتدم الصراع حول تفسير هذه الحادثة، حيث استغلها الناقمون على عمر

---

(1) نقله الإمام عز الدين في المعراج ج2/. وقال ابن تيمية في المنهاج 24/6: «وأما عمر فاشتبه عليه هل كان قوله صلى الله عليه وآله وسلم من شدة المرض، أو كان من أقواله المعروفة، والمرض جائز على الأنبياء، ولهذا قال: ماله؟ أهجر؟ فشك في ذلك ولم يجزم بأنه هجر، والشك جائز على عمر فإنه غير معصوم».

(2) المنهاج ـ مخطوط.

(3) الدرر الفرائد مخطوط (الجزء الثالث – باب في رد ما طُعن به على الخلفاء).

بن الخطاب ووضعوها في سياق مشهد يوحي بأنه أقدم على كبيرة لا تُغْتَفر. بينما بالغ المدافعون عن عمر إلى درجة القول: «بأن العلماء المتكلمين في شرح الحديث اتفقوا على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله ودقيق نظره؛ لأنه خشى أن يكتب صلى الله عليه وآله وسلم أموراً ربما عجزوا عنها، لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها، فقال عمر: حسبنا كتاب الله، لقوله تعالى: ﴿**مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ**﴾ [الأنعام/38]. وقوله: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**﴾ [المائدة/3]. فعلم أن الله تعالى أكمل دينه، فأمن الضلال على الأمة وأراد الترفيه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فكان عمر أفقه من ابن عباس»[1].

وعند التأمل فيما استنتجه الطرفان المختلفان نجد أنها مجرد افتراضات وتخرصات، لا يصح أن ينبني عليها موقف، أو يقوم عليها حكم؛ لأنه لم يأت في النص ما يدل عليها، ولم تقم قرينة مقبولة تؤكد هذه الفرضية أو تلك.

فكلام الناقمين فيه غلو في القدح، حيث يوحي - بلا مستند - بأن رسول الله أراد أن يكتب شيئاً عن الخلافة، وأن عمر رضي الله عنه اعترض ذلك كيداً للإسلام والمسلمين وحاشاه. وكلام الموالين فيه مبالغة في التبرير يوحي بأنه أدرك من مصلحة المسلمين ما لم يدركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعلم من القرآن ما لم يعلمه!!

والأولى أن يجري النظر في المسألة من عدة وجوه، أحدها: النظر في مدى

---

(1) أنظر شرح مسلم للنووي 90/11 . وممن أطال في تأويل هذه القصة القاضي عياض في الشفاء 193/2 وما بعدها طبعة دار الفكر.

ثبوت الرواية، إذ لا يمنع من ذلك كونها في الصحيحين. الثاني: النظر في القرائن المقبولة التي ترشد إلى المدلول الصحيح للرواية، على فرض ثبوتها. الثالث: الكف عن تفسير النوايا وبناء المواقف على مجرد الظنون، باعتبار ذلك غيب لا يعلمه إلا الله.

أما الروايــة فقد وردت في كتب أهل السُّنة ونقلها الشيعة الإمامية عنهم، وهي مروية عن ابن عباس من طريقين:

الأولى: من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس، قال: لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه قال: «ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَاباً لاَ تَضِلُّوا بَعْدَهُ». قال عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا. فاختلفوا، وكثر اللغط، قال: قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع. فخرج بن عباس يقول: إن الرَّزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين كتابه[1].

والثانية: من طريق سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول أنه سمع سعيد بن جبير سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول: «يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى بَلَّ دمعه الحصى. قلت: يا أبا عباس ما يوم الخميس؟ قال: اشتد برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعه، فقال ائتوني بكتف أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا. فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبي تنازع،

---

(1) أخرجه أحمد (2990) الرسالة، والبخاري 39/1 (114) و11/1 (4432) و155/7 (5696) و137/9 (7366) ومسلم 76/5 (4244) و(4242) والنسائي في (الكبرى) 5822 و7474.

فقالوا: ما له؟ أهجر؟ استفهموه، فقال ذروني، فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه، فأمرهم بثلاث: قال أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم. واختلفوا في الثالثة، فمنهم من قال: سكت عنها، ومنهم من قال: نسيها أحد الرواة[1].

وفي رواية للطبراني[2] من طريق الأعمش عن سعيد، فقالوا: يهجر رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم سكتوا وسكت، قالوا: يا رسول الله ألا نأتيك بعد؟ قال بعد ما؟

وفي رواية لابي يعلى[3] من طريق قرة بن خالد عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا قبل موته بصحيفة ليكتب فيها كتاباً لا يَضلون بعده ولا يُضلون، وكان في البيت لغط، وتكلم عمر بن الخطاب فَرَفَضَها رسول الله صلة الله عله وآله وسلم.

وفي رواية لأحمد من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر، وفيه: فخالف عليها عمر بن الخطاب حتى رفضها[4].

وفي رواية للطبراني من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب قال: لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ادعوا لي

(1) أخرجه الحميدي المسند (526)، وأحمد في المسند (1935) ط الرسالة، والبخاري في الصحيح 85/4 (3053) و120/4 (3168) ومسلم في الصحيح 75/5 (4241) وأبو داود في السنن (3029) والنَّسائي في "الكبرى" (5824).

(2) أخرجه الطبراني في (الكبير) 445/11 (12261) بسند ضعيف .

(3) أخرجه أبو يعلى 394/3 (1871)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد 214/4: رجاله رجال الصحيح.

(4) أخرجه أحمد رقم (14726) ط الرسالة. قال الهيثمي: فيه ابن لهيعة وفيه خلاف.

بصحيفة ودواة اكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبداً». فكرهنا ذلك أشد الكراهة، ثم قال: «ادعوا لي بصحيفة أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً». فقال النسوة من وراء الستر: ألا تسمعون ما يقول رسول الله؟ فقلت: إنكن صويحبات يوسف، إذا مرض رسول الله عصرتن أعينكن، وإذا صَحّ ركبتن عنقه. فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دعوهن، فإنهن خير منكم»[1].

وفي رواية لأحمد من طريق نعيم بن يزيد أن علي بن أبي طالب قال: أمرني النبي أن آتيه بطبق يكتب فيه ما لا تضل أمته من بعده، قال فخشيت أن تفوتني نفسه، قال قلت: إني أحفظ وأعي، قال أوصى بالصلاة والزكاة وما ملكت أيمانكم[2].

هذه مجمل الروايات بما فيها من اختلاف في الألفاظ وتفاوت في الصحة والضعف.

وأمـا دلالتها، فالقدر المشترك الذي تدل عليه هو: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، طلب أثناء مرضه ما يكتب فيه نصيحة للأمة. واختلفت فيما عدا ذلك، حيث جاء في بعضها: أنه أوصى بما كان يريد أن يوصي، وفي بعضها: أن عمر حال بينه وبين ذلك، وفي بعضها: أن عمر هو القائل: غلبه الوجع، وفي بعضها: أنهم قالوا ذلك ولم يُحدَّد القائل، وفي بعضها: أن المشادة

---

(1) أخرجه الطبراني في (الأوسط) 288/5 (5338). وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن جعفر بن إبراهيم الجعفري قال العقيلي: في حديثه نظر، وبقية رجاله وثقوا وفي بعضهم خلاف.

(2) أخرجه أحمد (693)، وقال الهيثمي: رواه أحمد وفيه نعيم بن يزيد ولم يرو عنه غير عمر بن الفضل .

وقعت بين نساء النبي وبين الصَّحابة، وفي بعضها: أنه طلب من علي كتابة ما يريد، فحَفظَ عنه ما أراد.

وهذا يجعلنا نقف عند ما توافقت عليه الروايات، ونشك في التفاصيل والزيادات التي تفرد بها بعض الرواة، ولا نجزم ببناء أي حكم عليها لاسيما مع تضادها وتعارضها.

فإذا صح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بأن يأتوه بما يكتب لهم عليه ما لا يضلوا بعده، وأن عمر أبى ذلك، فالظاهر أن عمر أخطأ التصرف؛ لأن قوله: «ائتوني» أمر، وكان حق المأمور أن يبادر للامتثال. ولكن لا يجوز أن نفرض لعمر نوايا أو نفسر موقفه تفسيراً سلبياً لمجرد الرغبة في إدانته، بل نحمله على السلامة، فنقول: إنه إنما أراد أن يوفر على رسول الله الجهد بسبب شدة مرضه، وذلك ما توحي به عبارة: «غلبه الوجع». كما لا يجوز أن نبالغ فنقول إنه أدرك من مصلحة الناس ما لم يدركه رسول الله.

وليس لنا أن نفرض أن ما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتابته كان أصلاً من أصول الدين التي لا يتم إلا بها، لما في ذلك من تلويح بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قصّر ولم يبلغ كل ما من شأنه أن يحفظ الأمة من الضلالة، فينطبق عليه ما جاء في قول الله تعالى: ﴿**وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**﴾ [المائدة/67]. والواقع أنه صلوات الله وسلامه عليه قد بلّغ جميع ما كلف به، وأخبرنا الله بذلك في قوله: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**﴾ [المائدة/3].

أما القول بأن رسول الله كان يريد أن يكتب وصية تنصُّ على خلافة الإمام علي بن أبي طالب، وأن عمر بن الخطاب أدرك ذلك فحال بينه وبين ما

أراد؛ فمجرد دعوى قابلها الآخرون بمثلها، حيث قال ابن تيمية: «وأما قصة الكتاب الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يكتبه، فقد جاء مبيناً كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها، قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه: ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل أنا أولى ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»[1].

وهذا الافتراض وذاك مجرد تخمينات لا تقوم على حجة، ولا ينبني عليها موقف. والأسلم فيها اعتقاد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ترك شيئاً أُمر بتبليغه لأي سبب من الأسباب، وحَمْل المختلفين - إن صحة الرواية - على أحسن المحامل، وهي متاحة دون أدنى تعسف. والله أعلم.

الشبهة الثانية: التخلف عن جيش أسامة

ومما يحتج به الناقمون على أبي بكر وعمر: أنهما تخلفا عن جيش أسامة بن

---

(1) منهاج السنة 23/6. وهو في صحيح مسلم رقم (2387). قال الطبراني في الاوسط (6751): لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا صالح بن كيسان، ولا رواه عن صالح بن كيسان إلا إبراهيم بن سعد، تفرد به يزيد بن هارون، وأحمد بن محمد بن أيوب. و في فضائل الصحابة لعبد الله بن أحمد رقم 589 من طريق سفان الثوري عن الزهري: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»، فقالت عائشة: فكرهت أن يتشاءم الناس بأبي، فقلت لحفصة: قولي: إن أبا بكر رجل رقيق، ومتى ما يقم مقامك يبك، فلو أمرت عمر، فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»، فأعادت عليه، فقال: «إنكن صواحبات يوسف، مروا أبا بكر فليصل بالناس، يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر». قال سفيان: ولم أسمعه من الزهري، حدثونا عنه. ورواه الطيالس رقم: (1611)، عن عائشة، قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه: «ادعي لي عبد الرحمن بن أبي بكر، أكتب لأبي بكر كتابا لا يختلف عليه بعدي» ثم قال: «دعيه معاذ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر»

زيد بعد أن جهزه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشدد على خروجه وكانا من جملة أفراده، وقد رويت في القصة روايات خلاصتها:

أن رسول الله صلى الله عليه وآله جهز جيشاً لقتال الروم وأمَّر عليه أسامة بن زيد، وحث على خروجه، وكان في ذلك الجيش كبار الصَّحابة من المهاجرين والأنصار. وبينما أسامة مخيم بعسكره في (الجرف) بالقرب من المدينة، أتاه نبأ وفاة رسول الله فتريث حتى دُفن ونُصّب أبو بـكر خليفة بعده، ثم أنفذ أبو بـكر جيش أسامة رغم مراجعة كثيرة من الصَّحابة له في ذلك، وقال: والله لا أحل راية عقدها رسول الله.

وكان أبو بـكر قد استطلق عمر بن الخطاب من أسامة للإقامة عنده فأطلقه له، وسار الجيش حتى بلغ تخوم البلقاء من أرض الشام، فغزا وعاد مظفراً[1].

هذه مجمل أحداث القصة وما توافقت عليه الروايات، وليس فيه - عند التأمل - ما يوجب الطعن على أبي بـكر ولا عمر ولا أسامة؛ لأن الجيش كان قد أخذ في الاستعداد للرحيل حسب أمر رسول الله، فلما توفي جَدَّ جديد وحدث ما لا يمكن تجاهله، بل تغير الوضع برمّته، فكان من الجفاء أن يتحرك الجيش قبل أن يشارك في تشييع جنازة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويشارك الناس أحزانهم، ومن التقصير أن يذهب دون أن يشارك في تنصيب خليفة، ويعلم من هو ولي أمره بعد رسول الله كي يتعامل معه، فانتظر حتى

(1) أنظر تفاصيل القصة في: البداية والنهاية 304/6، وشرح ابن أبي الحديد 177/17 وما بعدها.

اتضحت الرؤية، ثم ذهب وجهته التي وجهه رسول الله إليها وتم الأمر كما ينبغي.

والعارف برأي الزَّيدية في أن تنصيب الخليفة من الواجبات التي لا يجوز التباطؤ فيها، يدرك أن موقف جيش أسامة كان موقفاً صحيحاً وفق رؤيتهم؛ إذ ليس الخروج للغزو أهم من تنصيب خليفة يتولى إدارة شؤون المجتمع، وتؤخذ عنه التوجيهات والأوامر.

ولكن الناقمين على أبي بكر وعمر بنو - كعادتهم - على التخمين وتفسير النوايا فقدموا القصة على نحو آخر، حيث افترضوا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعمد إبعاد أبي بكر وعمر ليخلوا الجو لعلي حتى يُنَصَّب خليفة، وأن أبا بكر وعمر أدركا ذلك فتثاقلا في الخروج، مما جعل رسول الله يشدد على خروج الجيش، حتى رووا أنه قال: «لعن الله من تخلف عن جيش أسامة»[1]. ولكن أبا بكر وعمر - حسب زعمهم - لم يلتفتا لذلك وأصرا على مخالفة أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم!! وذلك تحليل لا يصح - في نظرنا - من عدة وجوه:

الأول: أنه مجرد تخمين وتَخَرُّص، ورد في تأويلات بعض الغلاة وهم متهمون في روايتهم في هذا الباب، فضلاً عن تأويلاتهم، ولم تدل عليه قرينة ظاهرة، فلا يُعَوَّل عليه، خصوصاً في مثل هذا المقام.

الثاني: أن ذلك يتناقض ودعواهم النص على علي؛ لأنه لو كان هنالك نص صريح لاكتفى النبي به، ولما احتاج إلى ترتيب هذه العملية.

---

(1) أنظر بحار الأنوار 427/30 وما بعدها، وشرح نهج البلاغة 177/17، الطعن الرابع.

الثالث: أن هذا التَّخَرُّص يؤدي إلى الشعور بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشل في تربية أصحابه، ويظهره بمظهر المتحايل الضعيف الذي لا حول له ولا قوة تجاه بعض أصحابه، فحاشاه حاشاه صلوات الله وسلامه عليه.

ومن الملاحظ أن قدماء مؤرخي الزَّيدية لم يتحمسوا لتحليل هذه القصة، واعتبروها مجرد حدث طبيعي، وإنما خاض فيها بعض المتأخرين مجاراة للآخرين، حتى أن نقل متأخريهم لا يكاد يتجاوز ما أورده ابن أبي الحديد في (شرح نهج البلاغة)، وما تضمنته كتب التاريخ الأخرى.

الشبهة الثالثة: التقدم على الإمام علي

تعددت الآراء في حكم المتقدمين على الإمام علي نتيجة للاختلاف في النظر إلى ما يُذكر من أدلة على أولويته.

فجمهور أهل السنة يرون أنه لم يثبت ما يدل على أولويته بالخلافة أصلاً، وبالتالي فلا شيء على من تقدمه أو قدَّم عليه غيرَه، واعتبروا ما ورد في حقه من الأحاديث الصحيحة، مثل حديث (المنْزلة)، وحديث (الغدير)، مجرد فضائل لا دلالة فيها على الخلافة، إذ لو كان فيها ما يدل على الخلافة لعلمه الصَّحابة، ولو علموه لما خالفوه، وهم خير أمة أخرجت للناس.

وجمهور الإمامية يرون أن تلك النصوص تدل دلالة صريحة قاطعة على تعيين الإمام علي خليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويرى بعضهم[1] أن المتقدمين عليه كانوا يعلمون تلك النصوص ويعرفون دلالاتها،

(1) نسبت القول هنا إلى بعض الإمامية وليس إلى جميعهم، لأني وقفت لبعضهم على نصوص توافق رأي الزَّيدية في الحكم على مناوئي الإمام علي، ومن ذلك قول الشريف المرتضى في =

ولكنهم تجاهلوها، وأعرضوا عنها عناداً وتمرداً، ولذلك يحكمون عليهم بالزيغ والانحراف، ولا يتحرجون من التشنيع عليهم والبراءة منهم. ووافقهم في ذلك بعض الجارودية من الزَّيدية[1].

أما جمهور الزَّيدية فقد اختلف موقفهم عن هذا وذاك، فهم يرون أن الإمام علياً كان أولى بالخلافة لاعتبارات ومؤهلات شتى، كسبقه إلى الإسلام، وبلائه في الجهاد بلاءً حسناً، وقرابته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وتميزه بصفات قيادية رفيعة، كالشجاعة والإقدام، وسعة العلم، وحسن التدبير، إلى جانب ما ورد في حقه من نصوص تصِف مكانته وفضله يمكن أن يُستنتج منها أنه كان الأولى بالخلافة.

ولا يذهبون إلى ما ذهب إليه الإمامية والجارودية ، ويرون أنما يذكرونه في مسألة النص دعوى مركبة من ثلاث مراتب: وجود النص، وفهمه، وتعمد مخالفته. وفي كل منها نزاع بيّن.

فأما وجود النصوص، فيرون أن هنالك نصوصاً؛ أصحها ثبوتاً، وأقربها

(الشافي) 98/2 : «إنا لا ندعي علم الضرورة في النص لا لأنفسنا ولا على مخالفينا، وما نعرف أحدا من أصحابنا صرح بادعاء ذلك». وقال السيد كاشف الغطاء في (أصل الشيعة وأصولها 188): «ولا أقول : إنَّ الآخرين من الصَّحابة ـ وهم الأكثر الَّذين لم يتسموا بتلك السمة ـ قد خالفوا رسول الله ص ولم يأخذوا بإرشاده، كلا ومعاذ الله أنْ يُظن فيهم ذلك، وهم خيرة مَنْ على وجه الأرض يومئذٍ، ولكن لعلَّ تلك الكلمات لم يسمعها كلُّهم، ومن سمع بعضها لم يلتفت إلى المقصود منها، وصحابة النبي الكرام أسمى من أن تُحلِّق إلى أوج مقامهم بغاث الأوهام » .

(1) وقال الإمام يحي بن حمزة في (الانتصار) بعد ذكر اتفاق الشيعة على القول بالنص: «زعمت الإمامية والجارودية أنه نص جلي يعلم من ضرورة الدين دلا لته على إمامته».

دلالة على المقصود، وأكثرها تداولاً: حديث (الغدير) الذي جاء فيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»[1]. و(حديث المنزلة) وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»[2].

وأما دلالة تلك النصوص، فيرى علماء الزَّيدية أنها تحتمل أكثر من معنى، حيث جاءت بالوصف دون التسمية، ولم تكن واضحة في التنصيص على تعيينه خليفة، بحيث تفهم بتلقائية تتبادر إلى الذهن، كما هو الحال في التكاليف الشرعية القطعية، مثل: الصلاة والزكاة ونحوها، ولكنها مما يحتاج إلى نظر.

فقد ذكر العلاَّمة علي بن الحسين الزَّيدي - أحد علماء الزَّيدية في القرن الخامس الهجري - في (المحيط بالإمامة)[3]: أن الزَّيدية تذهب إلى أن النبي

---

(1) أخرجه أحمد في مواضع من مسنده منها عن علي رقم (414) و في مسند ابن عباس رقم (3061) وفي مسند البراء بن عازب رقم (18479). وأخرجه الترمذي رقم (3713) عن زيد ابن أرقم وصححه الألباني. وله طرق كثيرة. حتى قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" 335/8: متنه متواتر. قال ابن حجر في "فتح الباري"74/7: «وأما حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، فقد أخرجه الترمذي والنسائي وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها بن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان». وقال المقبلي في "الأبحاث المسددة" 243-244: فإن كان مثل هذا معلوماً وإلا فما في الدنيا معلوم.

(2) أخرجه البخاري رقم (3706) ، ومسلم رقم (2404)، والترمذي رقم (3724) وأحمد رقم (1463) وغيرهم عن أكثر من عشرين من الصَّحابة، وأورده الكتاني في نظم التناثر في الحديث المتواتر ص 195 وقال: وقد تتبع ابن عساكر طرقه في جزء فبلغ عدد الصحابة فيه نيفاً وعشرين.

(3) انظر : كتاب المحيط بأصول الإمامة ـ مخطوط ـ 152.

صلى الله عليه وآله وسلم نص على علي نصاً لم يعلم السامعون منه مراده ضرورة ولا مَنْ بعدهم، وإنما يُعرف مراده بالاستدلال، وذلك كخبر (الغدير)، وخبر (المنْزلة).

ولعلماء الزَّيدية المتقدمين منهم والمتأخرين نصوص كثيرة تؤكد هذا المعنى، ذكرت طرفاً منها في كتابي: (الإمامة عند الزَّيدية)، وسأكتفي هنا بذكر رد الإمام عبد الله بن حمزة على القائلين بأن النص على الإمام علي جلياً، سواء كانوا إمامية أو جارودية، ولفظه: «زعمت الإمامية أن النص جلي بحيث يعلم أن الجميع اضطروا إلى العلم بالمراد به، وأن الكل عَلِمَ أن قصد النبي أن علياً إمام الأمة بعده بلا فصل، دون أبي بكر وعمر وعثمان، وأن من تقدم علياً عليه السلام مكابر عامل بخلاف ما علم ضرورة من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأن الصَّحابة كابروا وباهتوا في أمره عليه السلام.

والجواب عليهم: أنَّا نقول: إنكم أتيتم ما لا دليل عليه، وكل مذهب لا دليل عليه فهو باطل، أمَّا أنه لا دليل عليه؛ فلأن الأدلة محصورة على: دلالة العقل، ولا برهان في العقل يدل على ذلك. وعلى: الكتاب الكريم، والسنة المعلومة، والإجماع الظاهر. أمَّا الكتاب فلا يمكن ادعاء ذلك لوقوع الاختلاف في معنى الآية - ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ [المائدة/55] - وافتقار ما تذهب إليه إلى الترجيح، وكذلك حديث (الغدير) و(المنْزلة). وما انفردت بروايته الإمامية فلا تصححه الأمة فضلاً عن أن يقضى ببلوغه حد التواتر، وحصول العلم الضروري.

مؤكداً: أننا نعلم أن رجال الإمامية وعلماءهم، ونحارير مقالتهم، يسلكون

مسلكنا في الاستدلال بخبر (الغدير) و(المنزلة)، و(آية الزكاة في الركوع)، وهو معلوم في تصانيفهم وكتبهم، ويرجحون ويبالغون في الكشف والتبيين، والاستدلال إلى نهاية الإمكان في الآثار والأخبار، فلو كان المراد بها معلوماً عندهم ضرورة كما زعموا لاستغنوا بذلك عن الكشف والبيان، كما فعلنا في أصول الشرائع المعلومة ضرورة، لأننا لا ننصب لأهل الإسلام الدليل على أن الصلوات خمس، وأن الزكاة مفروضة في الأموال، وأن الحج إلى بيت الله تعالى، وأن نبي هذه الأمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم لما كانت هذه الأمور معلومةً ضرورة لم تفتقر إلى بيان ولا كشف لمن قد أظهر اعتقاد دين الإسلام، بل وكلناه إلى علمه.. فلما رأينا علماءهم المبرزين كالشريف المرتضى الموسوي ومن تقدمه، وتأخر عنه من أهل الكلام بالغوا في تبيين معنى الآية والخبر بل الأخبار، علمنا أنهم من اعتقاد الضرورة على شفا جرف هارٍ؛ لأن من تحمل المشقة في إظهار الظاهر كان عابثاً، وكيف يكشف المكشوف؟ أو يجتهد في صفة المشاهد المعروف؟

وأضاف: ونحن وإياهم قد اتفقنا على أن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصلٍ علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، وأن من تقدم عليه فقد أخطأ وعصى، فلو كان ما ذكروا من النص يوصل إلى الضرورة لوصلنا؛ لاتفاقنا نحن وإياهم على العلم بالدليل، وكيفية ترتيب الاستدلال، فلو حصل العلم لهم لحصل لنا ضرورة.. وكما لا يصح أن يِدَّعي بعض المشاهدين العلم بالمشاهدة دون صاحبه، كذلك هذا، وكما لا يحصل العلم لبعض السامعين بمخبر الأخبار المتواترة دون بعض، فكذلك هنا.. والأدلة يجب أن تكون عامة لعموم التكليف، ولا يصح أن يدعيها البعض دون البعض، وإنما ينازع في

معانيها المخالف، ويصححها المؤالف»[1].

وفي هذا ما يكفي لبيان أنما يُسْتدل به من النصوص على إمامة الإمام علي ليس قطعي الدلالة، وبالتالي فلكل ناظر نظره، ولهذا قال علماء الزَّيدية «الصحيح عندنا أن تلك النصوص خَفِية لا يعلم المراد بها إلا بضرب من الاستدلال، فلا يكون الصارف لها عن الإمامة إلى غيرها - مما يحتمل لفظ ذلك النص - راداً لما عِلْمُه ضروري من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلا يستحق بذلك الكفر ولا الفسق، إذ لا دلالة تدل على استحقاقه ذلك»[2]. وبهذا يتبين أنما ورد من النصوص في خلافة علي هي إما صحيح غير صريح أو صريح غير صحيح، ومثل ذلك لا يكون حجة قاطعة تنبني عليها مواقف الولاء والبراء.

أما دعوى تعمد المخالفة، فلا يمكن الجزم بأن من عدل عن اختيار الإمام علي رضي الله عنه؛ كان عالماً بالنص وأنه تجاوزه عناداً، لأن ذلك غيب ولم ترد رواية صحيحة تكشف عن ذلك.

لهذا حَمَل علماء الزَّيدية مَن تَقَّدم الإمام علي أو قَدَّم عليه على السلامة، ولم يتجاوزوا في نقدهم حد الأدب، بل رووا فضائلهم واحتجوا بما روي عنهم من حديث وتفسير وفقه وأثنوا عليهم بما يليق بمقامهم كما قدمنا.

وفي هذا المعنى جاء عن الإمام القاسم بن محمد وهو من المتشددين في مسألة الإمامة أنه قال: «والحق أنهم إن لم يعلموا استحقاقه دونهم بعد

---

(1) العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين ورد شبه الروافض الغالين ص 51.

(2) أنظر قواعد عقائد آل محمد ـ مخطوط 291، ومزيدا من التفاصيل في كتابي (الإمامة عند الزَّيدية).

التحري فلا إثم عليهم .. وإن علموا فخطيئتهم كبيرة.. ثم قال: ولعل توقف كثير من أئمتنا لعدم العلم بأنهم علموا أو جهلوا»[1]. ونظرا لحساسية هذه المسألة وكثرة تشاعيبها، أفردتها ببحث مفرد بعنوان (الإمامة عند الزَّيدية).

الشبهة الرابعة: الاستيلاء على فدك

لم يهتم قدماء الزَّيدية كثيراً بتفاصيل قصة فدك، ومن ذكرها منهم ذكرها بلا تشنج ومبالغة، حتى أن الإمام زيد روى عن أبيه، عن جده، عن علي عليه السلام، قال: «إن الأنبياء لم يخلفوا ديناراً ولا درهما، إنما تركوا العلم ميراثا بين العلماء»[2].

وسُئل الإمام القاسم بن إبراهيم عن ميراث النبي فقال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفي وقد فرق كل ما يملك من الدنيا على أمته، ولم يترك إلا سلاحه، فأخذه علي بن أبي طالب».

وسئل عن (فدك)، فقال: «ذُكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطى فاطمة صلوات الله عليها فدكاً»[3]. هكذا بصيغة التمريض.

أما المتأخرون فيبدو أن تقلب المناخات الفكرية والسياسية في كل عصر أثرت على مواقفهم، فليسوا على قول واحد، فصار من غير المنطقي أن ينسب إليهم موقف واحد، غير أنهم متفقون في الجملة على أن مطالبة وقعت من فاطمة لأبي بكر في شأن فدك، وإن اختلفوا في تفسير الأحداث وتفاصيلها،

---

(1) الأساس: 168 و178 الطبعة الأولى

(2) مسند الإمام زيد 383. وأخرجه: الترمذي، وأبو داود، وابن حبان، وابن ماجة، عن أبي الدرداء.

(3) الإمام القاسم بن إبراهيم، المجموع 560/2، مسائل محمد بن القاسم.

وفي درجة النَّقد والعتب، والمشهور عنهم قولان:

القول الأول: أن فاطمة طلبت فدك على أنها هبة لها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنها صادقة فيما ذكرت، وهو قول أكثرهم، حتى ادعى الإمام القاسم بن محمد: «أن آل محمد لا يختلفون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنحلها فاطمة»[1]. وروى الإمام عز الدين عن الإمام يحي بن حمزة، أنه قال: «إن الذي أدعته فاطمة في فدك كان حقاً، وهو الذي عليه الأكثر من أكابر أهل البيت، واتفق عليه أهل التاريخ وأنها جرت بينها وبين أبي بكر المناظرة في فدك، وادعت أن أباها نحلها إياها»[2].

أما طلب فدك على أنها ميراث فلا يرون صحة ذلك؛ لأنه يلزم منه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يهبها، وأن الزهراء أخطأت في الدعوى، وقد ثبت عندهم أنها ادعت الهبة وهي صادقة. ثم اختلفوا في حكم تصرف أبي بكر على أقوال:

الحكم الأول: أن أبا بكر أخطأ في تصرفه، وكان عليه أن يصدّق دعوى فاطمة ويقبل بينتها؛ لما يعرف من فضلها وتقواها، وأنها لن تطلب ما ليس لها بحق؛ لعصمتها، وأنه كان ينبغي مراعاة شعورها ولو من باب حق الخليفة في التصرف في الأموال، حتى قيل:

وما ضرّهم لو صدقوها بما ادّعت وماذا عليهم لو أطابوا جنانها

وقد علموها بضعة من نبيهم فلِمْ طلبوا فيما ادعته بيانها

---

(1) الإمام القاسم بن محمد، الاعتصام بحبل الله المتين 250/2.

(2) الإمام عز الدين بن الحسن، المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط.

الحكـم الثاني: اعتبروا بَيِّنتها ناقصة، وعليه فلا يلزم أبا بـكر الاستجابة لها، وإن كانت صادقة في نفسها؛ لأن قبول الدعوى متوقف على تمام البينة، لا على فضيلة المدعي، فكم من فاضل صادق في دعواه يكون الحكـم لغير صالحه؛ لعدم كفاية البيِّنة الشرعية، ولا عبرة بدعوى العصمة هنا؛ لأن الناس متساوون في أحكام الشرع، إلا ما خصه الدليل، ولا دليل هنا. وبناء على هذا اعتبروا تصرف أبي بـكر تصرفا صحيحاً.

القـول الثاني: أن فاطمة رضي الله عنها سألت فدك على أنها ميراث، استناداً إلى عموم قوله تعالى: ﴿**يُوصِيكُمُ اللّٰه فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ**﴾ [النساء/11]. وأن أبا بـكر روى لها ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شأن ميراثه.

ثم اختلفوا، فرأى بعضهم أنها لم تتخلَّ عن طلب الإرث، وناظرت أبا بـكر، وانصرفت وهي غضبى ولم تكلمه حتى ماتت[1]. غير أن ذلك كان نتيجة لاختلاف الفهم، وليس بدافع العداوة والنوايا السيئة، وفي ذلك قال الإمام عبد الله بن حمزة: «وأما أمر فدك فقد كان فيها النِّزاع، وتأولوا خبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما خلفناه صدقة» على غير ما تأولناه»[2].

بينما روى آخرون أنها كفّت عن النزاع بعد سماع ما روى أبو بـكر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأنه مصدق عندها، وهي من الوقافين

---

(1) المحيط بالإمامة ـ مخطوط .

(2) الإمام عبد الله بن حمزة، المجموع المنصوري الجزء الثاني القسم الثاني، 352 ـ 355.

عند شرع الله وما روي عن أبيها رسول الله ، «وإنما راجعته في ذلك على جهة الاستخبار، فلما عرفت جوابه سكتت وأعرضت عن ذلك وكفّت»[1].

وهذا ما رجحه العـلاَّمة النجري، فقال: «إن فاطمة لما سمعت الخبر من أبي بـكر وشهد بسماعه بعض الصَّحابة، سكتت فاطمة رضي الله عنها انقياداً للحق وطوعاً للشرع»[2].

وهو قريب إلى الصواب، وليس فيه ما يُخل بقدر الزهراء ورفعة شأنها، ولا يعني أنها كانت مصرة على طلب الباطل، ولكنها طلبت ما رأته حقاً لها؛ فلما سمعت ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذعنت له، وهذا شأن كل تقي. فأصابت في الطلب أولاً، وأصابت في الكف ثانياً.

واستغرب الإمام يحي بن حمزة غضب الزهراء - إن صح - لأن أبا بـكر إنما طلب منها إقامة البينة، وقد جاءت بعلي وأم أيمن، فقال: امرأة مع الامرأة، أو رجل مع الرجل. قال: فغضبت فاطمة لذلك، وإنما طلب أبو بـكر الحق، فإذا غضبت لذلك، فالحق أغضبها[3]. وهي - فيما نعتقد - لم تغضب لذلك، إن صح أنها غضبت، وحاشاها من أن يكون الحق أغضبها.

ونظرا لحساسية هذه المسألة - كسابقتها - وكثرة اللغط حولها فقد أفردتها ببحث مفرد تحت عنوان (فدك وحقيقة النزاع بين الزهراء والصديق) شرحت فيه كثيراً من التفاصيل التي لا بد من معرفتها للخروج برؤية واضحة.

والحمد لله رب العالمين.

---

(1) الإمام عز الدين بن الحسن، المعراج شرح المنهاج ـ مخطوط .

(2) عبد الله النجري، شرح القلائد ـ مخطوط .

(3) الإمام يحي بن حمزة، الشامل ـ مخطوط. ونقله عنه الهادي الوزير في (نهاية التنويه) 153.

مراجع البحث

أولاً: الكتب الزيدية المخطوطة

1. الاحتراس من نار النبراس، لإسحاق العبدي.
2. الألطاف في معرفة خفي الألطاف، لإبراهيم السحولي.
3. الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار (الجزء الثامن عشر).
4. الإيضاح لما خفى من تعظيم صحابة المصطفى، ليحيى بن الحسين .
5. التحقيق في التكفير والتفسيق، للإمام يحي بن حمزة.
6. الترجمان، لابن المظفر.
7. تلقيح الألباب شرح أبيات اللباب ، للهادي بن إبراهيم الوزير.
8. الجامع الكافي ، لأبي عبد الله العلوي.
9. الجامع لقواعد دين الإسلام ، للنجراني.
10. جواب على رسالة للشيخ عطية النجراني، للإمام أحمد بن الحسين.
11. خلاصة الفوائد، للقاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام.
12. الدعامة في الإمامة ، لأبي طالب يحي بن الحسين الهاروني.
13. شرح الثلاثين المسألة، لأحمد يحي حابس.
14. شرح القلائد، لعبد الله النجري.
15. طبقات الزيدية الكبرى ، لإبراهيم بن القاسم.
16. قواعد عقائد آل محمد، للديلمي.
17. المستطاب (طبقات الزيدية الصغرى)، ليحيى بن الحسن بن القاسم.
18. مطلع البدور ومجمع البحور، لابن أبي الرجال.
19. المعراج، شرح المنهاج ، للإمام عز الدين بن الحسن.
20. المنهاج الجلي شرح مجموع الامام زيد بن علي.
21. منهاج المتقين ، ليحيى بن الحسن القرشي.
22. الوسيط المفيد بين الإيضاح والعقد الفريد، للمحلي.

23. ياقوتة الغياصة الجامعة لمعاني الخلاصة، لمحمد بن يحيى حنش.

ثانياً الكتب الزيدية المطبوعة:

1. ابتسام البرق في شرح القصص الحق، للإمام يحيى شرف الدين.
2. أخبار صفين، لنصر بن مزاحم المنقري.
3. إرشاد الغبي إلى مذهب الآل في صحب النبي، للشوكاني.
4. الإرشاد إلى سبيل الرشاد، للإمام القاسم بن محمد.
5. الإرشاد، للعلامة العنسي.
6. الأساس لعقائد الأكياس، للإمام القاسم بن محمد.
7. البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار، للإمام المهدي.
8. البساط، للإمام الناصر.
9. البيان الشافي من البرهان الكافي، لابن المظفر.
10. تاريخ أبي مخنف، لأبي مخنف.
11. تثبيت الإمامة ، المنسوب للإمام الهادي.
12. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، للإمام أبي طالب الهاروني.
13. الثمرات اليانعة، للقاضي يوسف بن أحمد.
14. الحدائق الوردية في منا قب أئمة الزيدية، للشهيد حميد المحلي.
15. حوار في الإمامة، للإمام عز الدين بن الحسن وآخرين.
16. الحور العين، لنشوان بن سعيد الحميري.
17. درر الأحاديث النبوية، لابن أبي النجم الصعدي.
18. الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي، للإمام يحيى بن حمزة.
19. الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، لمحمد بن إبراهيم الوزير.
20. الشافي، للإمام عبد الله بن حمزة.
21. شرح دعائم الإيمان، لمحمد بن القاسم بن إبراهيم.
22. شفاء الأوام، للأمير الحسين بن بدر الدين.
23. صفوة الاختيار في أصول الفقه، للإمام عبد الله بن حمزة.

24.العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين، للإمام عبدالله بن حمزة.
25.العقد الثمين في معرفة رب العالمين، للإمام عبدالله بن حمزة.
26.العقيدة الصحيحة، للإمام المتوكل على الله إسماعيل.
27.العواصم والقواصم، للحافظ محمد بن إبرهيم الوزير.
28.الفصول اللؤلؤية في اصول فقه العترة الزكية، للسيد صارم الدين الوزير.
29.الفلك الدوار في علوم الحديث ، للسيد صارم الدين الوزير.
30.القلائد في تصحيح العقائد، للإمام المهدي أحمد بن يحيى.
31.لوامع الأنوار، للعلامة مجد الدين المؤيدي.
32.مآثر الأبرار في تفصيل مجملات جواهر الأخبار، محمد بن علي الزحيف.
33.المجموع المنصوري، للإمام عبد الله بن حمزة.
34.مجموع كتب الإمام القاسم بن إبراهيم، للإمام القاسم بن إبراهيم.
35.مجموع كتب المرتضى، للإمام المرتضى محمد بن يحيى.
36.المجموعة الفاخرة، للإمام الهادي يحيى بن الحسين.
37.المصابيح، لأبي العباس الحسني.
38.معجم المؤلفين الزيدية، لعبد السلام الوجيه.
39.مقاتل الطالبيين، لأبي الفرج الأصفهاني.
40.نهج البلاغة، للشريف الرضي.

ثالثاً كتب مطبوعة أخرى:

41.الإِحكام في أصول الأَحكام ، للآمدي.
42.إرشاد الفحول، للشوكاني.
43.الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر.
44.الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني.
45.أصل الشيعة وأصولها ، لكاشف الغطاء.
46.تاريخ ابن الأثير، لابن الأثير.
47.تاريخ الأمم والملوك ، للطبري.

48.تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي.
49.تاريخ دمشق الكبير، لابن عساكر.
50.تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني.
51.تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي.
52.الثقات، لابن حبان.
53.الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم.
54.سنن ابن ماجة، لابن ماجة القزويني.
55.سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي.
56.سير أعلام النبلاء، للذهبي.
57.شرح المقاصد، للتفتازاني.
58.شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد.
59.صحيح ابن حبان، لابن حبان البستي.
60.صحيح البخاري، للبخاري.
61.صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج.
62.فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني.
63.مجمع الزوائد، للهيثمي.
64.المحصول في أصول الفقه، للرازي.
65.مستدرك الحاكم، للحاكم النيسابوري.
66.المستصفى في أصول الفقه، للغزالي.
67.معالم المدرستين، لمرتضى العسكري.
68.المعجم الكبير، للطبراني.
69.المغني في الضعفاء، للذهبي.
70.مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري.
71.ميزان الاعتدال، للذهبي.